



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد
ماجستير اقتصاد مالي ونقدي

الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في نمو الاقتصاد السوري

دراسة قياسية للفترة (1985-2017)

بحث مقترح لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالب: حسام الدين المبيض

إشراف الدكتورة: آلاء بركة

لجنة الحكم على البحث المعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في نمو الاقتصاد السوري

دراسة قياسية للفترة (1985-2017)

إعداد الطالب: حسام الدين المبيض

إشراف الدكتورة: آلاء بركة

رئيس اللجنة	الأستاذ في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	د. موسى الغرير
عضواً	الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	د. هيثم عيسى
عضواً مشرفاً	المدرسة في قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق	د. آلاء بركة

الملخص

اهتمت نظريات النمو الاقتصادي المختلفة بالعلاقة الإيجابية بين النمو الاقتصادي من جهة، والاستثمار في رأس المال البشري (الذي يعد من أهم المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي) من جهة أخرى، بوصفه يمثل حجر الأساس في كل تنمية أو تطور، وموجه رأس المال المادي، والمسيطر عليه، فالبشر هم الثروة الحقيقية، وأداة التنمية في أيّة دولة، ولا شك أن حسن استخدام القوة البشرية ورفع مهاراتها، سيكون له أكبر الأثر في تعظيم الإنتاج، وإحداث التقدم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

بناءً على ذلك تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، عرض الجزء الأول المفاهيم النظرية الأساسية لرأس المال البشري بما فيها محدّداته، وخصائصه، ومكوناته، ومؤشّراته، وطرق حسابها، في حين استعرض الجزء الثاني مفهوم النمو الاقتصادي، والتطورات الطارئة على هذا المفهوم منذ نشأته، وصولاً لأفكار النظرية الداخلية للنمو الاقتصادي والاقتصاد الأخضر.

أما الجزء الثالث، فقد تم تقسيمه إلى قسمين؛ ناقش أولهما واقع الاقتصاد السوري خلال الفترة 1985-2017، وعرض ثانيهما مراحل الدراسة العملية ونتائجها التي تناولت قياس أثر مجموعتين من المتغيرات التفسيرية؛ أولهما متغيرات اقتصادية- ممثلة بإجمالي تكوين رأس المال الثابت، والانفتاح الاقتصادي- وثانيهما متغيرات اجتماعية- يمثلها مؤشر التنمية البشرية، معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي، العمر المتوقع عند الولادة، معدل التحضر- في النمو الاقتصادي الذي اعتمد في هذه الدراسة متغيراً تابعاً.

ومن أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسة: المساهمة السلبية لمكونات رأس المال البشري المدروسة (ممثلة بمؤشرات التعليم والصحة) في النمو الاقتصادي، وذلك على نقيض ما افترضه النظرية الاقتصادية من أن أي زيادة في تكوين رأس المال البشري ستعكس طرداً على النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: رأس المال البشري، التعليم، الصحة، النمو الاقتصادي، إعادة الإعمار، سورية.

Abstract

Different theories of economic growth have concerned with the positive relationship between economic growth on one hand and investment in human capital (one of the most important modern determinants of economic growth) on the other hand. As it represents the cornerstone of every development, and for being director and controller of physical capital, human beings are the real wealth and the tool of development in any country. There is no doubt that the proper use of manpower in addition raising its skills will have the greatest impact in maximizing production and driving economic, social and cultural progress.

Accordingly, the study was divided into three parts. The first part presented the basic theoretical concepts of human capital, including its determinants, characteristics, indicators, and methods of calculating them. While the second part showed the concept of economic growth and the proceeded changes in this concept from its inception to the ideas of the endogenous growth theory and green economy. The third part was divided into two parts, the first one discussed the reality of Syrian economy during the period 1985–2017, and the second one presented the practical study and results that measured the impact of two sets of explanatory variables:

- ✓ The economic variables (gross fixed capital formation and economic openness)

- ✓ The second one's social variables (human development index, gross enrollment rate in higher education, life expectancy at birth, and the rate of urbanization) on economic growth as a dependent variable.

The most important findings of the study is the negative contribution of studied human capital compounds in economic growth, in contrast to the economic theory assumption that every increase in the human capital formation will be positively reflected on economic growth.

Key Words: Human capital, education, health, economic growth, Syria.

فهرس المحتويات

VI.....	فهرس الجداول
VII.....	أولاً: المقدمة
VIII	ثانياً: مشكلة البحث
VIII	ثالثاً: أهمية البحث
IX.....	رابعاً: أهداف البحث
IX.....	خامساً: فرضيات البحث
IX.....	سادساً: منهجية البحث
X	سابعاً: حدود البحث
X	ثامناً: الدراسات السابقة
1.....	الفصل الأول: الإطار النظري لرأس المال البشري وأهمية الاستثمار فيه
3.....	المبحث الأول: مفهوم رأس المال البشري
3.....	1-1-1- تعريف رأس المال البشري كأحد أنواع رؤوس الأموال
5.....	1-1-2- التطور التاريخي لنظرية رأس المال البشري
13.....	1-1-3- محددات رأس المال البشري
16.....	1-1-4- أسباب الحاجة إلى رأس المال البشري
17.....	1-1-5- مؤشرات رأس المال البشري
22.....	المبحث الثاني: مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري والأهمية الاقتصادية للاستثمار فيه
22.....	1-2-1- أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري
23.....	1-2-2- مجالات الاستثمار في رأس المال البشري
24.....	1-2-3- العوامل المؤثرة في الاستثمار في رأس المال البشري
25.....	1-2-4- أهداف الاستثمار في رأس المال البشري

28	1-2-5- الأهمية الاقتصادية للاستثمار في رأس المال البشري
33	الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي ودور رأس المال البشري فيه
35	المبحث الأول: النمو الاقتصادي (مفاهيمه، مقاييسه، ونظرياته)
35	2-1-1- تعريف النمو الاقتصادي
37	2-1-2- مقاييس النمو الاقتصادي
39	2-1-1- تطور نظريات النمو الاقتصادي
48	المبحث الثاني: دور رأس المال البشري في بناء اقتصادات الدول في مرحلة إعادة الإعمار
48	2-2-1- أهم الجوانب التي يساهم في بناءها رأس المال البشري في مرحلة إعادة الإعمار
50	2-2-2- استعراض تجارب بعض الدول التي حققت إنجازات مهمة على صعيد تنمية رأس المال البشري
63	2-2-3- الدروس المستفادة من التجارب السابقة
66	الفصل الثالث: دراسة قياسية لمساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في سورية
68	المبحث الأول: واقع الاقتصاد السوري ورأس المال البشري فيه خلال فترة الدراسة (1985-2017)
68	3-1-1- واقع الاقتصاد السوري ورأس المال البشري فيه خلال الفترة الأولى (1985-2010)
72	3-1-2- واقع الاقتصاد السوري ورأس المال البشري فيه خلال الفترة الثانية (2011-2017)
82	المبحث الثاني: الدراسة العملية
99	النتائج والتوصيات
105	الخاتمة:
106	قائمة المراجع

فهرس الجداول

77	الجدول رقم (1): الأضرار التقديرية بالأسعار الثابتة والجارية.....
80	الجدول رقم (2): تقدير الأضرار في المدن الست وثلاثة قطاعات محددة
83	الجدول رقم (3): المتغيرات التي تمت دراستها لمحاولة صياغة النماذج.....
84	الجدول رقم (4): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة
86	الجدول رقم (5): نتائج اختبار جذر الوحدة ADF
87	الجدول رقم (6): تحديد عدد فترات الإبطاء لنماذج الدراسة.....
88	الجدول رقم (7): نتائج اختبار الحدود لنماذج الدراسة
88	الجدول رقم (8): نتائج تقدير المعلمات طويلة الأجل للنموذج الأول
90	الجدول رقم (9): نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الأول.....
91	الجدول رقم (10): نتائج تقدير المعلمات طويلة الأجل للنموذج الثاني
91	الجدول رقم (11): نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثاني
93	الجدول رقم (12): نتائج تقدير المعلمات طويلة الأجل للنموذج الثالث
94	الجدول رقم (13): نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثالث.....
95	الجدول رقم (14): نتائج تقدير المعلمات طويلة الأجل للنموذج الرابع.....
96	الجدول رقم (15): نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الرابع

أولاً: المقدمة:

أثارت النتائج الاقتصادية المبهرة التي حققتها العديد من الدول المتقدمة من حيث النمو الاقتصادي؛ والفقرية بالموارد الطبيعية كاليابان مثلاً تساؤلات كثير من الاقتصاديين، لا سيما في ضوء وجود كثير من الدول التي تملك موارد طبيعية مختلفة، لكنها لم تحقق مستويات تذكر من النمو والتنمية الاقتصادية كحال معظم دول الوطن العربي.

في ضوء قصور نظريات النمو الكلاسيكية في تفسير التباعد والاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي بين الدول؛ جاءت نظرية النمو الداخلية لتوفّر إطاراً نظرياً في تفسير ذلك، مرتكزة بشكل أساسي إلى ما يأتي:

✓ السياسة التجارية، ومدى انفتاح الاقتصاد على المعاملات الخارجية من حيث الصادرات والواردات، وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ رأس المال البشري من خلال التعليم، والتدريب، والبحث، والتطوير، والخدمات الصحية.

✓ الاستقرار السياسي، ونظم الشفافية، والمساءلة، والمشاركة في اتخاذ القرار، وحرية الصحافة.

وعليه، فإنّ ثروة المجتمع لا تقتصر على الموارد الطبيعية فقط، وإنما تشمل الموارد البشرية أيضاً بوصفها العامل الفعال في استخدام الموارد الطبيعية.

وبناءً عليه؛ يعد الاستثمار في رأس المال البشري في مقدمة القضايا التي تعنى بها المجتمعات، على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها؛ حيث ثبت أن العنصر البشري ليس عنصراً من عناصر الإنتاج، ومحدداً من محددات النمو فقط؛ بل هو المؤثر الرئيس في جميع مكونات النمو والتنمية، ومقياساً مهماً من المقاييس الرئيسة لثروة الأمم، ومن هنا أولت غالبية الدول أهمية بالغة لتنمية هذا العنصر والاستثمار فيه.

وفي ضوء الظروف والتحديات الداخلية الراهنة التي أفرزتها الأزمة الحالية في سورية، والتحديات العالمية ممثلة بالتوجه العالمي نحو اقتصاد المعرفة، وثورة الذكاء الاصطناعي، وأخيراً انتشار فيروس كوفيد 19 الذي تسبب باضطرابات واسعة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ أضحت قضية إعادة النظر في سياسات الاستثمار في رأس المال البشري ولاسيما في سورية، وإيلاء هذا العنصر أهمية بالغة وكبيرة كِبَر هذه التحديات ضرورة لا مفر منها

لاسيما في مرحلة إعادة الإعمار، منتهجةً بذلك نهج العديد من الدول التي خرجت من أزماتها بنتائج كارثية، ثم ما لبثت بعدها أن تعافت، وأضحت في عداد الدول المتقدمة (كاليابان وألمانيا وكوريا).

ثانياً: مشكلة البحث:

كثُرَت الدراسات التي تناولت الخسائر التي لحقت بالاقتصاد السوري بسبب الحرب في مختلف قطاعاته، والتي ركزت في معظمها على رأس المال المادي، مقارنةً بالدراسات التي بحثت في رأس المال البشري، فقد كانت قليلة، إن لم تكن نادرة؛ لذا يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع رأس المال البشري، والتغير الذي حصل في مكونين أساسيين من مكوناته؛ هما التعليم والصحة. كما سعى البحث إلى قياس نسبة مساهمة رأس المال البشري في نمو الاقتصاد السوري وتعرّف مواطن القوة والضعف فيها؛ بغية تفعيل هذه المساهمة، وتعزيزها، ومعالجة أوجه القصور فيها، لا سيما في المرحلة المقبلة التي تستوجب الاعتماد على أسس نوعية حديثة، ومتينة؛ بشرياً ومادياً؛ للنهوض بالواقع الحالي، والارتقاء بسورية؛ لتصبح في مصاف الدول المتقدمة، شأنها شأن العديد من الدول التي تعرضت لأزمات، لكنها بعد انقضائها غيرت مسارها بشكل جوهري.

ثالثاً: أهمية البحث:

تتطوي عملية تحليل واقع رأس المال البشري في سورية، وبحث آليات الاستثمار فيه، وقياس مساهمته في النمو الاقتصادي على قدر كبير من الأهمية. فالإقتصاد السوري شهد تحولات اقتصادية مهمة في مرحلة الأزمة السورية، وسيشهد تطورات لا تقل أهمية عن سابقتها في مرحلة إعادة الإعمار، وذلك يتطلب إعداداً وتأهيلاً جيداً للعنصر البشري؛ لإنشاء مسرعات التنمية وتشغيلها وصيانتها وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستدام في الإقتصاد السوري، ومواكبة التطورات العالمية لاسيما تلك التي أفرزتها الثورة الصناعية الرابعة بما يضمن تحقيق ما يأتي:

✓ زيادة في الناتج المحلي غير الريعي، من خلال التركيز على المصادر النوعية للنمو الاقتصادي، وتنويع هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ضوء توفر العدالة في توزيع الدخل.

✓ زيادة المحتوى المعرفي للصادرات الذي يشكل أساساً للقيمة المضافة فيها، وتنوعها؛ مما يؤدي إلى زيادة

حصيلة الاقتصاد من النقد الأجنبي، ممّا سينعكس على استقرار قيمة العملة الوطنية

رابعاً: أهداف البحث:

تأسيساً على ما سبق، وانطلاقاً من أهمية رأس المال البشري ودوره في نمو الاقتصاد السوري، يهدف البحث إلى ما يأتي:

✓ التعرف على واقع رأس المال البشري في سورية.

✓ التحليل المعمق لمواطن القوة والضعف في واقع الاستثمار في رأس المال البشري في سورية؛ لتعزيز الأولى ومعالجة الثانية، لاسيما خلال مرحلة إعادة الإعمار.

✓ قياس أثر متغيرات رأس المال البشري (مؤشرات الصحة والتعليم) في النمو الاقتصادي في سورية.

خامساً: فرضيات البحث:

✓ شكّل الاستثمار في رأس المال البشري مكوناً أساسياً من مكونات إعادة إعمار الدول الخارجة من الأزمات.

✓ أثر الاستثمار في مكون التعليم بوصفها أحد مكونات رأس المال البشري بشكل إيجابي في تحفيز نمو الاقتصاد السوري.

✓ ساهم الاستثمار في مكون الصحة بوصفها أحد مكونات رأس المال البشري في تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية محفزة لعملية النمو الاقتصادي في سورية.

سادساً: منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة المنهجين الوصفي في توضيح الإطار النظري للظاهرة موضوع الدراسة، وتعريفها واستعراض المفاهيم الخاصة بها، ومناقشة طبيعة العلاقة بين تنمية رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، والاستقرائي الذي استخدم أدوات القياس الاقتصادي في قياس أثر رأس المال البشري في تطور الاقتصاد السوري في كلا الأجلين الطويل والقصير وفقاً لمنهجية التكامل المشترك.

سابعاً: حدود البحث:

البعد المكاني: الجمهورية العربية السورية.

البعد الزمني: الفترة الزمنية الممتدة من عام 1985 ولغاية عام 2017.

ثامناً: الدراسات السابقة:

1. ججاج، محمد، (تحليل أثر تعليم وتدريب الموارد البشرية على عملية التنمية الاقتصادية في الجمهورية

العربية السورية)، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2015

بينت هذه الدراسة أهمية تعليم وتدريب العنصر البشري لما له دور في تنمية فكره وتفتيح مواهبه وتشجيعه على البحث والتجديد والابتكار لتلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة والإسهام في عملية التنمية المستدامة في المجتمع، إذ يعد الاستثمار في تعليم وتدريب الموارد البشرية مشروعاً استثمارياً اقتصادياً كغيره من المشاريع الأخرى.

كان من أهم نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي للتعليم في النمو الاقتصادي، بحيث أن زيادة الإنفاق على التعليم في سورية أدت بدورها إلى حدوث زيادة في كل من الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي.

2. بركة، آلاء، (محددات وطرق قياس إنتاجية العمل في سورية - دراسة قياسية)، أطروحة دكتوراه، جامعة

دمشق، 2014

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع إنتاجية العمل في الاقتصاد السوري خلال الفترة الممتدة بين عامي (1985-2010) والبحث في محدداتها المادية والبشرية، حيث وظّفت الدراسة أساليب القياس الاقتصادي الحديثة وتوصلت إلى وجود مساهمة إيجابية وفعالة لكلٍ من رأس المال المادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وبعض المؤشرات الصحية في إنتاجية العمل في سورية مقاسةً بنصيب العامل من القيمة المضافة أو الناتج المحلي

الإجمالي، في حين أظهرت وجود مساهمة سالبة ومعنوية إحصائياً لمؤشر رأس المال البشري، مؤشرات التعليم، ومؤشر الانفتاح الاقتصادي في هذه الإنتاجية.

3. إبراهيم، عمار، (أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية)، مجلة البحث، المجلد 39، العدد 5، 2017

هدف البحث إلى دراسة أثر الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة الواقعة بين عامي 2000 و2010 باستخدام نموذج كوب- دوغلاس، وتوصل الباحث إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمعدل نمو الفئة التشغيلية ومعدل نمو رأس المال المادي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية، كما أن معدل نمو الفئة التشغيلية الكلية له أثر أعلى من معدل نمو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في معدل الناتج المحلي الإجمالي، وأنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لنسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السوري، ولكن لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو عدد الطلاب المسجلين في المراحل التعليمية المختلفة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السوري.

4. ميلود، وعيل، (المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،

2014

اهتمت هذه الدراسة بتحليل كيفية تحفيز معدلات النمو الاقتصادي في ظل المفاهيم الحديثة التي يستند إليها، وانحصر بعدها المكاني في مصر والسعودية والجزائر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها:

- وجود ارتباطات موجبة بين مكونات التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي.
- وجود ارتباط قوي وموجب بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي.
- عدم وجود أثر معنوي إحصائياً لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي لدول الدراسة.

5. دهان، محمد، (الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري: مقارنة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر)،

أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010

هدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين التعليم ورأس المال البشري، وتحليل مصادر تمويل الاستثمارات التعليمية وتطورها، وكذلك دور رأس المال البشري المتراكم في النمو الاقتصادي، وذلك من الناحيتين النظرية والتطبيقية على حالة الجزائر. وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج؛ أهمها:

- يعد الاستثمار في التعليم استثماراً ذا عوائد عالية؛ لأن تكاليفه تعوّض من خلال فوائده المتراكمة على شكل إنتاجية متزايدة.
- يعد التعليم من أهم عوامل تراكم رأس المال البشري التي تساهم في النمو الاقتصادي، وربما قد تكون مساهمته أكبر من مساهمة رأس المال المادي؛ لأن العامل المتعلم أكثر إنتاجية من العامل غير المتعلم.
- للتعليم وفورات خارجية تتلخص في: مساهمته في تقليل الجريمة، تأثيره إيجاباً في احترام القانون، مساهمته في زيادة عناية الفرد بصحته.

6. بن رمضان؛ نجيمة، بادة؛ إيمان، (الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي - دراسة

ميدانية وقياسية)، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2016

بينت نتائج الدراسة وجود علاقة خطية موجبة وطردية بين كل من مؤشر التنمية البشرية والإنفاق على التعليم مع النمو الاقتصادي، أما طبيعة العلاقة بين الإنفاق على الصحة والنمو الاقتصادي، فقد كانت عكسية وتمت الدراسة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة الممتدة بين 1990-2015.

في حين أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن التدريب يكسب العامل مهارات جديدة وينمي كفاءاته، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، ومن ثمّ رفع مردودية المؤسسات، الذي يؤدي إلى توسع النشاط الاقتصادي، وتحفيز النمو الاقتصادي.

7. Issa, H. (Human Capital and Economic Growth Evidence from Syria), Damascus

UNIV. Journal, Vol. 29, No. 1, 2013.

بحث هذا الدراسة في العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري في سورية خلال الفترة 1970-2000، حيث أكدت اختبارات التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومتغيري رأس المال البشري (الصحة والتعليم)، وكانت المعلمات طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية للمتغيرات الصحية، ولم تكن كذلك بالنسبة للمتغيرات التعليمية.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة محاولته قياس مساهمة رأس المال البشري بوصفه محدداً مهماً من محددات النمو الاقتصادي في سورية باستخدام أساليب القياس الاقتصادي الحديثة التي تمتاز بدقة نتائجها مقارنة مع الأساليب التقليدية الشائع استخدامها، كما يعد من أوائل الأبحاث المقدمة في هذا المجال التي تغطي فترة الأزمة السورية إن لم يكن أولها.

الفصل الأول

الإطار النظري لرأس المال البشري وأهمية الاستثمار فيه

مقدمة:

يشير مصطلح رأس المال البشري إلى جميع الأفراد الذين يعيشون في أمة أو مجتمع معين؛ إذ يشكلون الأساس في إنتاج واستهلاك السلع والخدمات، وعددهم أو نوعيتهم لا يمثل إلا بعداً واحداً من أبعاد كثيرة تؤثر في عملية الإنتاج. أما الاستثمار في رأس المال البشري؛ فيعني عملية زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع الأفراد في المجتمع بما يساهم بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي. يتحقق الاستثمار في رأس المال البشري بطرق كثيرة؛ أهمها التعليم الرسمي، والعناية بالصحة العامة عن طريق تحسين برامج الرعاية الطبية، وتحسين مستوى التغذية.

سيتم في هذا الفصل استعراض المفهوم النظري لرأس المال البشري بدايةً من خلال تعريفه كأحد أنواع رؤوس الأموال، مروراً بعرض تطوره التاريخي في الفكر الاقتصادي من أفكار ابن خلدون حتى النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي، ثم سيتم الانتقال لعرض محدداته (الداخلية والخارجية) وأسباب الحاجة له، والمقاييس التي صدرت لحساب قيمته، وفي النهاية سيتم عرض مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري والمجالات التي يمكن الاستثمار بها والعوامل المؤثرة فيه والأهداف الاقتصادية المرجوة من هذا الاستثمار.

المبحث الأول: مفهوم رأس المال البشري

اقتصر اهتمام الاقتصاديين برأس المال المادي بوصفه أساساً للنمو والتنمية الاقتصادية؛ إذ كان التحليل الاقتصادي خلال العقود الماضية يركز على مفهوم نظرية رأس المال المادي التقليدي التي أهملت أهمية رأس المال البشري -كونه عنصراً من عناصر النمو الاقتصادي- إلى أن تبلور مفهومه من خلال الدراسات التي قام بها بعض الاقتصاديين أمثال شولتز وبيكر .

1-1-1- تعريف رأس المال البشري كأحد أنواع رؤوس الأموال:

أكد شولتز وبيكر أن رأس المال البشري هو نوع من رأس المال لا يقل أهمية عن رؤوس الأموال الأخرى، وعدّوه من الدعائم الأساسية لعملية الإنتاج والنمو الاقتصادي- ولا سيما مع التقدم التكنولوجي والتقني- والتي تحتاج إلى مهارات ومتطلبات خاصة لإنجازها؛ مما يجعل التعليم والتدريب من أهم العناصر في التنافس على الريادة العالمية¹. وهو -أي رأس المال البشري- يستطيع من خلال إمكانياته وطاقاته أن يبنى، ويبتكر، ويدفع في استثمار باقي أنواع رؤوس الأموال (الطبيعي، المادي، الاجتماعي) التي يمكن تعريفها كما يلي:²

- ✓ رأس المال الطبيعي: هو ما ينتج من توفر الموارد الطبيعية التي تتمتع بها البيئة مثل المناجم، وثروات النفط، ومصادر المياه، والطاقات المتجددة، والسواحل، والأرض.
- ✓ رأس المال المادي: هو ما ينتج من إيرادات العملية الإنتاجية وزيادة القدرة التصديرية للدولة بما يحقق فائضاً في القطع الأجنبي، ويمكن من توجيه هذا الفائض إلى جوانب استثمارية جديدة.
- ✓ رأس المال الاجتماعي: هو الركيزة الأساسية للعلاقات الاجتماعية، ويتكون من مجموع الفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال التعاون ما بين أفراد مجتمع ما وجماعاته.

¹ إبراهيمي، نادية، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013، ص2.

² موساوي، محمد، الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2015، ص38

✓ أما رأس المال البشري، فتتعدد المفاهيم والتعريفات التي تعطى له؛ إذ تتسع وتضيق بحسب رؤية كاتبها وهدفه

حيث:

- يعرف بأنه مجموعة المفاهيم، والمعارف، والمعلومات من جهة، والمهارات، والخبرات، وعناصر الأداء من جهة ثانية، والاتجاهات، والسلوكيات، والمثل، والقيم من جهة ثالثة ويحصل عليها الانسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية، وتساهم في تحسين الإنتاجية وتزيد من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله³.
 - يعرفه كل من Laroche, Merette, Ruggeri: مجمل القدرات الفطرية، والمعارف، والمهارات التي اكتسبها الفرد، وطورها على امتداد حياته⁴.
 - يعرف شولتز رأس المال البشري بأنه مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها في استغلال مجمل الموارد الاقتصادية، ويمثل المجموع، والكمّي، والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع، فالمجموع النوعي عبارة عن الكفاءات الذهنية، والمستويات العلمية للسكان، أما المجموع الكمي، فيحتسب من خلال المجموع الكلي للسكان.
 - يرى بيكر في كتابه أن رأس المال البشري مماثل للوسائل المادية للإنتاج مثل المصانع والآلات، ويستطيع الفرد الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم، والتدريب، والرعاية الطبية، وتعتمد المخرجات بشكل جزئي على نسبة العائد من رأس المال البشري المتوفر⁵.
- ويرى رأس المال البشري أيضاً:
- سلعة استهلاكية: وهي طويلة المدى؛ بحيث يستطيع الفرد التعلم والتكوين في كل زمان ومكان.
 - سلعة خاصة: وذلك لأن كل فرد يمتلك كفاءاته الخاصة به التي تتحدد حسب قدرته العقلية والجسمية التي لا يمكن استغلالها دون رضا مالكها.

³ ورقة عمل في الاستثمار في رأس المال البشري، مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، السعودية، 2007.

⁴ بن رمضان، نجيمة، بادة، إيمان، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي دراسة ميدانية وقياسية، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2016، ص 8.

⁵ إبراهيمي، نادية، مرجع سبق ذكره، ص 4.

- سلعة إنتاجية: حيث أن هذه الكفاءات والمهارات تحدد إنتاجية الفرد، فيمكن عدّها عنصراً إنتاجياً مثلها

مثل باقي العناصر الإنتاجية الأخرى كالموارد المالية، والمادية، والأرض⁶.

وعليه، يمكن القول إن رأس المال البشري يتمثل في مجموع المعارف والمهارات والقدرات والكفاءات وكل المميزات الأخرى التي يمتلكها الإنسان أو يكتسبها، والمستخدم في إنتاج السلع والخدمات، والتي تسمح بتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

1-1-2- التطور التاريخي لنظرية رأس المال البشري:

في القرن الثامن عشر ظهرت عدة محاولات لجلب الانتباه إلى أهمية الموارد البشرية، وللتركيز على أن الاستثمار في مجالات الصحة، والتدريب، والتعليم هو العامل الأساسي في تحسين مهارات الأفراد وكفاءاتهم، وتعاقبت الدراسات بعدها لتحديد القيمة الاقتصادية للمخزون المتراكم في أفراد المجتمع والربح الاقتصادي الناتج عن هذا الاستثمار، لكن لم تتبلور نظرية رأس المال البشري أو تلقى الانتشار والقبول إلا بظهور أبحاث شولتز وبيركر.

أولاً: رأس المال البشري في الفكر الاقتصادي:

أبدى ابن خلدون في كتابه "نظرية العمران" اهتماماً واضحاً برأس المال البشري (وتحديداً بمكون التعليم) تحت اسم (العمران البشري)، حيث أفرد بابين كاملين لهذا الموضوع⁷، بدا واضحاً فيهما طول الباب السادس الذي تناول موضوع التعليم. كما ربط بين العمران البشري وازدهار العلوم بقوله: "إن العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران وتعمم الحضارة". وأشار إلى أن: "العلم والتعليم أمران أساسيان في العمران مرتبطان به إيجاباً وسلباً، فحيث يزدهر العمران تكاد تكون

⁶ بشيري، فايزة، بوترة، بتول، دور الخدمات الاستشارية في تحسين كفاءة رأس المال البشري - دراسة ميدانية بمجمع صيدال، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013، ص 112.

⁷ الباب الأول في: العمران البشري على الجملة، وأصنافه، وقسطه من الأرض.
الباب السادس في: العلوم، واكتسابها، وتعلمها.

سوق العلم نافقة، فإذا لم يتوفر العلم في المجتمع صارت الرحلة في طلبه أمراً ضرورياً، ومن ثمّ، فحيث يزدهر العلم يرقى العمران، والعكس صحيح".

ومنه نستنتج أن موضوع رأس المال البشري قد تم تناوله من قبل ابن خلدون قبل عدة قرون من بداية تناوله لدى الغرب، ليدرك التجاريون بعدها الأهمية الكبيرة للمهارات البشرية والتعليم بوصفه من أهم وسائل النمو الاقتصادي واعتباره عنصراً فعالاً من عناصر الإنتاج، ولكن لم يتم تطوير هذه الأفكار والتعمق فيها؛ مما جعلها تبقى في مجلدات الاقتصاد⁸. ثمّ أولى الاقتصاديون الكلاسيكيون اهتمامهم برأس المال البشري، فكان آدم سميث أول من تناول هذا الموضوع وأوضح أن اكتساب الكفاءات تكلف الفرد نفقات حقيقية طوال فترة تعليمه على أن تعود عليه في المستقبل بدخل أعلى، أي إن هذه الكفاءات تُعد جزءاً من ثروة الفرد الخاصة ومجموع هذه الثروات الفردية يشكل لسكان بلد ما:

- جزءاً من رأس ماله الثابت الذي يتألف حسب رأيه من: الآلات والأدوات، الأبنية، كل عمليات تحسين الأرض، القدرات والكفاءات النافعة التي يكتسبها الأفراد.

- لبنة أساسية بالنسبة للناحية الاجتماعية؛ حيث أكد أن أهمية التعليم تأتي من المحافظة على استقرار المجتمع سياسياً واقتصادياً؛ لذلك طالب الحكومة بالعناية بالتعليم ولاسيما تعليم الفقراء لتجنب الفساد والتقهقر الاجتماعي⁹.

ثم جاء مالتوس معتبراً التعليم أسلوباً ناجحاً لغرس أفكار تحديد النسل، ومن ثمّ تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، فمن وجهة نظره يعد التعليم عاملاً غير مباشر في النمو الاقتصادي، وليس من ضمن العوامل المباشرة التي تدخل في العملية الإنتاجية، وهي فكرة بعيدة كل البعد عن النظرة المعاصرة لرأس المال البشري. نهج الاقتصاديون النيوكلاسيكيون النهج ذاته للكلاسيكيين في تصوّرهم أن بإمكان التعليم زيادة ثروة الأمم، فقد شكل مارشال - الذي يعد صلة الوصل بين فكر النيوكلاسيك والفكر المعاصر - نقطة تحول كبيرة في مجال دراسة القيمة الاقتصادية للتعليم؛ حيث أكد العلاقة القوية بين التعليم والإنتاج من خلال وصفه بأن التعليم أكثر عوامل الإنتاج قوة، وأن للتعليم فوائد أخرى غير مادية تتجلى في تكوين شخصية الأفراد، واكتسابهم السلوك القويم في الحياة اليومية؛ مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى التنمية

⁸ يرقى، حسين، استراتيجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 138.

⁹ أبو فرحانة، رأفت، أهمية الموارد البشرية في استقطاب أنماط التنمية في الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995، ص 335.

الاجتماعية والاقتصادية. كما ميّز بين نوعين من التعليم؛ التعليم العام الذي يهيئ العقل البشري لاستخدام أفضل لقدراته¹⁰، والتعليم المهني الذي يعد مناسباً للطبقات العاملة والمتوسطة؛ لما له من دور مهم في النشاط الصناعي. وفي مرحلة التحليل الاقتصادي المعاصر عرف التعليم تطوراً ملحوظاً بانتقاله من الحديث النظري إلى محاولة قياس الآثار الاقتصادية له، ويعد شولتز من رواد نظرية رأس المال البشري الحديثة، فهو يؤكد أن حقيقة التنمية الاقتصادية ترتبط بصفة كبيرة بالاستثمار في رأس المال البشري، وقد رأى أن مهارات الفرد ومعرفته شكل من أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه؛ لأن هذا النوع من الاستثمارات قد حقق معدلات أسرع للنمو في الدول المتقدمة عما حققه الاستثمار في رأس المال المادي. كما قدم تفسيرات أكثر فعالية للزيادة الحاصلة في الدخل من خلال محاولته تحويل الانتباه من مجرد الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال إلى الاهتمام بتلك المكونات غير المادية، وصنف أشكال الاستثمار في رأس المال البشري إلى خمس مجموعات هي: الصحة، التدريب والتكوين أثناء العمل، التعليم الرسمي، تعليم الكبار وتدريبهم، الهجرة والتنقل من أجل الاستفادة من فرص عمل أفضل. كما أكد ضرورة عِدِّ نفقات التعليم، والصحة، والهجرة؛ للاستفادة من فرص عمل أفضل نفقات استثمارية على عكس ما كان سائداً من قبل؛ حيث كانت تعد نفقات استهلاكية.

وتجدر الإشارة إلى أن شولتز بنى نظريته في رأس المال البشري على ثلاث فرضيات أساسية، هي:¹¹

- أن النمو الاقتصادي الذي لا يمكن تفسيره بالزيادة في المدخلات المادية يرجع أساساً إلى المخزون المتراكم من رأس المال البشري.
 - يمكن تفسير الاختلافات في الإيرادات ومداخل الأفراد وفقاً للاختلاف في مقدار رأس المال البشري المستثمر فيهم.
 - يمكن تحقيق العدالة في الدخل عبر زيادة نسبة رأس المال البشري عن رأس المال التقليدي.
- وعدّ أن أكبر خطأ أو قصور في الطريقة التي تم التعامل بها مع رأس المال في التحليل الاقتصادي هو إلغاء رأس المال البشري منه، فالغرض من التعليم حسب بعض الباحثين هو غرض ثقافي لا اقتصادي؛ أي إنه فقط لجعل

¹⁰ عابدين، محمود، علم اقتصادات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2000، ص94.

¹¹ حسن، راوية، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص66.

المواطنين صالحين ومسؤولين عبر إعطائهم فرصة لفهم القيم التي يؤمنون بها، وهو -أي شولتز- لا ينفي الغرض الثقافي من التعليم، لكن يؤكد أيضاً أن له بعداً اقتصادياً، كما يرى أن التحليل الاقتصادي للتعليم يجب أن يأخذ في الحسبان نوعين من الموارد:¹²

- كل الموارد الضرورية واللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها واكتساب المعارف والكفاءات.
- كل الدخول وإيرادات فرص العمل الضائعة على الفرد، والتي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه استغلها ولم يلتحق بالتعليم.

أما مينسر صاحب الفضل في تطوير نظرية رأس المال البشري، فقد كانت نظريته -القائمة على بناء نموذج يهدف إلى تفسير الانحرافات في توزيع الإيرادات- الأساس لجميع الكتابات التي جاءت بعده لشرح هذه النظرية وتطبيقها¹³؛ حيث حدد ثلاثة أهداف ينبغي تحقيقها من خلال البحث في مجال رأس المال البشري، وهي:

- تحديد حجم الموارد المخصصة للتعليم.
- تحديد معدل العائد على الاستثمار في التعليم.
- تحديد مدى المنفعة المترتبة بعد الأخذ بعين العناية تحديد التكلفة، ومعدل العائد على التعليم في تفسير بعض خصائص سلوك الأفراد.

ويمكن تلخيص أهم استنتاجات نظرية مينسر في:¹⁴

- طول فترة التعلم هي المصدر الأساسي للتفاوت في دخول العمال، ورفع إنتاجية العمال إلا أنه يتطلب تأجيلاً للدخل لفترة مستقبلية.
- يتوقع الأفراد عند اتخاذهم القرار بالتعلم الحصول على دخول أعلى في المستقبل يعوّض تكلفة التعلم.

¹² إبراهيمي، نادية، مرجع سبق ذكره، ص5-6.

¹³ علي، علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد رأس المال البشري، ورقة بحث ميداني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص12.

¹⁴ حملة، إيمان، دراسة قياسية لأثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016، ص 29.

• تقتصر تكلفة التعلم على التكلفة البديلة؛ أي على الدخل الذي كان سيحصل عليه الفرد لو لم يلتحق بمؤسسات التعليم.

• ثبات سعر الفائدة الذي يستخدمه الأفراد في حسم التدفقات المستقبلية.

أما بيكر الذي انطلق من أبحاث مينسر وشولتز؛ فقد ركز في كتاباته على دراسة الأنشطة المؤثرة في الدخل المادي وغير المادي للاستثمار في رأس المال البشري، واهتم بدراسة الأشكال المختلفة لهذا النمط من الاستثمار من تعليم، ورعاية صحية وتدريب¹⁵، لأنه ومن وجهة نظره أكثر الأنواع توضيحاً لأثر التغير في مستوى رأس المال البشري في المتغيرات الاقتصادية مثل الإيرادات والأجور والتكاليف. كما يرى بيكر أن العائد المحقق من الاستثمار يعد جزءاً من الإيرادات، وأن معدل العائد على الاستثمار هو العامل الأساسي في تحديد المقدار المستثمر في رأس المال البشري.

وعدّ بيكر أن الموارد الإضافية الصافية (بعد حسم كلفة معيشة الطالب، وكلفة تعلمه، والأجور الضائعة؛ نتيجة تركه العمل لغرض الدراسة) التي يحصل عليها الفرد ذو التعليم العالي نتيجة ارتفاع أجره مقارنة مع الموارد التي يحصل عليها الأفراد الذين ليس لديهم مؤهلات تعليمية عالية هي موارد أكبر، ووجد من خلال مقارنة هذه الموارد الإضافية مع جميع عناصر الكلفة أن درجة ربحية الأموال الموظفة في التعليم عالية، وتعادل ربحية الاستثمارات في المجالات الأخرى.¹⁶

أي إن التعليم هو الوجه الرئيس لرأس المال البشري، فمن خلال النظر إلى اهتمامات الباحثين بمفهوم رأس المال البشري نلاحظ أنهم ربطوا تحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية والبشرية بمدى اهتمام الدولة بهذا المفهوم. وقد أدركت الدولة أهمية التعليم بوصفه مكوناً أساسياً لرأس المال البشري، فأولته اهتماماً خاصاً وعملت على تطويره وسعت إلى تسخيرها في عمليات التنمية المختلفة، وبدأت بالتخطيط الجيد لتوظيف الموارد البشرية المتعلمة للوصول إلى التقدم. فالتعليم هو:

¹⁵ المطري، مصطفى، دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص19.

¹⁶ الرشدان، عبد الله، في اقتصادات التعليم، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص26.

- الوجه الرئيس لرأس المال البشري؛ حيث يحقق أهدافاً متعددة؛ منها ما هو إنساني، ومنها ما هو سياسي واجتماعي، بالإضافة إلى الدور الاقتصادي التنموي.
- أحد أهم الحاجات الأساسية لكل فرد في المجتمع، بسبب إسهامه في تكوين مقومات شخصية الإنسان، وكرامته، ومساعدته في ممارسة الحقوق السياسية الأساسية ممارسة جادة وفعالة.
- من أبرز مظاهر التقدم والتطور في المجتمع، ومن أكثرها تأثيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص.

ثانياً: النماذج التي تناولت رأس المال البشري

بعد تبلور المفهوم النظري لرأس المال البشري أصبح من الضروري إضافته إلى النماذج الاقتصادية، ومعالجة هذا المفهوم رياضياً من أجل العمل على قياس آثاره، والعمل على تطوير دوره في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وفيما يلي استعراض لأهم تلك النماذج:¹⁷

✓ النموذج النيوكلاسيكي للنمو لروبرت سولو:

بعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها هارود ودومار (القاضية بميل الاقتصاد للتقلب بين حالي البطالة والتوظيف الزائد) والتي بدت متشائمة إلى حد كبير، حصلت نظرية النمو الاقتصادي على بعد جديد على يد روبرت سولو الذي بنى نموذجاً تمثلت أهم افتراضاته في:

- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وخاصة العمل ورأس المال.
- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق، وتسود المنافسة الكاملة لجميع أسواقه.
- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة.
- مرونة الأسعار والأجور، وعوائد العمل، ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي.

¹⁷ حملة، إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 33-43.

أما أهم الانتقادات الموجهة لنموذج سولو، فتركزت في:

- إهمال أثر التقدم التكنولوجي.
- استحالة كون الاقتصاد ينتج منتجاً واحداً.

✓ نموذج سولو مع التقدم التقني:

نظراً لعجز النموذج الأولي الذي بناه سولو في تفسير حقيقة نمو دخل الفرد لا سيما في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة التوازنية والمستقرة؛ تم إدخال مفهوم التقدم التقني على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي القادمة من مختلف تأثيرات التقدم التقني، واستمر هذا النموذج المعدل لعقدين من الزمن أو أكثر، إلا أن الاقتصاديين شككوا في صحة تفسيراته بسبب مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل الناتج عن تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجهِ بالإضافة إلى اعتبار التقدم التقني في هذا النموذج متغيراً خارجياً. هذه المشاكل التحليلية دفعت الاقتصاديين إلى بناء نماذج أخرى أكثر تطوراً وأكثر فائدة تحليلية، وهي ما تعارف على تسميتها فيما بعد بنماذج النمو الداخلي:

✓ نموذج AK:

تأخذ معادلة هذا النموذج الشكل التالي: $Y=AK$

حيث A معامل ثابت، و K رصيد رأس المال

من أول نماذج النمو الداخلي، وأكثرها بساطة، والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. جاء هذا النموذج لمعالجة مشكلة تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال التي ظهرت بنماذج النمو النيوكلاسيكية.

✓ نموذج لوكاس:

يجتمع نموذج لوكاس في بعض الخصائص مع نموذج سولو؛ حيث يؤدي رأس المال البشري في نموذج لوكاس الدور نفسه الذي يؤديه التقدم التكنولوجي في نموذج سولو، ويرى لوكاس أنه كلما كان هناك

تسخير لوقت كبير وكافٍ لتكوين رأس المال البشري من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك في زيادة النمو الاقتصادي، وهذا ما يفسر اختلاف درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول.

ويختلف عنه في بعض النقاط والمتمثلة في:

- الفرضية التي تتعلق بعدد القطاعات التي تكوّن الاقتصاد، فعند لوكاس يتكون من قطاعين؛ قطاع إنتاج السلع، وقطاع تكوين رأس المال البشري.

- يرى لوكاس أنه سيبقى هناك فرق دائم بين الدول فيما يخص الدخل لكل فرد، وبمعنى آخر لن يكون هناك تقارب بين الدول الفقيرة والغنية على مستوى معدل نمو الدخل لكل فرد، وإنما يكون التقارب على المدى البعيد في مستوى معدلات النمو الاقتصادي.

- كما لاحظ لوكاس أن لتراكم رأس المال البشري أثرين:

• أثر داخلي يتجلى على الفرد مباشرة في شكل دخل مرتفع، فكلما امتلك رأس مال بشري أكبر كلما زاد دخله.

• أثر خارجي يسمى في الأدبيات الاقتصادية بـ "الوفورات الخارجية" ويعني أنه كلما كان مخزون الأفراد من رأس المال البشري في المجتمع أكبر كلما عاد ذلك بالنفع على المجتمع.

كما وضع الإنسان فقط في قلب مسار النمو الاقتصادي المستدام، وأكد الدور المركزي الذي يؤديه الاستثمار في رأس المال البشري في مسار التنمية الاقتصادية بعدما برهن على ذلك نظرياً وتجريبياً من خلال اختبار النموذج على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، ونال على ذلك جائزة نوبل للاقتصاد عام 1995، وقد توصل إلى أن رأس المال البشري يساهم بمعدل 32.6% في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية.¹⁸

¹⁸ دهان، محمد، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010، ص254.

1-1-3- محددات رأس المال البشري:

يتأثر رأس المال البشري، ولاسيما في الدول النامية، بعدة محددات منها ما يخص طبيعة هذه الدول ومنها ما يرتبط بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعالمية، وأهم هذه المحددات ما يلي:

- محددات داخلية (اجتماعية واقتصادية وسياسية): وهي محددات داخل نطاق الدولة، وتتمثل في النمو السكاني، والهجرة، نظام التعليم والتدريب، السياسة الاقتصادية، إلخ...
- محددات خارجية: وهي مجموعة العوامل والمؤثرات الخارجية المتمثلة في العولمة، والتطور التكنولوجي، الأوبئة والأزمات الاقتصادية والاجتماعية العالمية.

وتتداخل هذه المحددات الداخلية والخارجية مع بعضها البعض في تأثيرها في الاستثمار في رأس المال البشري، وتختلف مساهمة كل من هذه المتغيرات في عملية تكوين رأس المال البشري من دولة لأخرى، باختلاف البنيان الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وكذلك باختلاف الرصيد المبدئي من رأس المال البشري.

✓ المحددات الداخلية:

- النمو السكاني: يعدّ النمو السكاني أحد أهم محددات رأس المال البشري بصفة عامة، وفي الدول النامية بصفة خاصة، حيث تتميز الأخيرة بمعدلات مرتفعة من النمو السكاني، مما يعيق كافة الجهود المبذولة لرفع متوسط المستويات التعليمية والصحية ومستوى المعيشة، وعلى الرغم من أن النمو السريع للسكان يمكن أن يزيد من قوة العمل، وبالتالي إمكانية زيادة الناتج؛ إلا أن النمو السكاني في كثير من الدول النامية كان له آثار سلبية، ويلاحظ بصفة عامة أن الدول التي ينخفض فيها معدل النمو السكاني يرتفع رصيدها من رأس المال البشري، بينما الدول التي تتصف بمعدلات مرتفعة من النمو السكاني ينخفض رصيدها من رأس المال البشري. على سبيل المثال؛ تراجع معدل الخصوبة في الأرجنتين من 3.1 للفترة 1970-1975 إلى 2.6 للفترة 1995-2000، وكذلك الحال في تشيلي، حيث كان التراجع من 3.6 إلى 2.4، وفي ماليزيا تراجع المعدل من 5.2 إلى 3.30 خلال الفترة نفسها، وهذه الدول نجحت في زيادة قيمة دليل التنمية البشرية في الوقت ذاته، حيث

ارتفعت قيمة الدليل في الأرجنتين من 0.784 إلى 0.842، وكانت قيمته في تشيلي 0.7 وارتفعت إلى 0.825، وارتفعت قيمته في ماليزيا من 0.614 إلى 0.774.¹⁹

- الهجرة: يتجلى الأثر المباشر لهجرة رأس المال البشري بخفض معدلات النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للهجرة، ويختلف هذا الأثر باختلاف نوعية الأفراد المهاجرين (أصحاب خبرات وكفاءات أم من العاطلين عن العمل)؛ حيث تفقد الدول النامية ما بين 10% إلى 30% من رأس مالها البشري نتيجة الهجرة الدولية، وذلك بسبب نتيجة اجتذاب الدول المتقدمة لهم للعمل في قطاع المعلومات والاتصالات، والملاحظ أن أكثر من 55% من العمالة المهاجرة هم من حملة الشهادات العليا كما في البرازيل والأرجنتين وتشيلي، وتصل النسبة إلى أكثر من 70% في فنزويلا والهند وأندونيسيا، وتتجاوز هذه النسبة 80% في كينيا وزيمبابوي، وبشكل إجمالي نرى أنه قد تزايدت هجرة العمالة في الدول النامية من 75 مليون نسمة في عام 1965 لتصل إلى 120 مليون نسمة في عام 1990.²⁰

- نظم التعليم والتدريب: يعد التعليم والتدريب من أهم وأقوى الأشكال أو الصور للاستمرار في إعداد رأس المال البشري وتنميته، حيث يمثل التعليم بمراحله المختلفة الأساس لتكوين الفرد بشكل عام، ويزود الفرد بشتى المعارف، والعلوم، والمهارات، ويمكنه من اكتساب التقنيات، والمعارف المتخصصة، بالإضافة إلى ذلك يعد التعليم من أهم المؤشرات لقياس رصيد رأس المال البشري.

- السياسة الاقتصادية: تمثل السياسات الاقتصادية الرشيدة أهم الجوانب الأساسية لتحفيز الاستثمار في رأس المال البشري، حيث تتجه الدول النامية نحو تطبيق سياسات آليات السوق الرامية إلى بتقليص دور القطاع العام، وتصحيح الاختلالات الهيكلية نتيجة لعدم الكفاءة في تخصيص الموارد بما يحقق الزيادة النوعية في إنتاجية الإنفاق، خاصة في القطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة)، وهذا بدوره يؤدي إلى إحداث مجموعة من الآثار الايجابية في معدلات النمو الاقتصادي، وتجربة دول جنوب شرق آسيا (اليابان، كوريا الجنوبية،

¹⁹ حسن، إيمان، آثار رأس المال البشري على هيكل واتجاه التجارة الخارجية في السلع المصنعة للدول النامية دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 2003، ص44.

²⁰ المرجع السابق، ص45.

سنغافورة)، تشير إلى أن ما يزيد عن 38% من النمو في الناتج المحلي الإجمالي كان نتيجة تنمية الموارد

البشرية.²¹

✓ المحددات الخارجية:

- العولمة: هناك اتفاق على أن العولمة تؤثر في رأس المال البشري باختلاف نمط ودرجة انفتاح الدولة على العالم، وكذلك باختلاف الرصيد المبدئي لمعدلات تراكم رأس المال البشري، وقد زاد الاهتمام العالمي برأس المال البشري بعد التوجه الدولي نحو العولمة الذي يتطلب تراكمًا كمياً ونوعياً في رأس المال البشري بحيث يكون قادراً على إحداث نقلة كبيرة في هياكل الإنتاج والتوزيع على مستوى الاقتصاد العالمي، مما دفع معظم دول العالم لتخصيص مبالغ مالية طائلة لإعادة هيكلة التعليم وتطوير برامج به هدف تحسين خصائص رأس المال البشري وجعلها أكثر ملائمةً وانجسماً مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة

الجديدة.²²

- التطور التكنولوجي: تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً أساسياً في التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وقد استثمرت الحكومات استثمارات كبيرة في حيازة التكنولوجيا، ولاسيما مع انخفاض أسعار التجهيزات والبرمجيات، وتعدّ تقنيات المعلومات والاتصالات أدوات حيوية لبناء المجتمع المعرفي في الوقت الذي يجري فيه بناء وتنمية رأس المال البشري بسبب زيادة الطلب على اليد العاملة الخبيرة في التكنولوجيا؛ حيث إن هيكليّة الشركات والمصانع تتغير نحو الأتمتة والمعلوماتية، كما أن تغير الآلات المستعملة لديها وتطورها السريع لتأمين إمكانيات المنافسة يتطلب يد عاملة قادرة على التعلم باستمرار.²³

- كما يمكن إدراج الأوبئة والأمراض ضمن المحددات الخارجية، حيث يشهد العالم حالياً حدثاً هدد الاقتصاد العالمي بشكل عام وقطاع التعليم بشكل خاص بأزمة ربما كانت هي الأخطر في زماننا المعاصر. فحتى 28

²¹ المرجع السابق، ص 49

²² المرجع السابق، ص 74.

²³ مراياتي، محمد، أثر تقنية المعلومات والاتصالات في الصناعة: التنافسية والاستثمار، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات المعلومات الصناعية من أجل التنافسية والتبادل والاستثمار، دمشق، 2007.

آذار 2020، تسببت جائحة فيروس كوفيد 19 في انقطاع أكثر من 1.6 مليار طالب عن التعليم في 161 بلداً، أي ما يقارب 80% من الطلاب الملحقين بالمدارس على مستوى العالم. أدى هذا الانقطاع إلى حدوث اضطراب في حياة العديد من الطلاب وأهاليهم ومعلميهم، مما استوجب العمل للحد من هذه الآثار من خلال استراتيجيات عديدة لعل أهمها التعلّم عن بعد.²⁴

1-1-4- أسباب الحاجة إلى رأس المال البشري:

مما لا شك فيه أن الموارد البشرية المؤهلة والمدرّبة ترتبط ارتباطاً واضحاً بالنمو الاقتصادي، وقد ساهمت بشكل من الأشكال في رفع معدلاته من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية، ولاسيما في البلدان المتقدمة التي تضم النسبة الأعلى منها مقارنة بالنقص الموجود في البلدان النامية، مما انعكس سلباً على برامج وخطط التنمية فيها، فالتطور الكبير الذي حصل وصولاً لعصر الذكاء الصناعي يتطلب من الأفراد رفع مؤهلاتهم ومهاراتهم، وجعل العمل الذهني المبدع جانباً مهماً من جهودهم الإنتاجية؛ أي أن يجعلوا جهودهم ليست كمية فقط بل نوعية أيضاً. يمكن تلخيص أسباب الحاجة لرأس المال البشري على النحو التالي:²⁵

✓ أسباب تاريخية: تطورت المفاهيم التي تناولت العنصر البشري، وذلك بعد تطور إدارة الموارد البشرية وظهور علوم جديدة كالاقتصادات التعليم التي تبحث في أهمية الاستغلال الأمثل للموارد البشرية، إضافة إلى نضوج نظريات رأس المال البشري وتطبيقاته بعد أن قام شولتز بتمهيد الطريق لها.

✓ أسباب اقتصادية واجتماعية: عززت المشاكل والاهتزازات (زيادة حدة المنافسة، وفقدان الاستقرار في النظام الاقتصادي، والمشاكل المتعلقة بالنقد، وتوليد الطاقة، وتقلبات الأسعار التي عصفت بالعالم منذ أيام الثورة الصناعية وبداية الكتابات الاقتصادية) من ضرورة التوجه للحد من أثارها على المجتمعات والاقتصادات،

²⁴ Saavedra, Jaime, World bank blogs <https://blogs.worldbank.org/ar/education/educational-challenges-and-opportunities-covid-19-pandemic>, Date Of Surf 7/6/2020

²⁵ وعيل، ميلود، دراسة تباين النمو الاقتصادي للدول العربية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص74-75.

لاسيما بعد فشل أصحاب نظريات رأس المال المادي بذلك، فبرز موضوع رأس المال البشري حاجة ملحة من أجل تحقيق التنمية المطلوبة في المجتمعات، وتمتص هذه التغيرات بالوعي والكفاءة الموجودة لدى أفرادها، وتعزز القيم وتوجه التغيرات التي تطرأ على اتجاهاتهم.

✓ أسباب تكنولوجية: إن التحول من عصر المجتمع الصناعي إلى عصر المجتمع التقني يعد من أهم أسباب الاهتمام برأس المال البشري للانتقال بمهارات الأفراد إلى مستوى عالٍ يواكب الثورة العلمية والتكنولوجية التي تتسارع يومياً، فبات هناك استعمال مكثف للحواسيب الإلكترونية المربوطة بشبكة معلومات تخدم أسواقاً دولية في العمليات اليومية لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى ظهور صناعات إلكترونية حديثة لا تحتاج إلى الجهد العضلي، كما كان الحال بل تحتاج إلى مستوى عالٍ من الجهد الفكري المبني على الإبداع والابتكار والمرونة للوصول بهذه الصناعات إلى مستويات عالية، وتحقيق الهدف المطلوب منها وهو زيادة مستوى الرفاهية.

1-1-5- مقاييس رأس المال البشري:

صدر مؤشر التنمية البشرية (HDI) لأول مرة عام 1990 -وهو المؤشر الذي سيتم الاعتماد عليه في الدراسة القياسية الخاصة بهذا البحث- ثم تم تعديل طريقة حسابه في عام 2010 وإضافة مفهوم عدم المساواة لمؤشر التنمية البشرية، بينما تبلور مفهوم مؤشر رأس المال البشري (HCI) في عام 2018، وفيما يلي استعراض مختصر يوضح هذه المؤشرات:

أولاً: مؤشر التنمية البشرية (HDI) Human Development Index:

مؤشر التنمية البشرية هو مؤشر إحصائي مركب تم تطويره في كلية لندن للاقتصاد على يد الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق عام 1990، وأصبحت تنشر قيمه لمعظم البلدان سنوياً ضمن تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

❖ طريقة حسابه: ²⁶

✓ اعتمدت الطريقة القديمة خلال الفترة الممتدة من عام 1990 وحتى 2010، (وهي التي اعتمدها الباحث

في حساب القيم من 1985 إلى 1989) ويتألف المؤشر فيها من ثلاثة صيغ هي:

▪ العمر المتوقع عند الولادة بوسفه مؤشراً للصحة السكانية، وطول العمر لمؤشر التنمية البشرية،

$$\text{وتحسب كما يلي: } \frac{(LE-25)}{85-25} \text{ حيث:}$$

LE العمر المتوقع عند الولادة في السنة المراد حساب المؤشر لها.

25 الحد الأدنى العالمي لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة كما حددته تقارير الأمم المتحدة.

85 الحد الأعلى لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة كما حددته تقارير الأمم المتحدة.

▪ المعرفة والتعليم، وتقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين (مع ترجيح الثلثين) ومعدل الالتحاق

الإجمالي الابتدائي، والثانوي، والثالث مجتمعة (مع الترجيح بمقدار الثلث) وتحسب كما يلي:

$$\text{حيث: } \frac{2}{3} \times \frac{ALI}{100} + \frac{1}{3} \times \frac{GEI}{100}$$

ALI معدل الإلمام بالقراءة والكتابة

GEI معدل الالتحاق بالمدارس

▪ مستوى المعيشة، ويقاس من اللوغاريتم الطبيعي للنتائج المحلي الإجمالي للفرد عند تعادل القوة

$$\text{الشرائية ويحسب كما يلي: } \frac{LOG GDPPC - LOG(100)}{LOG(40000) - LOG(100)}$$

يمثل الرقم 100 قيمة الحد الأدنى للأجور مقدرة بالدولار الأمريكي.

في حين يمثل الرقم 40000 قيمة الحد الأعلى للأجور مقدرة بالدولار الأمريكي.

ثم يتم حساب المتوسط الحسابي للنتائج الثلاث السابقة وينتج عنه قيمة بين الـ 0 والـ 1 هي قيمة مؤشر

التنمية البشرية

²⁶ Human Development Report, world bank, 1990, P109

✓ الطريقة الجديدة المتبعة منذ عام 2011 ويتكون المؤشر فيها من ثلاث مركبات:²⁷

- العمر المتوقع عند الولادة، بوصفه مؤشراً للصحة السكانية، وطول العمر لمؤشر التنمية البشرية LEI،

$$\text{وتحسب كما يلي: } \frac{(LE-25)}{85-25}$$

- مؤشر التعليم EI ويحسب كما يلي: $\frac{MYSI+EYSI}{2}$ حيث:

MYSI متوسط سنوات الدراسة خلال 15 سنة التي تعد الحد الأقصى المتوقع لهذا المؤشر حتى عام

2025

ESYI مؤشر سنوات الدراسة المتوقعة خلال 18 سنة التي تعد المدة اللازمة للحصول على درجة

الماجستير في معظم البلدان

- مؤشر الدخل II يحسب كما يلي: $\frac{\ln(GNIPC)-\ln(100)}{\ln(75000)-\ln(100)}$

تكون قيمة هذا المؤشر 1 عندما تبلغ حصة الفرد من الدخل القومي (GNIPC) 75000 دولار أمريكي

وتكون 0 عندما تكون حصة الفرد 100 دولار أمريكي

$$\text{ثم يتم حساب مؤشر التنمية البشرية كما يلي: } \sqrt[3]{(LEI * EI * II)}$$

ثانياً: مؤشر التنمية البشرية معدلاً بمفهوم عدم المساواة Inequality-adjusted Human Development

(IHD Index)²⁸:

يستند هذا المؤشر إلى النهج الذي طوره محبوب الحق، ويقو على قدرة الناس على "أن يكونوا" و "أن يفعلوا" الأشياء

التي يرغبوا فيها خلال حياتهم. مثل أن يكون الفرد: جيد التغذية، ومحمياً، يتمتع بصحة جيدة، يستطيع الحصول على

التعليم، والتصويت، والمشاركة في الحياة الاجتماعية.

²⁷ Human Development Report, world bank, 2010, p225

²⁸ Human Development Report, world bank, 2010, p97

ظهر لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 كمؤشر جديد للتنمية البشرية، فعلى الرغم من أن مؤشر التنمية البشرية البسيط لا يزال مفيداً إلا أن المؤشر الجديد يعطي المستوى الفعلي للتنمية البشرية، ويمكن عدّ المؤشر السابق القيمة القصوى المتحققة إن كان ثمة مساواة.

لكن هناك عدة عوامل لا يأخذها هذا المؤشر في عين الاعتبار، مثل: جودة السلع في بلد ما، مما يؤدي إلى خفض الترتيب لبعض البلدان الأكثر تقدماً.

ثالثاً: مؤشر رأس المال البشري (HCI):²⁹

صدرت النسخة الأولى من مؤشر رأس المال البشري أثناء الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في شهر تشرين الثاني عام 2018 في إنдонيسيا، وكانت هذه النسخة دعوة للقياس والعمل التحليلي من أجل تعزيز الوعي، وزيادة الطلب على الإجراءات التدخلية لبناء رأس المال البشري.

يقيس المؤشر مقدار رأس المال البشري في الجيل القادم، والذي يُعرّف بأنه رأس المال البشري الذي من المتوقع أن يحصله طفل مولود اليوم في ضوء مخاطر سوء الرعاية الصحية وسوء التعليم السائدة في البلد الذي يعيش فيه، ولهذا المؤشر ثلاث مكونات:

✓ معدل البقاء على قيد الحياة: يعكس هذا المكون حقيقة أن الطفل المولود اليوم يحتاج إلى البقاء على قيد الحياة إلى أن تبدأ عملية تراكم رأس المال البشري من خلال التعليم الرسمي، ويقاس معدل البقاء على قيد الحياة باستخدام معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.

✓ سنوات الدراسة المتوقعة معدّلة حسب مقدار التعلم مرجحة بمقياس للجودة: هو مقدار ما يتعلمه الطفل في المدرسة استناداً إلى الأداء النسبي للبلدان في الاختبارات الدولية للتحصيل الدراسي للطلاب، وينتج عن عملية الترجيح هذه السنوات المتوقعة من الدراسة معدّلة حسب مقدار التعليم، وبتعديلها وفقاً لمستوى الجودة يعكس هذا المكون حقيقة ما إذا كان الأطفال في بعض البلدان يحصلون على قدر من التعليم يقل كثيراً عما يحصله الأطفال في بلدان أخرى، وذلك على أنهم يقضون فترة زمنية مماثلة في المدرسة.

²⁹ مشروع رأس المال البشري، مجموعة البنك الدولي، 2018، ص 3-4

✓ الصحة: يستخدم هذا المكون مؤشرين لبيئة الصحة العامة، وهما:

▪ معدل تقزم الأطفال دون سن الخامسة: حيث يعكس هذا المؤشر بيئة الصحة التي تم اختبارها خلال فترة

ما قبل الولادة، والرضع، وتنمية الطفولة المبكرة.

▪ معدل بقاء البالغين على قيد الحياة: والذي يعرف بأنه نسبة من تبلغ أعمارهم 15 سنة، وسيبقون على قيد

الحياة حتى سن الستين، ويعكس مجموعة النواتج الصحية التي قد يختبرها الطفل المولود اليوم، وهو

شخص بالغ.

ويتم الجمع بين مكونات الصحة والتعليم في المؤشر بما يعكس إسهامها في إنتاجية العامل بناءً على الأدلة من

الدراسات التجريبية الجزئية الدقيقة، ويتراوح المؤشر الناتج عن هذه العملية بين القيمتين 0 و 1، ونظراً لدقة المعلومات

التي يحتاجها حساب هذا المؤشر لم يتم احتسابه حتى الآن سوى لثلاثين دولة لم تكن سورية من ضمنها.

المبحث الثاني: مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري والأهمية الاقتصادية للاستثمار فيه

يقصد بهذا المفهوم توسيع الإنفاق على مختلف المجالات التي تساهم في بناء الإنسان بدنياً وعقلياً منذ طفولته وخلال حياته، وبما يعود بالنفع له وزيادة دخله مستقبلاً، ويعود على المجتمع بزيادة طاقته الإنتاجية الكلية وتحقيق الرفاهية. ومما لا شك فيه أن رأس المال البشري له أهمية كبيرة في تقدم أي بلد مع مراعاة بعض الملاحظات التي لا تكمن في مدخلاته وإنما في مخرجاته، فالبعد الكمي المتمثل في عدد العاملين وسنوات الخدمة وغيرها لا يشكل محدداً حاسماً لتمييز تقدم المجتمعات وتفوقها على غيرها، وإنما يستوجب الأمر أبعد من ذلك؛ وهو البحث عن الأشخاص الموهوبين ودعمهم والإنفاق من أجل تطويرهم.

1-2-1- أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري:

يرتبط زيادة الاهتمام بالموارد البشري بعدة أبعاد أهمها **البعد الاستراتيجي** حيث يعد الاستثمار في الأفراد من أهم عمليات التخطيط الاستراتيجي للدول كونه من أهم أسباب نجاحها في مختلف الأبعاد بدايةً **بالبعد الثقافي**؛ حيث ينعكس على ثقافة المجتمع من خلال تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية، وزيادة معرفة الأفراد، وتمسكهم بما يخص وطنهم من العقائد الدينية، والتراث الثقافي، واللغة، والآداب، ويوفر التعليم والتكوين أيضاً كوادراً علمية قادرة على الابتكار، والاختراع، والتطوير بما يساهم في إحداث النقولات الحضارية المختلفة، وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة، مما ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية، ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة، وهذا ما يمثل **البعد العلمي**؛ أما في ما يتعلق **بالبعد الاجتماعي** فتطوير رأس المال البشري يجعل الفرد أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية، وترسيخ الروابط الأسرية، إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الفرد بذاته، وذلك يساهم في تحقيق **البعد الأمني** المتمثل في تحقيق الاستقرار للمجتمع، إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار، وتؤدي الأبعاد السابقة مجتمعة إلى تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق **البعد الاقتصادي** أي تحقيق تقدم الدولة، وتوفير احتياجات سكانها من

السلع والخدمات³⁰، بالإضافة إلى عدة أهداف أخرى كزيادة الناتج القومي، وزيادة معدلات التوظيف وخلق فرص عمل، والسعي لتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وزيادة القيمة المضافة للصادرات، تخفيض الفاتورة للمستوردات التقنية...

1-2-2- مجالات الاستثمار في رأس المال البشري:

تتعدد وسائل الاستثمار في رأس المال البشري لكن يمكن عدّ الاستثمار في التعليم، والتدريب، والبحث العلمي، والصحة من أهمها:

✓ التعليم: يقصد به التوسع بمختلف أنواع الإنفاق على المرافق المخصصة للتعليم وتوفير احتياجاتها من المعدات ومستلزمات التعليم وهيئات التدريس وغيرها والعمل من أجل تحسين وتطوير البرامج التعليمية لزيادة المعرفة ومواكبة التغيرات الجديدة.³¹

✓ التدريب: يُعنى بالإنفاق على مجموعة البرامج المتخصصة من أجل تطوير الموارد البشرية؛ لتتمكن من أداء مهامها بمستوى أعلى من الكفاءة. إذ يعدّ التدريب أكثر تخصصاً من التعليم بحكم ارتباطه بدرجة أكبر بالجوانب العملية والتطبيقية، وذلك على الرغم من أن بعض مجالات التعليم تقترب من التدريب كما هو الحال في التعليم المهني والفني، أو من اعتبار البعض التدريب ذاته نوعاً من التعليم الذي يتم من خلاله تعلم أداء أعمال ومهن محددة، كما أن التعليم يعدّ أساساً مهماً وضرورياً للتدريب لكن يبقى التعليم يركز على الجوانب النظرية أكثر من الجوانب التطبيقية عكس التدريب الذي يعتمد على الجوانب التطبيقية أكثر من النظرية منها.³²

✓ البحوث العلمية: وهي اقتطاع جانب من رؤوس الأموال لإنفاقها في إعداد الباحثين والعلماء، وتوفير مستلزمات مراكز البحث؛ حيث تعدّ البحوث العلمية -نظراً لما تحققه من تطوير في تقنيات وأساليب الإنتاج- أحد أوجه

³⁰ ورقة عمل في الاستثمار في رأس المال البشري، مرجع سبق ذكره، ص 4-6.

³¹ منور، أحمد، اقتصادات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، لبنان، 1990، ص 329

³² خلف، فليح، اقتصادات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 145

الاستثمار في تنمية رأس المال البشري؛ حيث أنها تهدف إلى ابتكار أدوات وطرق جديدة تساهم في حل المشاكل التي تواجه عملية الإنتاج وتحسين مستوياته.³³

✓ الصحة: إن تخصيص جزء من رؤوس الأموال؛ لتمويل البرامج الهادفة إلى تعميم الخدمات الصحية وتحسينها يؤثر تأثيراً إيجابياً في قدرة الأفراد، وبما ينعكس في زيادة طاقتهم الإنتاجية.³⁴

1-2-3- العوامل المؤثرة في الاستثمار في رأس المال البشري:

تختلف الظروف والعوامل المحيطة والمؤثرة في تكوين الأفراد من دولة إلى أخرى بدءاً من العوامل الطبيعية (الجغرافية) التي تشمل عوامل البيئة والمناخ، فهو مثلاً يحدد السن الملائم لبدء التعليم الإلزامي والعطلات الدراسية، وتكاليف المباني المدرسية، وما تحتاجه من تدفئة أو تبريد، وتشمل العوامل الطبيعية أيضاً الموارد، والخامات المعدنية والبتروولية التي تحقق عوائد للدول الموجودة فيها؛ مما يمكنها من التوسع بالإنفاق على تنمية الموارد البشرية. كما أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين كل من العوامل الاقتصادية والتعليم والتدريب، فالأوضاع الاقتصادية تؤثر في النظم التعليمية والتدريبية من خلال تحديد محتوياتها، ومناهجها، وأساليبها، ومدتها، وتوفير التكاليف سواء للإنفاق الكامل عليها أو لدعمها، كما أن المؤسسات التعليمية والتدريبية تمد المشروعات الاقتصادية بالأيدي العاملة المؤهلة، والمدرّبة؛ لدعمها في مجالات أنشطتها. كذلك تختلف المناهج باختلاف العوامل السياسية السائدة في الدولة، فالإيديولوجية التي تشكل مجموعة الأفكار المؤثرة في النظام السياسي للدولة تجعل النظام التعليمي يختلف عن دولة أخرى؛ حيث إن الدول التي تتبنى النظرية الرأسمالية تختلف عن تلك التي تتبنى النظرية الاشتراكية، كما لا يمكن إغفال دور الاستقرار السياسي في فعالية التعليم واستمراريته.³⁵

³³ حملة، إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 27

³⁴ سبكي، وفاء، النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال البشري دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2014، ص 60.

³⁵ بابا سعيد، لبنى، دور الاستثمار في الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2005-2013، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص 18-20.

ويتأثر الاستثمار في رأس المال البشري أيضاً بالعوامل الديمغرافية مثل التركيبة السكانية، ومعدلات النمو السكاني، والتوزيع العمري للسكان في الفئات الموازية للمراحل التعليمية؛ حيث يحدد هذا التوزيع الكم المطلوب من المرافق، والموارد التعليمية، وتؤدي زيادة معدل النمو السكاني إلى الحاجة لتوفير المزيد من هذه المرافق، وفي حالة عجز الإمكانيات الاقتصادية عن توفير هذه الموارد تتفاقم مشكلات الأمية، ويزداد الازدحام في الصفوف التعليمية، والضغط على الجامعات، وتتحول بوصلة الاهتمام من الجوانب النوعية للتنمية إلى الجوانب الكمية، فيؤدي هذا إلى عدم الاستفادة من الموارد البشرية، وضعف التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وانتشار البطالة، وغيرها من المشكلات الاجتماعية.

إن تضافر العوامل السابقة يُشكّل ضرورة لعملية تنمية الموارد البشرية، فالمدخلات تخضع لتخطيط الأسس اللازمة من أجل بناء الإنسان، وتحديد احتياجاته؛ لاكتساب العلم، والمعرفة، والمهارة، ويهدف هذا التخطيط إلى تحقيق خطوات التنمية الشاملة للأفراد تحثهم على ممارسة مسؤولياتهم بوصفهم مواطنين منتجين، كما يساعد في العمل على حل قضايا التوظيف؛ لاستغلال المهارات والقدرات التي اكتسبها الأفراد.³⁶

1-2-4- أهداف الاستثمار في رأس المال البشري:

للاستثمار في العنصر البشري أهداف اقتصادية إضافة إلى أهداف اجتماعية وسياسية وثقافية عديدة، مع الإشارة إلى أن الأهداف غير الاقتصادية لا يمكن فصلها عن هدف تحقيق التنمية الاقتصادية في أي تحليل واقعي. وتنقسم أهداف الاستثمار البشري إلى قسمين؛ أهداف مباشرة، وأهداف غير مباشرة:

³⁶ بن رمضان، نجيمة، بادة، إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

أولاً: الأهداف المباشرة:³⁷

✓ زيادة الناتج القومي: تعد زيادة الناتج القومي أحد الأهداف المباشرة للاستثمار في العنصر البشري، ويتم زيادة الناتج من وجهة النظر الاقتصادية، من خلال توظيف الموارد الإنتاجية العاطلة عن العمل، أو من خلال زيادة إنتاجية الموارد التي تم تشغيلها بالفعل، وقد نادى منظمة اليونسكو بضرورة عدّ التعليم أحد عوامل الإنتاجية غير الملموسة في عملية التنمية الاقتصادية.

✓ التوظيف وخلق فرص عمل: يحتل التوظيف مكاناً بارزاً في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة فرص العمل للأفراد المتعلمين عن طريق الملائمة بين التطور التكنولوجي الحاصل وبين ما يتطلبه هذا التطور من كفاءات ومهارات، وهذا يعني سرعة تكيف الأفراد المتعلمين مع التطورات التقنية الجديدة.

✓ العدالة في توزيع الدخل: تعد مجانية التعليم، والرعاية الصحية، ودعم بعض السلع الغذائية من الأدوات الاقتصادية التي تستخدم وتساهم في تقليل الفوارق بين دخول الأفراد، بالإضافة إلى أن للتعليم له أثراً إيجابياً في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة في الأجل الطويل؛ إذ إن ارتفاع المهارات الإنتاجية لأفراد هذه الطبقات يمكنهم من زيادة دخولهم.

ثانياً: الأهداف غير المباشرة:³⁸

✓ بناء الدوافع الاقتصادية الرشيدة لدى الأفراد: فالاستثمارات البشرية تهدف إلى خلق الصفات الاقتصادية الرشيدة البناءة لدى الأفراد.

✓ إحداث التغيير الفكري والاجتماعي اللازم لعملية التنمية: يمكن عن طريق التعليم بالإضافة إلى وسائل أخرى خلق العناصر القيادية في المجتمع، وتقديم الأفكار الجديدة للأفراد مثل:

³⁷ محمد، خالد، رأس المال البشري كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا، 1994، ص 19-20

³⁸ الفيل، أسامة، أولويات الاستثمار البشري، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية والنظام الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، ص 97-102.

- تغيير النظرة الذهنية للرجل تجاه مشاركة المرأة، وتشجيعها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة.
- الحد من تدفق الأفكار المعوقة لعملية التنمية.
- التخفيف من الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع.
- ✓ توفير مناخ البحث العلمي في المجتمع: يهدف الاستثمار في رأس المال البشري إلى تزويد مؤسسات البحث العلمي بالباحثين الذين يساعدون في استقصاء الدراسات والأبحاث لموضوعات محل الدراسة، وتحضير خطط العمل، وتسجيل النتائج التي يتم التوصل إليها، وتبويبها بحيث يمكن الرجوع إليها كلما دعت الحاجة. وكذلك يساهم الاستثمار في رأس المال البشري في تنمية أفراد المجتمع، وتسهيل سرعة الحصول على المعلومات في المجالات العلمية المختلفة التي تساعد على فك العقبات والاختناقات التي تواجه المستثمرين أو المنظمين، والإدراك، والتنبيه عند وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية، أو عند القيام بعملية التنبؤ ووضع الخطط والبرامج المستقبلية.
- ✓ المساهمة في تطوير برامج التقدم التقني وتنميتها.
- ✓ تحسين المناخ السياسي: يعد تحسين المناخ السياسي أمراً مطلوباً في الوقت الذي تبرز فيه أهمية القرارات السياسية عند وضع السياسات العامة للدولة، أو الموافقة على الخطط الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق التنمية؛ ولذا يجب أن يهدف الاستثمار في رأس المال البشري إلى:
 - تنمية قدرات الأفراد في العلوم السياسية، وذلك للقضاء على مظاهر فساد البيئة السياسية، وتوفير مناخ الاستقرار السياسي.
 - زيادة كفاءة الجهاز الإداري العام عن طريق التنمية الإدارية التي تستند إلى العلم والمعرفة؛ للقضاء على الفساد الإداري والمالي.
 - نشر الوعي الادخاري، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية؛ لتساهم في إنشاء المشروعات المختلفة، ومن ثم زيادة الناتج القومي.

1-2-5- الأهمية الاقتصادية للاستثمار في رأس المال البشري:

تتنوع عناصر ثروة أي دولة ومصادرها بين مصادر طبيعية ومصادر بشرية، وتشمل المصادر الطبيعية: الثروة المعدنية، والثروة المائية، والحيوانية، والنباتية، وغيرها، أما المصادر البشرية، فتتمثل في رصيد الموارد البشرية المؤهلة القدرة على الإنتاج والبحث والتطوير، فرصيد الموارد البشرية المؤهلة تعد جزءاً مهماً من ثروة الدولة، وترتبط مباشرة بقوتها الاقتصادية. تنعكس أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال جوانب عديدة أهمها:³⁹

✓ استحداث الميزة التنافسية: تعد الدول التي تمتلك قدرات تنافسية عالية قادرة على رفع مستوى معيشة أفرادها من جهة، وهذا مرتبط بشكل كبير بنجاحها في مجال الاستثمار في رأس المال البشري وقدرتها على اقتحام الأسواق العالمية من خلال التصدير، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، والميزة التنافسية التي تميزها عن منافسيها بمركز فريد يتيح لها تقديم منتج ذي جودة عالية، وإنتاج أسرع وتكاليف أقل وكفاءة أعلى. وتتحقق هذه الميزة التنافسية عندما يكون للدولة مجموعة من براءات الاختراع أو حقوق الامتياز أو التصنيع بتقنيات جديدة فاعلة، وهكذا يكون بناء الميزة والقدرة التنافسية في بيئة حادة التنافس بالمعرفة والابتكار والتطوير، وليس بمجرد توفر الآليات والتجهيزات.

✓ استحداث القيمة المضافة وتعظيمها: تقوم الاقتصادات القوية على العمل على إيجاد القيمة المضافة في ناتجها المحلي وتعظيم هذه القيمة قدر الإمكان، ويقصد بالقيمة المضافة تلك القيمة التي تضيفها عملية الإنتاج إلى قيمة عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض، والتنظيم). في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، تراجع دور المواد الخام في تشكيل المنتجات أو صناعتها، سواء أكانت سلعاً أو خدمات، وحل محلها ما يملكه العنصر البشري من معرفة، فظهرت المنتجات التي يُعتمد في إنتاجها على ما في رؤوس البشر من معرفة أكثر بكثير من الاعتماد على المواد الخام، ومعنى هذا أن الفرق بين هذه التكلفة وسعر البيع هو القيمة المضافة التي خلقتها عقول البشر بوصفهم مصممين ومبتكرين ومطورين. ومن

³⁹ محمود، مصطفى، استثمارات الجماهيرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العقود الأربعة الماضية 1963-2001 تحليلات نظرية واستنتاجات عملية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، 2005، ص 19-34

الأمثلة على ذلك، شركة مايكروسوفت الشهيرة التي تعد من أغنى الشركات في العالم، والتي جاءت ثروتها من برامج الحاسب الآلي، والتي تعد سلعة لا تعتمد على المواد الخام أبداً، بل تعتمد على المعرفة الهائلة في عقول العاملين بشركة مايكروسوفت.

✓ الاستثمار في رأس المال البشري أساس الاستقلال الاقتصادي: تغيرت أسس الصراع الدولي واختلفت أنواع التهديدات التي تمارسها الدول ضد بعضها، فبعد أن كان فرض النفوذ يتم من خلال القوة العسكرية، تغير الأمر ليصبح النفوذ الاقتصادي والاحتكار التقني هو الأكثر تأثيراً والأوسع استخداماً، ويتخذ بسط النفوذ الاقتصادي صوراً عديدة؛ منها:

- إيقاف تمويل مشاريع تنمية.
 - التهديد بإلغاء المساعدات الغذائية.
 - وضع القيود والعراقيل أمام المؤسسات الاقتصادية في السوق الدولية.
 - الحظر التقني.
 - الحصار الاقتصادي الشامل.
 - احتكار تكنولوجيا اقتصاد المعرفة، وفرض قيود على نقل التقنية.
- ✓ أداة فاعلة لزيادة الصادرات: تعد زيادة الصادرات واحدة من أهم مراحل تنمية الاقتصاد الوطني التي تساعد في تحسين الميزان التجاري من خلال إتاحة موارد أكثر من القطع الأجنبي، وزيادة فرص العمل، إلا أن زيادة الصادرات في أسواق عالمية تتزايد فيها حدة المنافسة لن يتاح إلا من خلال عقول مبدعة تطور المنتجات، وتزيد الجودة، وتقلل التكلفة وتستثمر موارد بشرية كفؤة في الإنتاج، والإدارة، والتسويق، والبحث، والتطوير.
- ✓ تخفيض الفاتورة التقنية المستوردة: أصبح تقدم أي دولة وتفوقها مرهوناً بعقول مبدعيها، وأي دولة لا يتوفر لها ذلك تصبح أسيرة الاعتماد على الآخرين، فقد تضمنت اتفاقية حماية الملكية الفكرية والفنية في إطار منظمة التجارة العالمية معايير عالمية متشددة لحماية هذه الملكية؛ حيث حظرت تقليد أي سلعة أو عملية إنتاجية أو نسخ برامج للحاسب الآلي أو كتاب، وهكذا ظهر قيد جديد على سعي الدول النامية لنقل التقنية والإفادة من

براءات الاختراع، وامتدت هذه الاتفاقية لتشمل المنتجات الصناعية، والزراعية، والكيميائية، والطبية، ولفترة حماية قد تصل في بعض الأحيان إلى عشرين عاماً، بينما وصلت مدة حماية حقوق الطبع إلى خمسين عاماً، ونصت اتفاقية حماية الملكية الفكرية والفنية على تعهد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بحماية هذه الحقوق من تعدي مواطنيها من خلال تشريعاتها المحلية، ويعني ذلك ببساطة أنه يستحيل على المستثمر المحلي أن يخطط للحصول على التقنية بتقليد براءات الاختراع وتطويرها، وهو ما يعرف بالهندسة العكسية. هذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع قيمة فاتورة شراء التقنية المستوردة في كل المجالات الصناعية والزراعية وغيرها، طالما تأكد حق صاحب التقنية الأصلي في حماية ما ابتكره، وهذا سيؤدي إلى استنزاف الموارد المالية لشراء التقنية، بالإضافة إلى أن بعض بائعي التقنية لا يقدمون الأحدث والأكفأ، بل يقدمون أجيالاً أقدم وأقل فاعلية مما يستخدمون، وعليه؛ فإنه لابد للبلدان النامية من الاستثمار المكثف في الاختراعات والابتكارات التي أصبحت من أساسيات مقومات البقاء والنجاح في عصر العولمة.

✓ الاستثمار في رأس المال البشري ساحة للصراع العالمي: يعتمد التفوق العلمي والاقتصادي والتأثير السياسي لأي دولة على رصيد رأس المال البشري المتوفر لديها، ومدى استغلاله، وبالتالي لابد لأي دولة من المحافظة على هذا الرصيد للحلول دون استقطابه من دول أخرى، فسوق الكفاءات العلمية أصبحت سوقاً عالمياً تدعمها وتشجعها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي تدعو إلى تحرير قوة العمل من خلال منحها حق الانتقال بين الأسواق الدولية، وتجدر الإشارة إلى أن الخبرات العلمية، والتقنية، والإدارية العالية هي التي يتم استقطابها فقط في حين يتم تقييد هذا الحق أو حجبها بالنسبة للعمالة العادية، ونصف الفنية. فقد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 أن الدول الغنية تمارس سياسة انتقائية صارمة، إذ تقصر منح تصاريح الهجرة على عدد مختار من ذوي المؤهلات العالية، وتحجبها عن أعداد كبيرة من العمال غير المهرة ملحقين بهذا ضرراً مزدوجاً بالبلدان الفقيرة.

✓ الاستثمار في رأس المال البشري يعزز الأمن القومي: يقصد بالأمن القومي قدرة الدولة على تأمين احتياجاتها من الموارد، وإدارتها بفاعلية في خطط التنمية وبرامجها لكي تؤمن بدرجة مناسبة من الاكتفاء الذاتي

والاستقلالية في صنع القرار السياسي، وضمان السيادة على الأرض وما عليها من موارد، والقدرة على مجابهة التهديدات المحلية والخارجية المباشرة وغير المباشرة التي تفرزها المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية ومعالجتها. حيث أن تحقيق برامج التنمية الاقتصادية لمعدلات مقبولة من النمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاج والإنتاجية، وتحقيق برامج التنمية الاجتماعية مستويات جيدة في قطاعي الصحة والتعليم، وترسيخ التنمية الثقافية لقيم وسلوكيات إيجابية لدى العاملين ورجال الأعمال وبقية أفراد المجتمع، ومواكبة برامج البحث العلمي التطورات التقنية المعاصرة وإفراز تقنية محلية، كل ذلك يبني قوة اقتصادية واجتماعية وثقافية تحمي أمن الوطن وموارده وتعززها.

بالنتيجة؛ يمكن القول بوجود ركائز متعددة للأمن القومي من أهمها: الركائز الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية، والعسكرية، والسياسية، وتقوم الاقتصادية منها على موارد عديدة، يأتي على رأسها البشر بقدراتهم ومهاراتهم ومعارفهم.

خاتمة الفصل:

إن الاقتصاد العالمي يتجه شيئاً فشيئاً نحو ما يسمى باقتصاد المعرفة، أو الاقتصاد المبني على المعرفة، والذي يعدّ رأس المال البشري فيه هو المكون الرئيس للقيمة، حيث تتعاظم قيمة المنتجات ذات المكون المعرفي الأعلى، ولذلك يوضع التعليم والتدريب على رأس الأولويات. وفي ظل الاقتصاد العالمي - الذي يزداد تكاملاً وتنافساً - تكون زيادة مهارات وقدرات العمال، وتحسين مستوى الصحة والتغذية، هي مفتاح النجاح الاقتصادي للبلدان، فالاستثمار في رأس المال البشري يرفع مستوى معيشة الأفراد عن طريق إتاحة فرص أوسع ودخل أعلى، مما يرفع من مستوى الدولة الاقتصادي.

تم في هذا الفصل استعراض المفاهيم النظرية المتعلقة برأس المال البشري (تعريفه، محدداته، أبعاده..)، وتبلور أفكاره ونظرياته منذ كتابات ابن خلدون حتى الآن، ثم تم الانتقال لعرض محدداته وأسباب الحاجة له، والمقاييس التي صدرت لحساب قيمته (كمؤشر التنمية البشرية وهو المؤشر التي تم الاعتماد عليه في القسم العملي للدراسة)، وصولاً إلى عرض مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري والمجالات التي يمكن الاستثمار بها والعوامل المؤثرة فيه والأهداف الاقتصادية المرجوة من هذا الاستثمار.

الفصل الثاني

الإطار النظري للنمو الاقتصادي ودور رأس المال البشري

فيه

مقدمة:

حاز موضوع النمو الاقتصادي أهمية كبيرة في العقود الأخيرة، سواء على مستوى الفكر الاقتصادي والبحوث العلمية والأكاديمية، أو على مستوى المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وسواءً كان هذا الاهتمام في الدول النامية لتمكينها من اللحاق بالدول المتقدمة، أو في الدول المتقدمة لتعزيز قدراتها التنموية أكثر فأكثر. كما تركز هذا الاهتمام على وجه الخصوص في الدول التي تعرضت لأزمات وحروب أدت إلى انهيار الوضع الاجتماعي السابق، مما أكد ضرورة خلق وضع اجتماعي جديد، وبناء رأس مال بشري قادر على دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال الابتكار والتطوير.

سيناقش هذا الفصل أدبيات النمو الاقتصادي واختلاف طريقة تناول مفهومه عبر الزمن باختلاف المدارس الفكرية التي تطورت نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ثم سينتقل لدراسة أثر الاستثمار في رأس المال البشري في عدد من الدول بعضها تعرضت لأزمات وخرجت منها وتماشت مع ركب التطور العالمي وكان رأس المال البشري أحد أهم المرتكزات التي اعتمدت عليها في عملية التطور هذه.

المبحث الأول: النمو الاقتصادي (مفاهيمه، مقاييسه، ونظرياته)

من خلال تحليل الفكر الاقتصادي نجد أن مدرسة التجاربيين أول من تناولت موضوع النمو الاقتصادي، وأكدت على أهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتلتها المدرسة الطبيعية التي جاءت بأفكار عامة حول النمو تتعلق بالحالة الطبيعية التي تدفع البشر إلى تحقيق مصالحهم المتمثلة في المنفعة الشخصية، والمنافسة، وبالتالي يزدهر المجتمع ويتطور، ثم جاءت المدرسة الكلاسيكية بمختلف روادها الذين أكدوا أهمية رأس المال في إحداث النمو، كما ربطوه بالنشاط الزراعي، وتناولوا أثر النمو السكاني فيه. لكن مع أزمة الثلاثينات من القرن الماضي برز الفكر الذي تناول العلاقات الاقتصادية على المستوى الكلي ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، وركز على عملية الاستهلاك بوصفها المحفز البارز للوصول بالاقتصاد إلى حالة التشغيل التام. ثم جاءت أفكار النيوكلاسيك الذين عدلوا بعض أفكار الكلاسيك، وأضافوا لها أفكاراً جديدة. ومع بداية الثمانينات من القرن نفسه ظهرت مدرسة جديدة ركزت اهتمامها بالنمو الاقتصادي طويل الأجل والجوانب غير الكمية منه، معتمدة في تفسيره على العوامل الذاتية من خلال مبدأ تفسير ظاهرة الاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول أو ما يعرف بظاهرة التباين، وتزامناً مع الألفية الجديدة ومع تزايد الاهتمام بمفهوم الاستدامة والمعايير البيئية؛ برز مفهوم جديد للنمو الاقتصادي يراعي هذه المعايير ويسعى لضمان استمراريته سُمي بالنمو الاقتصادي المستدام أو الاقتصاد الأخضر.

2-1-1- تعريف النمو الاقتصادي:

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون، والعلماء، والمنظمات، والهيئات الدولية والحكومية، منها:

✓ الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن، ويعدّ المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي

(GDP).⁴⁰

⁴⁰ وعيل، ميلود، مرجع سبق ذكره، ص8.

✓ عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.⁴¹

✓ الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى، وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى

استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية

ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح.⁴²

✓ يعرف سيمون كوزنتس النمو الاقتصادي بأنه: ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات توفير بضائع اقتصادية

متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتعتمد هذه الإمكانيات المتنامية على التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي

والإيديولوجي.

من خلال تحليل هذه التعاريف، والتعمق فيها، يمكن استنباط مجموعة من الخصائص التي تميز النمو الاقتصادي:

• النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في

دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني لأن نمو السكان بمعدل

أعلى من نمو إجمالي الناتج المحلي يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، وبالتالي عدم تحقق

نمو اقتصادي حقيقي في هذا البلد.

• النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي لا النقدي؛ أي إنه يشير لكمية السلع

والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، وهنا نلاحظ وجود عدة

حالات:

- إذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة، وزاد المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) بنفس النسبة، فإن

الدخل الحقيقي للفرد سوف يظل ثابتاً، ولا يحدث تحسن في مستوى معيشته.

- إذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة أقل من الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)، فإن

الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض، ويتدهور مستوى معيشته.

⁴¹ إسماعيل، عبد الرحمن، عريقات، حزبي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999، ص 373.

⁴² الأمين، عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 371.

- إذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة أكبر من الزيادة في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)، فإن

الدخل الحقيقي للفرد سوف يزداد، ويتحسن مستوى معيشته، ويلاحظ مما سبق أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي - معدل التضخم⁴³

• الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول

بزوال أسبابها، لذلك فإن النمو العابر الناتج عن عوامل عرضية لا يمثل نمواً بالمفهوم الاقتصادي.⁴⁴

• يأخذ معدل النمو الاقتصادي عموماً ثلاث حالات (متزايد، متناقص، وثابت).

2-1-2- مقاييس النمو الاقتصادي:

تختلف مقاييس النمو الاقتصادي تبعاً للفكر الاقتصادي الذي ينتمي إليه الباحث، والهدف من إنجاز بحثه؛ لذا هناك

عدة طرق لقياس معدل النمو الاقتصادي، يتم من خلالها دراسة مختلف المؤشرات التي تعكس حجم النشاط الاقتصادي

ومن أهم هذه المقاييس:

✓ الناتج المحلي الإجمالي:⁴⁵ تم اقتراح استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أنه لم يقبل في

الأوساط الاقتصادية؛ لأن زيادته لا تعني شيئاً إذا كان أقل من معدلات نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير

لا يعني بالضرورة تخلفاً اقتصادياً.

✓ متوسط نصيب الفرد: وهو أكثر المعايير استخداماً وصدقاً بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير أن قياسه يواجه

بعض المشاكل والصعاب في البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس القياس

والتقدير وطرقها، كذلك القائمة على الحساب انطلاقاً من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين

فقط. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج.

⁴³ محمد، عبد القادر، عطية، عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 12.

⁴⁴ عجمية، محمد عبد العزيز، ناصف، إيمان، مرجع سابق، ص 54.

⁴⁵ كبداني، سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة الدول العربية- دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2013، ص 22-23.

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد في السنة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي للفرد في السنة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي للفرد في السنة السابقة}}$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة.

✓ معادلة Singer:

في سنة 1952 وضع "Singer" معادلة النمو الاقتصادي التالية⁴⁶ وتستخدم هذه المعادلة لحساب متوسط النصيب الفردي من النمو كالتالي:

$$D = SP - R$$

حيث تمثل:

D معدل النمو السنوي لدخل الفرد

S معدل الادخار الصافي

P إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)

R معدل نمو السكان

ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار، منها الجارية والثابتة والدولية:⁴⁷

- معدلات النمو بالأسعار الجارية: تقدير الناتج المحلي الخام بالقيمة الاسمية، وعادةً ما يتم قياس الدخل القومي باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر هذه البيانات سنوياً، وبالتالي يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استناداً إلى هذه البيانات، ويعدّ هذا الأسلوب ناجحاً لقياس معدلات النمو القصيرة الأجل.

⁴⁶ بن رمضان، نجيمة، بادة، إيمان، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي دراسة ميدانية وقياسية، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2016، ص 65.

⁴⁷ سبكي، وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 7.

- احتساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة: يكون التقدير بالقيمة الحقيقية (تجنباً لأثر التضخم)، فمن الضروري تعديل البيانات استناداً إلى الأرقام القياسية للأسعار، نظراً لأن الأسعار الجارية لا تعبر تعبيراً صحيحاً عن زيادة في الإنتاج أو الدخل.
- احتساب معدلات النمو بالأسعار الدولية: في هذه الطريقة لا يتم استخدام العملات المحلية، بل يتم استخدام عملة واحدة قوية عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها.

2-1-1 تطور نظريات النمو الاقتصادي:

مرّ الفكر الاقتصادي بالعديد من التطورات التي تواكب التطور البشري:

أولاً: النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك:

يعدّ الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي؛ حيث نظروا إلى النمو الاقتصادي على أنه نتاج عملية التراكم الرأسمالي، وكانت الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة النمو عندهم، واعتمدوا على مبدأ تقسيم العمل، الذي يزيد في الإنتاج، وفقاً لهم، ومن ثمّ في التطور والتنمية، ودعم آدم سميث هذه الأفكار، فنادى باقتصار تدخل الدولة على الأمن، وتحقيق العدالة، وتوفير التعليم للشعب، وإذا حدث أي خلل بالسوق، فهو كفيل بإحداث التوازن، وهذا ما سماه بـ "اليد الخفية"، ورأى أن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، إذ يعدّ تراكم رؤوس الأموال الشرط الأساسي لحصول النمو الاقتصادي، ولكن ثمة حدود لهذه العملية؛ أي توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو، ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى حدود الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة، والعامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية، لأنه وحسب رأيه مع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي وما يرافقه من نمو سكاني؛ تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، وتتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل المؤدية إلى تراكم رأس مال جديد.

ثم جاء مالتوس⁴⁸ بأفكار أُيدت النظرة التشاؤمية لزيادة السكان، حيث ارتأى بأن النمو السكاني يزيد وفقاً لمتتالية هندسية في حين أن السلع الغذائية تتزايد وفقاً لمتتالية حسابية، كما رأى أن زيادة العمال (السكان) في قطعة الأرض الواحدة تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل باعتبار عامل الأرض ثابتاً، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج، فانخفاض نصيب الفرد من الدخل حتى يصل إلى مستوى الكفاف. ورغم اقتراب تحليلاته من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا إلا أنه لم تتحقق على المستوى العالمي؛ بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة، ولأن إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع، وأعلى من معدلات نمو السكان من جهة أخرى، وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المحقق في الزراعة والذي عوّض عن تناقص العوائد، وهذا ما أدى إلى توجيه الانتقادات إلى نظرية الغلة المتناقصة، وهذا ما تم التركيز عليه من قبل ديفيد ريكاردو⁴⁹ في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج للحد من أثر النمو السكاني، فهو يرى أن القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية لأنه يشكل الدعامة في توفير موارد العيش للسكان، ولم يكتفِ فقط بتطوير فكرة الغلة المتناقصة؛ بل طوّر أيضاً فكرة تقسيم العمل إلى تقسيم دولي للعمل قائم على تخصص كل دولة في إنتاج السلع والمواد التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل، وتبادل هذه السلع عن طريق التجارة الدولية التي تعد مهمة جداً في المجال الاقتصادي.

كل الأفكار السابقة كانت تركز على النظم والأفكار الاقتصادية للدولة، ولكن بقدوم كارل ماركس⁵⁰ تغير كل شيء، فقامت النظرية الماركسية التي أكدت أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته، وهو الذي يحدد أوضاعها الاجتماعية، والسياسية، والدينية، وحتى الفكرية، وجاءت أفكاره رداً على النظام الاقتصادي الرأسمالي لأنه يرى أن النظام الرأسمالي يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية التي تحول دون تحقيق عملية تنمية ناجحة بل وتجعلها مستحيلة؛ لأن الرأسمالي يستهدف من نشاطه تعظيم أرباحه إلى أقصى حد ممكن، وذلك ليس فقط من أجل رفع مستوى معيشته؛ ولكن من أجل هدف أكثر أهمية يتمثل في الحصول على أرصدة

⁴⁸ سبكي، وفاء، مرجع سبق ذكره، ص24-23

⁴⁹ شعباني، إسماعيل، التنمية الاقتصادية، دار هومة، الجزائر، 1997، ص 63

⁵⁰ حمدي باشا، رابح، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص11

استثمارية للسباق مع غيره من الرأسماليين، حتى ولو كان ذلك على حساب طرد العمال من العمل نتيجة إدخال آلات جديدة لخفض تكاليف الإنتاج.

❖ الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:⁵¹

- إهمال القطاع العام.
- نزعة التشاؤم المؤيدة لاحتامية الكساد؛ حيث إن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- عدّ الأرباح مصدر الادخار هو أمر غير واقعي؛ لأن التجربة أشارت إلى وجود مصادر غير الأرباح للادخار، منها ادخار الطبقة الوسطى، وكذلك ادخار الحكومة.
- ليس كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار كما ادّعى الكلاسيكيون.
- الافتراض بأن المعرفة الفنية معطاة وثابتة هو افتراض خاطئ، ولم تُعطَ أية أهمية للعلم والتكنولوجيا.

ثانياً: نظرية النمو الكينزية

جاءت هذه النظرية استجابة لأزمة الكساد العالمي سنة 1929، ووضحة عدداً من الأسس الجديدة التي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية التي ظهرت استجابة لها، وترتكز هذه الأسس والقواعد -حسب كينز- إلى الاهتمام بالاقتصاد الجزئي، من خلال الاهتمام بتكاليف الوحدة المنتجة وأرباحها، جاعلين أن الأرباح مصدر التراكم الرأسمالي، ومن ثمّ، المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي بنظرهم، أما على صعيد الدولة، فقد اهتم بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وركز في تحليله على المتغيرات الكلية التالية: العمل، سعر الفائدة، عرض النقود ومعدل الاستثمار، منادياً بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل التوجيه، لأن هذا التدخل سيؤدي إلى الاقتراب من التشغيل التام، على عكس ما اعتقده الكلاسيكيون بقولهم إن التشغيل التام يحدث تلقائياً.

تم تطوير العديد من النماذج الرياضية في ضوء هذه النظرية ك نموذج هارود - دومار⁵² (من أشهر نماذج الكينزيين الجدد)، ويعدّ رأس المال والادخار (الذي يعد أهم مصدر للاستثمارات) أساس عملية النمو الاقتصادي، وبناءً عليه يجب

⁵¹ بن رمضان، نجيمة، بادة، إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 75.

⁵² وعيل، ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 34.

على كل بلد ادخار نسبة معينة من الناتج القومي الإجمالي كحد أدنى سنوياً لغرض استبدال رأس المال الثابت (أي الاهتلاك السنوي لقيمة الموجودات من المعدات، الأبنية، الطرق، والجسور...) ومن ثم زيادة الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى من النسبة المطلوبة لأغراض الاهتلاك من أجل تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي.

يُبين الاقتصاديان (هارود - دومار) وجود ثلاثة أنواع لمعدلات النمو، وهي:

- معدل النمو الفعلي: يشير إلى معدل النمو الاقتصادي المحقق خلال سنة معينة، كما يساوي إلى معدل النمو في الناتج القومي.

- معدل النمو الطبيعي: وهو المعدل المحقق في حالة استغلال تام للموارد الاقتصادية المتوفرة، ويسمى كذلك بمعدل النمو الممكن.

- معدل النمو المرغوب: ويشير إلى معدل النمو المستهدف، والمراد تحقيقه من خلال سياسة اقتصادية معينة، وهو المعدل الذي يضمن التوازن في سوق السلع والخدمات.

واجهت الأفكار الكينزية عدة انتقادات بعد الحرب العالمية الثانية - بسبب تغير الظروف التي أدت إلى ظهورها - من قبل أصحاب ما بات يعرف بالمدرسة النيوكلاسيكية.⁵³

ثالثاً: النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك

سيطر منطق مدرسة النيوكلاسيك على الاقتصاد الحديث، ولأسما بعد الحرب العالمية الثانية، حينما أضحت مسألة النمو، ومشكلة التراكم الرأسمالي تشكل اهتمام الحكومات والاقتصاديين؛ إذ يرى أصحابها أن الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد قد تلاشى، ورفضوا قبول فكرة سيادة حالة السكون أو الركود، وأسسوا نقاؤلهم هذا بعامل التقدم التكنولوجي الذي يزيد من تكوين رأس المال، ويشجع نمو الدخل القومي؛ لأن التحسن في معدات الإنتاج يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج، كما يرون إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وهما العمل ورأس المال في ظروف زمنية معينة، وهذا يعطي إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل.

⁵³ فليح، خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006، ص 127-131.

وانطلاقاً من نموذج هارود - دومار طوّر العالم **سولو**⁵⁴ نموذجه في محاولة لتفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو في العالم وفي الدول الصناعية المتقدمة، لكنه يختلف عنه بإضافة عنصر آخر من عناصر الإنتاج لنموذجه، وهو عنصر العمل، إضافة إلى عنصر ثالث آخر وهو، المستوى التكنولوجي، وأوضحت الشواهد التاريخية لسجل النمو في هذه الدول عدداً من الحقائق النمطية، كالتفاوت الكبير في دخل الفرد بين دول العالم، وبالتالي تتفاوت معدلات النمو الاقتصادي التي ليست بالضرورة أن تكون ثابتة مع الزمن، ثم طوّر هذا النموذج ليعكس النمو على شكل حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني أو التعليم، أو على شكل حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار، ويمكن أن يكون بسبب حدوث تحسين في المستوى التكنولوجي.

انتقد **شومبيتر**⁵⁵ النظرية النيوكلاسيكية؛ حيث رأى أن النمو الاقتصادي يحدث بطريقة غير منسقة وغير منتظمة في الاقتصاد القومي، وأسس بدوره نظرية تتميز بالابتكارات، وتفترض اقتصاداً في حالة من المنافسة الكاملة والتوازن. تتمثل هذه النظرية على حد رأيه في تحسين إنتاج أو منتج جديد، أو تطوير طريقة جديدة للإنتاج، أو إقامة مؤسسة جديدة في أي نوع من أنواع الصناعات، ولكن قرارات كبرى خاصة بالاستثمار مثل هذه تتطوي على درجة كبيرة من المخاطرة وعدم التأكد. وفي ظل هذه الظروف، يتردد رجال الأعمال العاديون في القيام بالاستثمار، مما يتطلب نوعاً محدداً من الأشخاص يطلق عليهم اسم المنظمين، لديهم أهداف وطموحات أكبر من الرغبة العادية في الاستثمار كالتغلب على المنافسين والرغبة في إبداع وتطوير شيء جديد، ومن هنا قام بإدخال مفهوم الابتكار إلى الاقتصاد القومي.

❖ الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية في النمو:⁵⁶

- التركيز على الجوانب الاقتصادية في تحقيق النمو، متجاهلة الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية كالجوانب الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

⁵⁴ Raad, A., "What Explains the Algerian Economic Growth Record?", PH thesis, Algiers University, 2006.

⁵⁵ بن ساحة، مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر، 2011، ص 17

⁵⁶ بن رمضان، نجمة، بادة، إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 78.

- القول بأن التنمية تتم تدريجياً بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لا يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحوافز التجارية.

رابعاً: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي

انعكس تطور الحياة على تطور الفكر الاقتصادي، وبالتالي تم البحث عن عوامل جديدة تؤثر على النمو، فبرزت أفكار نظريات جديدة مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تعرف بمدرسة النمو الداخلي التي حاولت تفسير ظاهرة التبادل والاختلافات الكبيرة بين البلدان المختلفة، وتوصلت هذه النظريات إلى أن الاختلاف في معدلات النمو بين البلدان تعزى إلى مجموعة عوامل حديثة متمثلة أساساً في:⁵⁷

- رأس المال البشري: من الأمور التي كان يصعب تفسيرها هو قدرة معظم الدول المتقدمة التي لا تملك موارد طبيعية على اللحاق بركب الحضارة والتقدم كاليابان مثلاً، وبالمقابل نجد دولاً تملك الموارد الطبيعية المتنوعة لكنها لم تحقق مستويات مقبولة من التنمية كمعظم دول الوطن العربي مثلاً، حيث تبلور مؤخراً تفسير واضح لهذه الظاهرة، فالاختلافات الجوهرية تكمن في رأس المال البشري، فثروة المجتمع لا تقتصر على الموارد الطبيعية فقط؛ وإنما تشمل الموارد البشرية أيضاً، فهي العامل الفعال في استعمال الموارد الطبيعية. حيث يقوم رأس المال البشري بدور حيوي في تنمية الاقتصاد المحلي والحد من الفقر عن طريق تنمية الموارد البشرية وتطوير قدراتها، وهو عامل هام في دفع التنمية القائمة على المعرفة، ويعد اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية من خلال التعليم كفيلاً بتوفير عنصر جوهري من عناصر الإنتاج ومحدد أساسي للإنتاجية والتي تعد المقياس الحقيقي لتقدم الدول أو تخلفها.

⁵⁷ وعيل، ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 37.

تشير الكثير من الدراسات (بن رمضان، بادة، 2016)، لاسيّما القياسية منها أن الجزء غير المفسر في نماذج النمو الاقتصادي يُعزى إلى مستوى تطور رأس المال البشري، كما بينت وجود أثر مباشر لهذا النوع من رأس المال في النمو الاقتصادي، وخصوصاً في الأجل الطويل.

- السياسة التجارية: تشير العديد من الأبحاث النظرية والكمية في مجال التجارة الخارجية إلى وجود علاقة ما بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وركزت هذه الأبحاث على جانبي: التخصص، واتساع حجم السوق، فقيام التجارة يؤدي إلى اتساع حجم السوق مما يزيد من التخصص، ومن ثمّ استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة، فيزداد النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع، وهكذا تمكن التجارة الخارجية من توفير حافز فعّال لنمو اقتصادي كلي. جاء اتجاه معظم الدول للاندماج في جسم الاقتصاد العالمي -من خلال انفتاح اقتصاداتها على العالم الخارجي- نتيجة موجة العولمة والتغيرات الاقتصادية العالمية، وقد شجعت منظمات دولية عديدة هذا الاتجاه وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة. كما ازدادت أهمية التجارة الخارجية مؤخراً حتى أصبحت عاملاً رئيساً في رسم الاستراتيجيات الاقتصادية للدول ولاسيّما النامية، إذ ترتبط السياسات التنموية لهذه الدول بالتجارة الخارجية نظراً لكون الصادرات تشكل عاملاً إضافياً يسمح بتوفير إيرادات للدولة، كما تساهم الواردات أيضاً في توفير متطلبات النمو الاقتصادي. يربط التحليل الاقتصادي بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من خلال مضاعف التجارة الخارجية؛ الذي يشير إلى أنه كلما زادت قدرة الدولة على التصدير أكثر من الاستيراد كلما أثر ذلك إيجاباً في نموها الاقتصادي.

- حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة (ولاسيّما النامية منها) وسيلة أفضل من اللجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي، وبذلك يكون مساهماً في سد فجوة الادخار والاستثمار. كما يعد من أبرز مظاهر التوجهات الاقتصادية الحديثة؛ نظراً لانفتاح الاقتصادات العالمية، وتزايد التبادل الدولي، وتوسع حركة رؤوس الأموال واليد العاملة والتكنولوجيا. وبالتالي؛ ارتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي بوصفه مولداً للإنتاج من خلال مساهمته في خلق المؤسسات، ومن ثم توفير سلع وخدمات إضافية.

- الحكم الصالح أو الحكم الراشد: تعد الظروف السياسية الدافعة إلى الاستقرار والحكم الجيد من أهم العوامل المفسرة لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول المتقدمة. كما حاز موضوع الحكم الراشد والفساد اهتماماً كبيراً على المستوى الرسمي والشعبي، والرأي العام المحلي والدولي، ووسائل الإعلام، والبحوث والندوات المختلفة وعلى وجه الخصوص المنظمات الدولية. حيث أشارت الأمم المتحدة في العديد من تقاريرها السنوية حول التنمية إلى إشكالية إرساء الحكم الراشد والقضاء على الفساد في مختلف دول العالم ولاسيما النامية منها؛ لأنه يقوض جهود التنمية، كما أن هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى الأثر المباشر والمعنوي للحكم الراشد في النمو الاقتصادي (بشرير، 2017).

خامساً: منهج الاقتصاد الأخضر

ويقصد به الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين الرفاهية البشرية والمساواة الاجتماعية من جهة، والإقلال بصورة ملحوظة من الأخطار البيئية وتُدرة الموارد من جهة أخرى، ويرتكز إلى إعطاء وزن مُتساوٍ للتنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية.⁵⁸

تصاعد الاهتمام به في أروقة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وتم تفعيل مؤشرات الخاصة مما يلوح بإمكانية اعتماده كنظرية في أدبيات الفكر الاقتصادي الحديث والأبحاث المقبلة.

فمع تزايد المخاطر البيئية الناتجة عن الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المحدودة والمرافق لاتساع الإنتاج الاقتصادي؛ لم تعد المفاهيم الاقتصادية القديمة التي أهملت أهمية البعد البيئي في التنمية الاقتصادية ملائمة للتحليل الاقتصادي. لذا تم صياغة مفاهيم اقتصادية جديدة (منها الاقتصاد الأخضر) من أجل تصحيح الاختلالات البيئية الناتجة عن طغيان النموذج الاقتصادي التقليدي المبني أساساً على النمو الاقتصادي المُقاس بالنواتج الإجمالي دون الاهتمام بكلفته السلبية على البيئة ومواردها المحدودة التي قام ذلك النموذج التقليدي باستنزافها. كما طالب بعض الاقتصاديين بتكييف مفهوم النمو وفق متطلبات المحافظة على البيئة للحد من التبعية الطاقوية للاقتصادات المتقدمة بمصادر الطاقة الموجودة

⁵⁸ مركز دراسات الوحدة العربية، (الاقتصاد الأخضر: آفاق المستقبل)، www.caus.org.lb/Home/download.php?articleID=5816

تاريخ الدخول إلى الموقع 13/7/2019

خارج حدودها الإقليمية (الصّدمات النّفطية لسنوات 1973 و1979)، مما نتج عنه تغيير السياسات الطاقوية المتبعة فيها وإحلال بدائل للطاقة عوضاً عن المصادر المستوردة، أو اعتماد التقدم التكنولوجي وسيلةً للإحلال. وقد ساهمت كل المقترحات الهادفة إلى جعل الحفاظ على البيئة منطلقاً للتحليل الاقتصادي؛ في صياغة أطر نظرية اقتصادية من أجل تصحيح الاختلالات وتجاوز الأزمات.

المبحث الثاني: دور رأس المال البشري في بناء اقتصادات الدول في مرحلة إعادة الإعمار:

مع وجود الكثير من الدمار الذي يتعين إصلاحه؛ تكون إعادة الإعمار هي القوة المنشطة للاقتصاد فيما بعد انتهاء الحرب، الأمر الذي يستوجب حشد الطاقات وتكثيف الجهود ووضع الخطط والاستراتيجيات اللازمة للنهوض بهذا الاقتصاد المدمر من جديد.

سيستعرض هذا المبحث أهم الجوانب التي يسهم رأس المال البشري فيها بالتأثير في اقتصادات الدول، إضافة إلى تسليطه الضوء على تجارب خمسة دول -اثنتان منها خرجت من أزمات- في الاستثمار في مجالات مختلفة من مجالات الاستثمار في رأس المال البشري.

2-2-1- أهم الجوانب التي يساهم في بناءها رأس المال البشري في مرحلة إعادة الإعمار:

يمكن استعراض أهمية رأس المال البشري في بناء اقتصادات الدول من خلال عدة جوانب تتمثل في التشغيل والعمالة، التعليم والتدريب، والصحة، وفيما يلي تفصيل موجز لسمات هذه الجوانب في تلك المرحلة الحرجة:

✓ العمالة في مرحلة إعادة الإعمار:

يرث الاقتصاد بعد انتهاء الصراعات أسواق عمل ضعيفة وغير منتظمة، تتسم بنقص العمال المهرة والمدرسين والمهنيين والأطباء ممن فروا من البلاد أو أصبحوا مشردين داخلياً، ومن المهام الشاقة التي يتوجب على الحكومات أن تتولاها كيفية تحفيز المشردين واللاجئين على العودة، والأهم من ذلك خلق فرص عمل لمن خرج من سوق العمل منذ سنوات عديدة. يلزم لتحقيق ذلك؛ توفر قدر هائل من الموارد والسياسات المستدامة الهادفة إلى تشجيعهم على العودة ومساعدتهم على الاندماج مجدداً في المجتمع، وهذا يشكل تحدياً سواءً للحكومة بعد انتهاء الصراع أو للمجتمع الدولي؛ لأن بعض اللاجئين-لاسيما العمال المهرة منهم- قد يفضل البقاء في المجتمعات المضيفة لانعدام الأمن في بلدانهم وعدم إمكانية

الحصول على الخدمات الأساسية فيها وانعدام الوظائف. حيث أظهرت الدراسات أن متوسط عدد سنوات عودة اللاجئين من المهجر بعد التوصل إلى اتفاق سلام يبلغ نحو 17 عاماً.⁵⁹

✓ التعليم والتدريب في مرحلة إعادة الإعمار:

يعد التعليم والتدريب أحد المدخلات المهمة في العملية التنموية، من خلال توفير البيئة المناسبة للإبداع والابتكار وتهيئة الأفراد؛ للدخول إلى سوق العمل، فهو محفز للتقدم الاجتماعي والثقة والتضامن والتماسك المجتمعي، إلا أن النزاع المسلح وتدهور الأوضاع الاقتصادية أثر سلباً وبشكل كبير على الدور الأساسي الذي تقوم به العملية التعليمية في تهيئة رأس المال البشري وتطويره، كما أن الجهات التي تقوم بتدريب الأفراد تصبح قدراتها متواضعة لا ترقى إلى المستويات العالمية، وهذه العوامل مجتمعة تقود إلى انهيار النظام التعليمي والتربوي، فيصبح نظاماً فاشلاً ومعتلاً وضعيفاً.

✓ الصحة في مرحلة إعادة الإعمار:

ترتبط الحالة الصحية للدولة بالترتيبات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية التي تحدد فرص الأفراد للوصول إلى الوضع الصحي الأمثل. إذ يتعرض نظام الرعاية الصحية نتيجة النزاع المسلح -الذي يؤدي عادة إلى تدمير جزء كبير من البنية التحتية الصحية- إلى ضرر كبير، يمكن أن يطال الدمار فيه قطاع الصناعات الدوائية أيضاً، إضافة إلى تعرض عدد كبير من الكادر الطبي إلى القتل والإصابة، واضطرار قسم منهم إلى الهجرة خارج البلاد. نتيجة لذلك؛ ينهار نظام الصحة العامة لا سيما في ضوء محدودة قدرة المجتمع الأهلي والقطاع الخاص على استيعاب هذا العبء الكبير.

⁵⁹ World Bank Blogs, <http://blogs.worldbank.org/dev4peace/how-many-years-do-refugees-stay-exile>, Date of surf 25/7/2019

2-2-2- استعراض تجارب بعض الدول التي حققت إنجازات مهمة على صعيد تنمية رأس المال

البشري:

سيتم تسليط الضوء على تجارب بعض الدول التي اعتمدت على تنمية رأس المال البشري في تنمية اقتصاداتها (نيجيريا - الهند - سنغافورة) وسيتم التركيز على تجربتين في مرحلة إعادة الإعمار (كوريا الجنوبية - اليابان).

أولاً: تجربة كوريا الجنوبية

تعد كوريا من أسرع دول العالم نمواً، إذ سجلت معدلات نمو قاربت 8% سنوياً منذ أوائل الستينيات من القرن الماضي. كما تمت الإشارة إلى أن معدلات الادخار والاستثمار المرتفعة والقوة العاملة المتعلمة جيداً (بوصفها أحد ركائز إنجازها الاقتصادي المستند إلى مخزون كبير من القوة العاملة المتعلمة) واستراتيجيات التنمية الموجهة نحو التصدير؛ هي المسؤول الأول عن نجاح التجربة الكورية.⁶⁰

وتتمثل إحدى الميزات الفريدة للتطور التعليمي في كوريا في هذه الفترة المبكرة بعدد الملتحقين بالمدارس الذي لم يزد تدريجياً بل عبر قفزات نوعية متقطعة. ويمكن تلخيص مراحل تطور التعليم في كوريا بما يلي:⁶¹

- لم يتلق حوالي 87% من البالغين أي تعليم رسمي حتى عام 1945.
- حدثت أول زيادة كبيرة في عام 1946 بعد التحرير مباشرة عندما قفزت أعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس الابتدائية من 1.4 مليون إلى 2.2 مليون، وارتفعت أعداد الملتحقين بالمدارس الثانوية من 8000 إلى 13000 وهذا النمو المرتفع للالتحاق لم يسبق له مثيل في تاريخ كوريا.
- نتيجةً لاستثمارها المبكر في التعليم، كان لدى كوريا بالفعل مخزون كبير من الموارد البشرية في عام 1960، فقد تجاوزت التحصيلات التعليمية للكوريين مستويات سكان البلدان النامية بكثير، ومع ذلك لم يكن التحصيل

⁶⁰ Lee, J.W., Economic Growth and Human Development in The Republic of Korea 1945-1992, 1996, p1

⁶¹ Lee, J.W., reference already mentioned, p 6

التعليمي الكوري أعلى من مستواه في العديد من دول أمريكا اللاتينية، كما هو في الأرجنتين؛ حيث تلقى قرابة 90% من البالغين بعض التعليم الابتدائي فعلياً، أما في كوريا فقد تلقى قرابة 56% فقط من السكان البالغين بعض التعليم الابتدائي، في حين أن 20% منهم حصلوا على بعض التعليم الثانوي، وبلغت نسبة الذين لم يتلقوا أي تعليم رسمي 36%، وكان متوسط سنوات الدراسة للذين هم في عمر الـ 15 هي 4.2 سنة.

أما أهم العوامل التي ساهمت في ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس بسرعة كبيرة في هذه الفترة المبكرة (1945-1961)؛ أي قبل بدء الازدهار الاقتصادي؛ فتمثلت في:

- شجعت العوامل التاريخية على طلب التعليم خلال هذا الوقت، فنتيجة للتحرير والحرب الكورية؛ تم تدمير النظام التقليدي للطبقات الاجتماعية في كوريا، مما استلزم إقامة نظام جديد، ونظراً للتجانس غير العادي للمجتمع الكوري فيما يتعلق بالعرق والثقافة واللغة؛ كانت لديهم فكرة وحدة تجمعهم، حيث بدأ التعليم العامل الوحيد الذي عدّه الأفراد طريقة للحصول على مستويات اجتماعية أعلى.⁶²
 - عدّ التعليم عاملاً رئيساً للناس من أجل الالتحاق بالمهن الجيدة التي غالباً ما تضمن كلاً من المكافآت الاقتصادية والوضع الاجتماعي؛ لأن من الشائع في الشركات الكورية تحديد رواتب العمال إلى حد كبير حسب مستواهم التعليمي في مرحلة التوظيف، ثم الزيادة المطردة مع الأقدمية، وتظهر البيانات أن الفوارق في الأجور حسب التحصيل العلمي كانت كبيرة إلا أنها انخفضت مع مرور الوقت.⁶³
- يمكن الاستنتاج مما سبق وفي ضوء البيانات المتاحة خلال الفترة من 1945 إلى 1961؛ إلى توسع كوريا بشكل كبير في مجال التعليم، مما أدى إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس على جميع المستويات وبسرعة كبيرة باستثناء فترة الحرب الكورية.

⁶² McGinn, N. F., D. R. Sondgrass, Y. B. Kim, S. B. Kim, and Q.-Y. Kim, Education and Development in Korea, Harvard University Press, United States, 1980, p.246.

⁶³ Lee. J.W, Sun-Bin. K, Estimates of Human Capital Stock in Korea, 1963- 1993, Korea Social Science Journal, 1996, P4

- وصلت نسبة الذين تلقوا بعض التعليم الثانوي عام 1990 إلى 76% وانخفضت نسبة الذين لم يتلقوا أي تعليم رسمي إلى 8%، وبلغ متوسط عدد سنوات الدراسة للذين هم في سن الخامسة عشر 9.9 سنة. وبهذا تكون كوريا قد حققت أكبر زيادة في مخزون رأس المال البشري من حيث مستوى متوسط عدد سنوات الدراسة على مدى العقود الثلاثة المذكورة، ولم يكن هذا التطور من حيث الكم فقط؛ بل كانت كوريا متميزة بجودة تعليمها رغم صعوبة قياس جودة التعليم وإجراء مقارنات دولية، إذ تقاس جودة التعليم غالباً بعشرات الاختبارات القابلة للمقارنة دولياً لمستوى أداء التلاميذ في المهارات المعرفية مثل الحساب ومحو الأمية والتفكير العلمي. حيث أجرت الجمعية الدولية لتقييم التحصيل العلمي (IEA) في عام 1991 اختباراً على مجموعة من الطلاب الذين يبلغون من العمر 13 عاماً في 19 دولة؛ حاز فيه الطلاب الكوريون المرتبة الأولى في اختبار العلوم، والمرتبة الثانية في اختبار الرياضيات بعد الطلاب الصينيين.⁶⁴

بناء على ما سبق، يمكن توضيح أثر الاستثمار في رأس المال البشري في الاقتصاد الكوري من خلال ما يلي:

شجعت استراتيجية التنمية الموجهة للتصدير في كوريا العمال على اكتساب المزيد من التعليم والتدريب، فوجد أسواق عمل تنافسية تؤدي لوجود تخصيص فعال في موارد العمل، ويحفز الأفراد لاكتساب المزيد من سنوات التعليم، ولا سيما العالي منها خصوصاً في ظل التحول المتعاقب للاقتصاد إلى جانب التطور التكنولوجي، وتجبر المنافسة العالمية التي فرضها التوجه الخارجي كلاً من الحكومة والشركات على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، ثم الاستفادة من استخدام القوى العاملة المتعلمة، فصادرات كوريا من السلع كثيفة العمالة، ولاسيما خلال الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي إذ باتت تتطلب المزيد من رأس المال البشري والمهارات المكثفة.⁶⁵ وعليه؛ فإن الأداء القوي لصناعات التصدير التي تتطلب عمالة وتصنيعاً مكثفاً كفلت نمو العمالة والأجور الحقيقية، مما زاد بدوره من التركيز على التعليم في المجتمع. فكان معدل نمو العمالة والأجور الحقيقية مرتفعاً بشل ملحوظ طوال الفترة من عام 1963 إلى عام 1992 ومعدلات البطالة منخفضة بشكل استثنائي إذ بلغت 4.4% فقط بالمتوسط للفترة نفسها. كما يعتقد أيضاً أن

⁶⁴ Lee. J.W, reference already mentioned, p7

⁶⁵ United Nations Development Program, Human Development Report, Various years. World Bank, The East Asian Miracle, Oxford University Press, 1993

استراتيجية كوريا النشطة الموجهة نحو التصدير أثرت بقوة في السياسة العامة تجاه تنمية الموارد البشرية؛ لأن الاقتصادات الموجهة نحو الخارج تخضع لمزيد من الضغوط بسبب المنافسة العالمية، مما يزيد من طلب الحكومة والشركات على الأنظمة التعليمية والتدريبية الفعالة. ونظراً لإدراك الحكومة الكورية للطلب المستقبلي على قوة عاملة ماهرة ضرورية للتنمية الصناعية الموجهة للتصدير؛ فقد أطلقت العديد من برامج إدارة الموارد البشرية لتلبية الطلب على التعليم، ففي المرحلة الأولى من التصنيع في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، والتي استلزمها عمال أقل مهارة، بذلت الحكومة جهداً كبيراً لتوسيع نطاق التدريب المهني وتزويد الخريجين الفنيين بالمدارس الثانوية. ثم في وقت لاحق في الثمانينيات من ذلك القرن - ومن أجل استيعاب المزيد من التكنولوجيا المتقدمة - تم تقديم المزيد من الدعم للكلية والجامعات التقنية لمدة عامين لتزويد العمال المهرة والفنيين بنظام التدريب المهني العام الشامل.⁶⁶ فمنذ سن قانون التدريب المهني في عام 1967؛ أنشأت الحكومة ما مجموعه 26 معهداً تدريبياً مهنيّاً عاماً. وبحلول عام 1986، بلغ عدد العمال الذين تم تدريبهم في هذه المعاهد أكثر من 350000 متدرب؛ أي قرابة 3٪ من القوى العاملة في ذلك العام. ومن خلال منح الإعانات؛ شجعت الحكومة المؤسسات الخاصة على تزويد عمالها ببرامج تدريب تلي معايير التدريب المهني، وتم تدريب قرابة 70000 عامل ضمن هذا النوع من التدريب.⁶⁷

ثانياً: تجربة اليابان

لم تبدأ نهضة اليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية مباشرة؛ أي بعد تعرضها للضربات النووية كما يظن الكثيرون، بل بنيت بصبر ومثابرة وعزيمة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر على إثر ثورة أنهت العصر الإقطاعي، وبدأ فيها عصر (ميجي)، وتعني هذه الكلمة باللغة اليابانية (المستتير)، وأطلق هذا الاسم تيمناً بالحكومة الجديدة التي تولت شؤون البلاد، ونص العهد الإمبراطوري لعام 1868 (المؤلف من خمس نقاط) على وجوب البحث؛

⁶⁶ Kim. S, Jae. W.K, Chonsun. I, in Asian Development Bank, Human Resource Policy and Economic Development: Selected Country Studies, Republic of Korea, 1990.

⁶⁷ Lee. J.W, reference already mentioned, 1996, pp 14-16

لاكتساب الثقافة والتعليم العصري في أي مكان في العالم، واستخدامهما في بناء ركائز الإمبراطورية اليابانية، فبنيت الجامعات ومعاهد إعداد المعلمين والمدرسين. وفي عام 1879 أدخل نظام التعليم الإلزامي الذي كانت مدته ثلاث سنوات، وطوّر ليصبح أربع سنوات في عام 1900، وست سنوات عام 1908. وتأسيساً على ذلك، فقد مرّ التعليم في اليابان بمراحل متعددة قبل هذا العهد وبعده:⁶⁸

- كانت هناك فئتان من المدارس قبل إصلاحات ميجي، هما:
 - مدارس الإقطاعيات: وهي مخصصة لأبناء الساموراي، تدرس المهارات الحربية والالتزامات الخاصة بقانون المحارب الأخلاقي بالمرتبة الأولى.
 - مدارس المعابد: تستقبل أبناء التجار، وتعلم: الحساب، والطب، والفلك، والقراءة والكتابة.
- في بداية عصر ميجي 1868، كان عدد سكان اليابان 35 مليون نسمة، وشكل الفلاحون 75% منهم، ولم يكن الناتج القومي الإجمالي في عام 1875 يزيد عن 8 مليار دولار وفقاً لسعر صرف الدولار عام 1965. تمثل الهدف الرئيس لليابان في هذه الفترة باللاحاق بركب التطور الغربي، فمنحت الحكومة الجديدة الأولوية لمواجهة عدة تحديات؛ أهمها نشر التعليم بين جميع اليابانيين.
- كما وُضعت -في عصر ميجي- بالتدرج المبادئ الأساسية للتعليم الحديث في اليابان، وكانت نسبة الذين تلقوا تعليماً خارج منازلهم نحو 43% من الرجال، و10% من النساء، وأخذت المدارس تفتح أبوابها أمام جميع الفئات الاجتماعية دون تمييز في الجنس، وتم بذل مجهود عظيم لبناء المدارس وتأهيل المعلمين.
- رغم ضآلة الموارد المالية؛ خصصت اليابان مبالغ طائلة لدعوة المهندسين والمختصين الأجانب لنشر نصائحهم وتعليمهم. ففي عام 1874 بلغ عدد هؤلاء المختصين الأجانب حده الأعلى، وهو 527 مختصاً. كما خصصت ثلث ميزانية وزارة الصناعة في ذلك العام لدفع أجور 228 من هؤلاء المختصين، لكن ما إن أمكن اكتساب معارفهم حتى تناقص عددهم بسرعة.

⁶⁸ Dourille. É, L'économie du Japon, Paris, La Découverte, 2005

- وصلت نسبة الأطفال الذين حصلوا على التعليم إلى ما يزيد عن 90% في عام 1902، وافتتحت المدارس الابتدائية والإعدادية. وتماشياً مع توفر البنية المجهزة؛ أصبح مضمون التعليم ملائماً لتحقيق الأهداف المرجوة.

وانطلاقاً من تأكيد العهد الإمبراطوري على طلب العلم من أي مكان؛ انطلقت السياسة التي تقضي إلى البحث عن المعرفة لدى المعلمين الأجانب، وتم إرسال بعض البعثات الدراسية إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية؛ إذ تم منح 11 ألف تأشيرة منحة دراسية في الفترة الممتدة بين 1868-1902 جذبت الولايات المتحدة نصفها، لكن القسم الأكبر من الذين حصلوا على منح دراسية حكومية اختاروا ألمانيا بهدف دراسة العلوم والاستراتيجية العسكرية. ولم يكن هدف البعثات الدراسية تحصيل المعارف العامة فقط؛ بل أيضاً النقل السريع للتقانات اللازمة للحاق بالغرب، ولاسيما في قطاعات النسيج، والحديد الصلب، وبناء السفن والزراعة. أدى هذا اللجوء المكثف لنقل التقانات الأجنبية ونظم التنظيم الداخلي ولا سيما في مجالات (القانون، النظام قضائي وسياسي، بل أيضاً الاقتصادي، والمالي، والعسكري) إلى السماح لليابان بالانتقال من العصر الإقطاعي إلى العصر الحديث خلال ما يقارب عشرين عاماً. ونجم عن ذلك تسريع نمو الناتج القومي الإجمالي السنوي ليرتفع من 2.1% وسطياً ما بين 1879-1885 إلى 3.4% ما بين 1885-1898.

- كان التعليم أيضاً من أهم الأمور التي تم التركيز عليها بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم إجراء العديد من الإصلاحات، وسارت إيقاعات نشر التعليم على إيقاعات الولايات المتحدة (ست سنوات للمرحلة الابتدائية، بدءاً من سن السادسة من العمر، ثلاث سنوات للمرحلة الإعدادية، ثم الحلقة غير الإلزامية، وثلاث سنوات للحلقة الثانوية، وأربع سنوات للتعليم العالي) وتم تغيير فلسفة التعليم باتجاه تكوين المحاكمة لدى التلميذ بدلاً من بصم المعارف، مما جعل الشرائح العمرية المؤهلة بهذه الطريقة في الوقت الراهن الشرائح الأكثر استقلالاً، والتي تشغل الوظائف العليا في الدولة.

نستنتج مما سبق؛ أن أهم ما تميزت به تجربة الإصلاح اليابانية تبنيها الحفاظ على الأصالة مع الانفتاح على المعاصرة، والتوظيف الاقتصادي في تربية الإنسان، وتشجيع البحث العلمي بما يعود بالنفع الاقتصادي الكبير على اقتصاد البلد بأكمله.

ثالثاً: تجربة نيجيريا

منذ استقلال نيجيريا؛ تم وضع العديد من البرامج والخطط التنموية للارتقاء بالدولة وجعلها واحدة من أكثر اقتصادات العالم تقدماً وتنمية، وقد شملت تلك البرامج التنموية خطة التنمية الوطنية الأولى (1962 – 1968)، وخطة التنمية الوطنية الثانية (1970 – 1974)، وخطة التنمية الوطنية الثالثة (1975 – 1980)، وغيرها من البرامج والخطط مثل برنامج التعليم للجميع، والصحة للجميع، والإسكان للجميع.⁶⁹

يمكن تلخيص أهم مراحل تطور التعليم في نيجيريا، وأبرز عوامله من خلال النقاط التالية:

✓ أصبح الهيكل الرسمي للتعليم في نيجيريا يتكون من 6 سنوات للتعليم الابتدائي، 3 سنوات للتعليم الإعدادي،

3 سنوات للتعليم الثانوي، 4 سنوات للتعليم العالي.⁷⁰

✓ جعل الحكومة الفيدرالية لنيجيريا المسؤولة الأساسية عن مؤسسات التعليم العالي، إضافة إلى وجود العديد من

الولايات التي تقوم بتمويل هذا المستوى من التعليم؛ حيث تتولى الإنفاق على التعليم الثانوي، أما التعليم

الابتدائي فهو مسؤولية الحكومات المحلية، وتدعمها هيئة تسمى (اللجنة القومية للتعليم الابتدائي) تشرف على

وضع المناهج لهذا المستوى من التعليم.

⁶⁹ Mmonimah. H, the Centrality of Human Capital Development to the Attainment of Nigeria vision 2020 Development Program, Journal of Sustainable Development in Africa, Clarion University, Pennsylvania, vol .12, No.5, 2010, p139.

⁷⁰ Abiodu. L. N, Wahab. I, Education and Economic Growth: the Nigerian experience, Journal of Emerging Trends in Economic and Management Sciences, Manchester: scholar link Research Institute Journals, vol 2, No .3, 2011.

✓ تم وضع رؤية وخطة مستقبلية في عام 2000 يتم تحقيقها بحلول عام 2010 بعنوان استراتيجية تنمية وتعزيز الاقتصاد القومي، واستهدفت هذه الاستراتيجية الوصول بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين إلى 65% بحلول عام 2007، وأشارت إلى مدى أهمية الدور الذي تضطلع به برامج وسياسات تنمية رأس المال البشري، وما لها من تأثير ملموس على النمو الاقتصادي لنيجيريا، كما هدفت هذه الاستراتيجية إلى تشجيع المواطنين على اكتساب المهارات والمعارف التي تجعلهم قادرين على المنافسة في أسواق العمل الخارجي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تصميم الاستراتيجية لمعالجة تلك القضايا:⁷¹

- التطبيق الفعلي لقانون التعليم الجامعي الإلزامي، وذلك من خلال تحسين البنية التحتية التعليمية، وتطوير القدرات المؤسسية لخلق طاقة بشرية مؤهلة وذات جودة عالية، والتوسع في المعدلات الكلية للالتحاق بالتعليم بهدف زيادة مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة.
- مراجعة كافة المناهج الدراسية من التعليم الابتدائي إلى العالي؛ بهدف تضمينها المزيد من المهارات التي تتطلبها أسواق العمل مع تأكيد أهمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وجعل دراسة اللغة الفرنسية عملية اختيارية خلال مرحلتي التعليم الابتدائية والثانوية.
- إعادة تأهيل المدارس الفنية وتجهيزها لجعلها قادرة على مواجهة متطلبات سوق العمل.
- تدعيم البرامج التدريبية التي وضعتها الحكومة الفيدرالية بهدف الحصول على الوظائف المختلفة، وتشجيع الولايات على تصميم برامج مشابهة لها.

رغم كل الجهود المبذولة والاستراتيجيات المنتهجة؛ فإنها لم تؤت ثمارها المرجوة بشكل ملموس ولم تحقق المستوى المطلوب من التنمية المستدامة. كما أنها لم تسهم بشكل واضح في رفع مستوى رأس المال البشري النيجيري وتنمية مهاراته، ويعود ذلك بالأساس في تراجع قدرة النظام التعليمي بها على إفراز خريجين ذوي مهارات عالية يستطيعون المنافسة بفاعلية في الأسواق المحلية والعالمية، مما ساهم في تزايد حدة مشكلة البطالة بنيجيريا وخصوصاً بين الشباب، لذا انتهجت نيجيريا منذ عام 2010 خطة أخرى بعنوان برنامج التنمية النيجيري 20:20 الذي يهدف إلى جعل

⁷¹ National Planning Commission, National Economic Empowerment and Development Strategy, 2004.

نيجيريا واحدة من أكبر 20 كياناً اقتصادياً على مستوى العالم بحلول عام 2020، وقد تم تقسيم الاستراتيجية إلى عدد

من المحاور الرئيسة؛ منها محور تنمية رأس المال البشري والاجتماعي الذي يشمل ثمانية مؤشرات هي:⁷²

- التعليم: تحديث النظام التعليمي وتطويره بما يضمن إمداد كل مواطن بما يحتاج إليه من مهارات وقدرات، وإمداد الدولة بالطاقات البشرية الفعالة المؤهلة.

- الصحة: تطوير القطاع الصحي بما يضمن تحقيق متوسط للعمر المتوقع، لا يقل من 70 عاماً، والتخفيف من حدة الأمراض المتوطنة مثل الملاريا، والإيدز وغيرها.

- التشغيل والإنتاجية، بالإضافة إلى مؤشرات شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية، وتنمية الطاقات البشرية وتطويرها، تنمية الأنشطة الرياضية وتطويرها، الغذاء، والتغذية، والحماية الاجتماعية.

بالنتيجة يمكن الاستفادة من التجربة النيجيرية في ضرورة المرونة في تبني الخطط والتقييم الدائم والمرحلي لما يتم إنجازه في المراحل السابقة، لتكون المراحل والاستراتيجيات اللاحقة مكملية للمسار أو مصححة له.

رابعاً: تجربة الهند

بعد أن أصبحت ظاهرة انتقال العمالة الخبيرة والماهرة جزءاً من ملامح الاقتصاد العالمي الجديد؛ تنامي الاهتمام بها سواء من طرف الدول الجاذبة للهجرة أو من طرف الدول المصدرة لها. وتعد التجربة الهندية الأكثر أهمية في هذا المجال، سواء لجهة الحجم الكبير للعمالة الهندية المهاجرة حول العالم، والتي تزيد عن 25 مليوناً حسب التقديرات الرسمية⁷³، وهي على الأرجح أكثر من ذلك حسب تقديرات أخرى، أو لجهة تخصيص سياسات وتوجهات تثبتها الحكومة الهندية للتعامل مع هؤلاء، بوصفهم شريان الاقتصاد الهندي، ورافعة تنموية فعالة. ويمثل الهنود العاملون في الخارج، ثروة وظاهرة ذات أهمية خاصة للهند، مما دفع الحكومة إلى تخصيص وزارة شؤون الهجرة عام 2004 بهدف التواصل بين الهنود المهاجرين ووطنهم، ومن أجل ذلك تمّ تقديم عدة تسهيلات وحوافز هدفت إلى تشجيعهم على

⁷² Mmonimah. H, reference already mentioned, p142

⁷³ أبو حلاوة، كريم، هجرة الكفاءات والعقول السورية نزيف تنموي مستمر، مركز دمشق للدراسات والبحوث، 2018، ص 23-25

الاستثمار في الهند، ولاسيما في مجال البنية التحتية الصناعية؛ كي يتمكنوا من الإسهام في مستقبل الهند، دون أن يشعروا أنهم غرباء عن وطنهم. كما قامت الهند بتوقيع مذكرات تفاهم مع دول غرب آسيا، من أجل حماية حقوق العمال الهنود في تلك الدول. كما جرى تشكيل هيئة حكومية مستقلة من أجل معالجة كافة القضايا المرتبطة بهجرة العمالة الهندية، وتشمل صياغة سياسات تضمن إدارة فعالة للهجرة، وصياغة برنامج؛ لتحقيق رخاء المهاجرين. كما شجعت الدولة كل الجهود المبذولة من قبل المهاجرين في الخارج للارتباط بالوطن الأم. هذا إلى جانب عقدها العديد من المؤتمرات، بدءاً من العام 2003، وذلك لمناقشة القضايا التي تهم الجالية الهندية، والقضايا التي تتعلق بتنمية الهند وتطويره، ودور المهاجرين في البرامج والاستثمارات التي أسهم المهاجرون في نقلها إلى الهند.⁷⁴ حيث بلغت تحويلات الهنود المقيمين في الخارج، بحسب وزير شؤون الهجرة الهندي، 43.5 بليون دولار في عام 2008، ووفقاً لتقرير البنك الدولي تصدرت الهند دول العالم في حجم تحويلات المغتربين.⁷⁵

وعليه، نجد أن التجربة الهندية نجحت على صعيدين:

الأول: إعداد عدد كبير من الخبراء، والعلماء، والتقنيين الهنود وتأهيلهم للعمل في السوق الدولية وبالمواصفات المطلوبة، وشكلت تحويلاتهم المادية، واستثماراتهم في البنية الصناعية مصدر دعم كبير للخرينة الهندية من جهة، ولعائلاتهم من جهة أخرى.

والثاني: امتلاك المعاهد والجامعات ومراكز الأبحاث الهندية قدرات كبيرة مكنتها من خلال التحويلات من تعويض الفجوة التي نشأت من الهجرة، وخاصة هجرة الكفاءات؛ أي إن التجربة الهندية حوّلت المشكلة إلى حلّ عندما استقادت من تمويلات المغتربين المادية، وعندما استقطبت بوساطتهم كمّاً كبيراً من الاستثمارات والمشاريع الجديدة، كما أنها تمكنت بسبب من نظامها التعليمي الفعال الكفاء من تعويض فاقد النخب والكفاءات، فلم يترك آثاره السلبية في نشاطها

⁷⁴ البنك الدولي، الكتاب الإحصائي للهجرة والتمويلات المالية من الخارج لعام 2009

⁷⁵ EURA-NET Forum Debate, Neelam D. Sabharwal, "Migration in a Globalised World: India's Experience", <http://blogs.uta.fi/eura-net/2016/09/12/migration-in-a-globalised-world-indias-experience>, date of surf 14/8/2019

الاقتصادي، بل كان أيضاً عاملاً حاسماً في زيادة مخزونها من رأس المال البشري كقوة اقتصادية رئيسة في الاقتصاد العالمي الراهن.

خامساً: تجربة سنغافورة

تم استعراض تجربة سنغافورة من المنظور الثاني للاستثمار في رأس المال البشري وهو منظور الصحة، إذ تعد تجربة سنغافورة إحدى التجارب الرائدة في مجال الرعاية الصحية الشاملة التي ساهمت في توفير رعاية عالية الجودة - وبكلفة معقولة إن لم تكن منخفضة - تضمن القدرة على الاستدامة. حيث تحتل حالياً المركز السادس عالمياً من حيث المؤشرات الصحية الرئيسية، متقدمة على دول مثل الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة، وذلك رغم انخفاض حجم إنفاقها على الصحة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والذي يقل عن نصف ما تنفقه تلك الدول.

بدأت البذرة الأولى لتطوير النظام الصحي في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وذلك بجعل الرعاية الصحية إحدى الأولويات الوطنية، حيث وُضعت خطة استراتيجية طويلة الأمد تم تنفيذها من خلال فريق عابر للوزارات والمؤسسات - عمل بتناغم كبير بعيداً عن الحسابات الضيقة وثقافة التحالفات السائدة في كثير من دول العالم الثالث -.

كان لا بد في بدايات المشروع من تحقيق إنجاز سريع يساهم في استمالة المواطنين تجاهه، ويكسب تأييدهم وثقتهم به، فكانت الرعاية الصحية الأولية الميدان المثالي لهذا الإنجاز، إذ يمكن من خلاله تحقيق مكاسب صحية ملموسة وبكلفة متواضعة، وتمّ تحقيق هذا من خلال جلب الخدمة الصحية، بحيث تكون قريبة من الجميع وفي متناولهم من خلال عيادات مجهزة بوسائل التشخيص، والعلاج، والوقاية، والتتقيف الأساسية. شكّلت هذه العيادات النواة الأولية لإنشاء مراكز صحية شاملة قامت بتخفيف الضغط عن المستشفيات لتتفرغ الأخيرة لتأدية دورها الذي أنشئت من أجله.⁷⁶

⁷⁶ منصور، عاصم، مقال منشور على الرابط: <https://alghad.com/> دروس من تجربة سنغافورة في الرعاية-الصحة، تاريخ الدخول إلى

كما تمت المباشرة بإصلاح مستشفيات القطاع العام للارتقاء ببنائها التحتية، ومن ثم إعطاءها استقلالية شبه كاملة، والابتعاد عن الإدارة المباشرة لها، وتشجيعها على التنافس الإيجابي فيما بينها بهدف تحقيق المعادلة الصحية المتمثلة بالارتقاء بجودة الخدمات، وفي نفس الوقت خفض التكلفة. أدى ذلك إلى تحديد دور الحكومة في التدخل لتصويب المسار عندما يفشل السوق في إصلاح نفسه؛ سواء من حيث الإغراق في الخدمات المعروضة أو من حيث نقص هذه الخدمات، حيث سيؤدي الأمر في كلتا الحالتين إلى ارتفاع التكلفة، وهنا تقوم الحكومة وبصورة دورية بتحديد عدد المؤسسات الطبية والأسرة والأطباء الممارسين في كافة التخصصات. كما شجعت الحكومة على الشراكة والتنافس الإيجابي بين مستشفيات القطاعين العام والخاص، وقامت بربط دعمها للمستشفيات بمؤشرات الجودة والكلفة، وفرضت على المستشفيات أن تقص عن كلف العلاج فيها للجمهور بغية تشجيع الشفافية والمنافسة العادلة.

ونتيجةً لانسحاب الحكومة من الإدارة المباشرة للمستشفيات وإعطائها الاستقلالية؛ شهدت هذه المستشفيات نقلة نوعية في جودة الخدمات المقدمة مع خفض كبير في الأسعار. كما قامت الحكومة بفرض رسوم متفاوتة على كافة الخدمات المقدمة، سواء أكان في العيادات أو المستشفيات؛ لأنها أيقنت أن تقديم الخدمات الطبية بشكل مجاني سيؤدي حتماً إلى الاستغلال الذي يتماشى وطبيعة النفس البشرية الطامحة لتحقيق مصالحها الذاتية، ولو كان ذلك على حساب المصلحة الجماعية على المدى البعيد.

تمثل العنصر الآخر المهم الذي تنبّه له القائمون على القطاع الصحي في سنغافورة العامل البشري؛ حيث قاموا بالتوسع في ابتعاث الأطباء إلى مختلف دول العالم إلى أن وصلوا لمرحلة بات فيها نصف الأطباء السنغافوريين قد تلقوا تعليمهم خارج البلاد. وفي الوقت نفسه؛ عملت سنغافورة على رفع سوية برامج التدريب الوطنية، وأقامت شراكات استراتيجية مع مؤسسات تعليمية عالمية رائدة خاصة من الولايات المتحدة؛ لتشاركها تقييم هذه البرامج وإدارتها والارتقاء بها. كما تم وضع جودة الخدمات المقدمة في قلب عملية إصلاح القطاع الصحي، وذلك من خلال فرض مجموعة من المؤشرات التي يتحتم على المؤسسات المختلفة متابعتها والإفصاح عنها، ووضعت معايير واضحة يمكن قياسها لمقارنة أداء هذه المؤسسات محلياً فيما بينها وخرجياً مع نظيراتها في الغرب. كما عمدت الحكومة إلى استحداث نظام للمكافأة المالية للمؤسسات، وربطته بجودة الأداء والكفاءة في تحقيق الأهداف المرسومة. إذ قامت سنغافورة باعتماد نوعين من

المستشفيات؛ الأول: عام يعنى بالأمراض العارضة والجراحة العامة والعيادات المتخصصة والطوارئ التي تعمل على مدار الساعة، والثاني: خاص بالأمراض المعقدة التي تتطلب مستوى آخر من الرعاية مثل السرطان والقلب وأمراض الجهاز العصبي وغيرها، بحيث يُعنى بهذه الأمراض بصورة متكاملة بدءاً من التوعية والكشف المبكر وصولاً إلى العلاج الشامل.⁷⁷

كما تتنبه المسؤولون عن الرعاية الصحية في سنغافورة مبكراً إلى أهمية ضمان الاستدامة لأي نظام صحي، وأدركوا أنه لن تكون هذه الاستدامة في متناول اليد ما لم تتم السيطرة على الكلفة المالية المرتفعة للرعاية الصحية، وذلك من خلال معادلة دقيقة تضبط العرض والطلب؛ بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر، وألا تكون هذه المعادلة على حساب الجودة. ونظراً لإدراكهم للدور المركزي الذي يمكن أن يؤديه المواطن في الحد من تضخم كلفة الرعاية؛ كان التوجه بأن يقوم كل مواطن بإدارة الرعاية الخاصة به من خلال صناديق ادخار إلزامية، يتم تغذيتها من خلال اقتطاعات شهرية يتحملها العامل وصاحب العمل، تتغير بتباين الدخل والعمر، وبحيث يكون لكل مواطن صندوقه الخاص ضمن صناديق عامة ضخمة تديرها لجان مركزية تخضع لقوانين صارمة تمكّن المواطن من الإنفاق على رعايته الصحية ضمن هذه القواعد. كذلك حددت الدولة الحد الأدنى من الرعاية الصحية الأساسية التي ستقوم بتمويلها مقابل رسوم رمزية، بينما يقوم المواطن بالإنفاق من صندوقه الخاص على الخدمات الإضافية. كما قامت بوضع سقف علوي ودنيا لهذه الصناديق المعفاة من الضريبة، وسمحت بأن يتم الإنفاق من هذه الصناديق على الأقرباء من الدرجة الأولى وتوريثها بعد الوفاة، كما قامت الدولة بإقرار صندوق إضافي لتغطية الأمراض الكارثية التي تتطلب مبالغ كبيرة من خلال ضخ مبالغ متفاوتة سنوياً في هذه الصناديق حسب الأداء المالي للدولة. كما عمدت إلى تقسيم درجات الإقامة في المستشفيات إلى خمس درجات، حيث تقوم بتغطية نسبة كبيرة من كلفة الدرجات الدنيا، وتقل نسبة التغطية كلما تم الانتقال إلى درجة أعلى بحيث لا تتكفل بأية أعباء عن الدرجة الأولى. لم تكثف الحكومة بهذه الإجراءات؛ بل تنبّهت إلى الزيادة المطردة في أعداد المعمرين في الدولة، فبدأت مبكراً في إنشاء صندوق لرعاية هذه الفئة التي تشكل العبء الأكبر على القطاع

⁷⁷ منصور، عاصم، (دروس من تجربة سنغافورة في الرعاية الصحية (2-3))، <https://alghad.com>/دروس-من-تجربة-سنغافورة-في-الرعاية-الصح-2/، تاريخ الدخول إلى الموقع 2019/8/1.

الصحي؛ لتفشي الأمراض غير السارية بينها بصورة كبيرة أسمته الصندوق الفضي، وعلى الطرف الآخر قامت بتشجيع زيادة نسبة المواليد الجدد من خلال حوافز مالية ومزايا صحية؛ لتجنب الوقوع في مصيدة المجتمعات المعمرة. كما لم تغلق الحكومة الباب أمام شركات التأمين الخاصة للراغبين في خدمات إضافية لا توفرها الصناديق الحكومية، بل أتاحت الفرصة للراغبين في الاستفادة من المزايا الإضافية التي لا توفرها الصناديق العامة بشراء بوالص تأمين خاصة تكون مكملة لما توفره الصناديق العامة.⁷⁸

2-2-3- الدروس المستفادة من التجارب السابقة:

يتقارب الوضع في المجتمع السوري مع المجتمعات التي تم استعراض تجاربها من حيث النقاط التالية:

- يجتمع مع المجتمع الكوري من ناحية إيمانه بأن التعليم هو السبيل الأهم للحصول على مستويات اجتماعية أعلى من خلال الالتحاق بالمهن الجيدة. وعليه؛ يمكن أن تتطلق الحكومة السورية من هذه النقطة بمجموعة من الخطط للارتقاء بواقع التعليم وبما يحقق تطور مستوياته كماً ونوعاً من خلال إعادة المدارس والمؤسسات التعليمية الخارجة عن الخدمة، وتحسين جودة البنية التحتية فيها وتأهيلها بما يتماشى مع ضرورات التعليم الإلكتروني والتحديات المتسارعة التي يشهدها العالم- والتي تمثل آخرها بانتشار فيروس covid 19 الذي شلّ حركة العالم بأسره- بالإضافة إلى تطوير قدرات الكوادر البشرية المسؤولة عن العملية التدريسية، مع ضرورة مراجعة المناهج الدراسية للتأكد من توافقها وملاءمتها لمتطلبات سوق العمل.
- يجتمع مع المجتمع الهندي من ناحية ارتفاع مستويات الهجرة في مختلف شرائح المهاجرين سواء التعليمية أو الفنية، حيث يمكن للحكومة السورية أن تطبق التجربة ذاتها التي تمت في الهند من خلال تشجيع المغتربين على الاستثمار في بلدانهم الأم في مختلف المجالات الصناعية والتنمية.

⁷⁸ منصور، عاصم، (دروس من تجربة سنغافورة في الرعاية الصحية (3-3))، <https://alghad.com> /دروس-من-تجربة-سنغافورة-في-الرعاية-الصح-3/، تاريخ الدخول إلى الموقع 2019/8/1.

- بدأت سورية في تطبيق إحدى الخطط لإصلاح النظام الصحي التي تم تطبيقها في سنغافورة، وهي تحويل المستشفيات إلى هيئات مستقلة كمشفى الأسد الجامعي ومشفى المواساة، وذلك لتعميم مبدأ اللامركزية عبر منح صلاحيات أكبر للإدارات العامة، توفر لها بيئة تشريعية ملائمة لعملها من خلال قرار إداري مستقل، ويوفر لها تمويلاً مستداماً يضمن تقديم خدمة نوعية أكثر تطوراً، كما تتيح هذه الصلاحيات لمجلس إدارة المشفى وضع خطط تنفيذية وتحمل مسؤولية أعماله، وتمكنه من إبرام عقود الشراء والصيانة للأجهزة الطبية. ويعد ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح لتقديم خدمات طبية مميزة وبأسعار منافسة، تضمن زيادة تحسن المستوى الصحي للمواطنين.

خاتمة الفصل:

عرّف الفصل مفهوم النمو الاقتصادي واستعرض التطور الهائل الذي شهده هذا المفهوم على يد مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم، انطلاقاً من المدرسة الكلاسيكية إلى النموذج الأكثر تحليلاً المقدم من طرف النيوكلاسيك، ثم نظرية النمو الداخلية انتهاءً بالنمو المستدام.

بعد استعراضه لكل ما سبق، انتقل هذا الفصل للبحث في مفهوم رأس المال البشري ونظرياته وضرورة الاستثمار فيه كونه يعدّ ملاذاً آمناً وهاماً للدول، لاسيّما في حال تعرضها لأزمات تفقدها جزءاً مهماً من مواطنيها المؤهلين مما يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي. فالصراع والحروب بالوكالة وانعدام الاستقرار السياسي والفساد وغيرها من المشكلات؛ يمكن أن تكون لها آثار مدمرة في إمكانات النمو وتعيق تحقيقه في الأجل الطويل.

تلا ذلك، استعراض تجارب خمسة من الدول التي اعتمدت على تنمية رأس المال البشري على اعتباره ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وهي (نيجيريا - الهند - سنغافورة) وتم التركيز على تجربتين في مرحلة إعادة الإعمار (كوريا الجنوبية - اليابان) مع ذكر مجموعة من الدروس المستخلصة من هذه التجارب والتي يمكن الاستفادة منها خلال مرحلة إعادة الإعمار في سورية.

الفصل الثالث

دراسة قياسية لمساهمة رأس المال البشري في النمو

الاقتصادي في سورية

مقدمة:

تأثر رأس المال البشري في سورية بعدة تغيرات خلال فترة الدراسة الممتدة بين عامي (1985-2017) وانعكست هذه التغيرات على مساهمته في نمو الاقتصاد السوري؛ لذا ستم في هذا الفصل المناقشة النظرية والعملية متمثلة بتوظيف نماذج القياس الاقتصادي للتطورات التي طرأت على هذا المؤشر، وذلك بالاعتماد على مرحلتين أساسيتين مرّ بهما هذا المؤشر (متمثلاً بمكوّنيه التعليم والصحة) بشكل خاص والاقتصاد السوري بشكل عام، وهما مرحلة ما قبل الأزمة السورية (1985-2010) وما شهدته من تطور إيجابي في هذين المكوّنين، ومرحلة بداية الأزمة وحتى نهاية فترة الدراسة الحالية (2011-2017) وما شهدته من تراجع فيهما.

ومن أهم أدوات التحليل القياسي التي سيتم توظيفها في هذه الدراسة اختبارات جذر الوحدة ممثلة باختبار ديكي فولر ونماذج الانحدار الذاتي ذات المتباطئات الموزعة بعد التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة بواسطة اختبار (Bounds Test) وتم إجراء الاختبارات القياسية (الارتباط الذاتي - التوزيع الطبيعي - وثبات التباين) للتحقق من مدى صلاحية النماذج المدروسة.

المبحث الأول: واقع الاقتصاد السوري ورأس المال البشري فيه خلال فترة الدراسة (1985-2017)

مر الاقتصاد السوري بعدة ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية على مدار العقود السابقة؛ ألقت بظلالها عليه وأظهرت آثاراً متباينة الحجم والطبيعة في كافة مؤشراتته. يسلط هذا المبحث الضوء على واقع الاقتصاد السوري وأثر تلك الظروف فيه وانعكاساتها خلال فترة الدراسة، ويتناول بالتحليل والقياس حجم وطبيعة أثر تلك الظروف في مؤشرات رأس المال البشري، وذلك بعد تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين (قبل الأزمة وخلالها):

3-1-1 واقع الاقتصاد السوري ورأس المال البشري فيه خلال الفترة الأولى (1985-2010)

ستتم هنا دراسة واقع الاقتصاد السوري وتحليله إضافة إلى رأس المال البشري، كلاً على حدة بغرض إنجاز أهداف البحث، ومعرفة نقاط الضعف والقوة التي اعترت هذين الجانبين. إذ سيتم عرض واقع الاقتصاد السوري بشكل إجمالي كلي، ليتم بعدها الانتقال إلى عرض واقع مؤشرات رأس المال البشري خلال فترة ما قبل الأزمة

أولاً: واقع الاقتصاد السوري

✓ شهدت الفترة 1988-1991 تحسناً كبيراً في الوضع الاقتصادي، ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى اكتشاف النفط في دير الزور، والشروع بتصديره ابتداءً من عام 1988، وفتح أسواق الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية أمام المنتجات السورية، والذي عززته اتفاقية المدفوعات التي وقعت بين سورية والاتحاد السوفييتي، لكن هذا الحال لم يدم طويلاً؛ إذ أوصدت أسواق أوروبا الشرقية أبوابها أمام الصادرات السورية ابتداءً من عام 1992 وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

✓ بعد حرب الخليج الثانية عادت المساعدات الرسمية العربية لتكون مصدر تمويل للاقتصاد السوري، وتحسنت مداخل قطاع السياحة، وتحويلات العاملين في الخارج، والصادرات من السلع والخدمات، وبشكل خاص صادرات النفط.⁷⁹

✓ في المرحلة التالية؛ اتصف الاقتصاد السوري بالاقتصاد الريعي القائم على النفط، وكان الناتج المحلي فيه أقل مقارنةً بالبلدان الأخرى المنتجة للنفط. وشكّل النفط على مدار العقود الأربعة المنصرمة (قبل عام 2010) أكثر من 50% من الصادرات، و35% من الإيرادات الحكومية.⁸⁰

✓ أدت فترات ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة في الدخل القومي، وتوسّع في التوظيف في القطاع العام، والاستثمار في البنية التحتية، وتحسّن في مستويات المعيشة، ترافق ذلك مع تحقيق تقدّم في الاستثمار في رأس المال البشري تمثّل في توفير الرعاية الصحية والتعليم المجانيين للمواطنين فارتفع العمر المتوقع عند الولادة من 73.97 سنة عام 2003 إلى 74.41 سنة عام 2006 وارتفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي من 12.94% إلى 20.84% في نفس الفترة.⁸¹

✓ بلغت نسب النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة بالمتوسط حوالي 5.6%، واقتربت معدلات النمو إلى 9% في سنوات عديدة، وترافق هذا النمو المرتفع بحدوث استقرار في المالية العامة؛ حيث انخفض الدين (إلى قرابة 20% من إجمالي الناتج المحلي) ووصلت احتياطات النقد الأجنبي إلى مستويات معقولة. كما تمّ احتواء العجز في الموازنة العامة عند مستوى يقارب 4% من إجمالي الناتج المحلي للسنوات السابقة لعام 2010 كما تزايدت تدفقات التحويلات؛ حيث بلغت ملياري دولار في عام 2010 مقابل 135 مليون دولار في عام

⁷⁹ إسماعيل، يمامة، تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية وتداعياتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، 2016، ص53.

⁸⁰ تقرير اقتصادات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجموعة البنك الدولي، 2017، ص12.

⁸¹ قاعدة بيانات البحث.

2002، وتضاعف نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ليلبلغ بالمتوسط ما يقارب 2806 دولار في الفترة

الممتدة بين عامي 2000 - 2008.⁸²

✓ ساندت فترات الطفرة النفطية الإنفاق الحكومي، لكنها خلقت مشكلات هيكلية خطيرة في الاقتصاد، وأدت الصدمات الاقتصادية المحلية بما فيها الطفرة العقارية، وإلغاء بعض الدعم في عام 2008؛ إلى زيادة حادة في تكلفة المعيشة.⁸³

✓ نتيجة للتوسع الاقتصادي؛ ارتفع سقف التوقعات لدى المواطنين، مما أدى إلى وجود فجوة واسعة بين معدلات الأجور الفعلية بالسوق والأجور المتوقعة، مما دفع الراغبين في العمل إلى القطاع الخاص الذي كان ضعيفاً، ولم يستطع توفير فرص عمل بالأعداد المطلوبة، وكل ذلك أدى إلى وصول معدل البطالة الرسمي لنحو 9% في عام 2010 وغير الرسمي إلى 20%، مع تجاوز معدل البطالة بين الإناث نسبة 23% وبلوغه بين الذكور حوالي 19%.⁸⁴

✓ أدى عدم توافق المهارات مع احتياجات سوق العمل، والانفصال بين متطلبات سوق العمل ومخرجات نظام التعليم إلى دفع الشباب للبحث عن وظائف في أماكن أخرى، وكانت النتيجة هي حرمان الكثير من الشباب السوريين من الخدمات الاجتماعية والمالية، واتساع التفاوت في توزيع الدخل.⁸⁵

✓ أدى قطاع الزراعة دوراً هاماً فيما يتعلق بالمساهمة في النمو وخلق فرص العمل، لاسيما للعمال في الريف. لكن نظراً للظروف المناخية التي تعرضت لها البلاد وما رافقها من نوبات جفاف؛ انخفض معدل الإنتاج والتوظيف في هذا القطاع وأصبح عرضة للتقلبات.⁸⁶

⁸² ⁸¹ ⁸⁰ ⁷⁹ ⁷⁸ ⁷⁷ ⁷⁶ ⁷⁵ ⁷⁴ ⁷³ ⁷² ⁷¹ ⁷⁰ ⁶⁹ ⁶⁸ ⁶⁷ ⁶⁶ ⁶⁵ ⁶⁴ ⁶³ ⁶² ⁶¹ ⁶⁰ ⁵⁹ ⁵⁸ ⁵⁷ ⁵⁶ ⁵⁵ ⁵⁴ ⁵³ ⁵² ⁵¹ ⁵⁰ ⁴⁹ ⁴⁸ ⁴⁷ ⁴⁶ ⁴⁵ ⁴⁴ ⁴³ ⁴² ⁴¹ ⁴⁰ ³⁹ ³⁸ ³⁷ ³⁶ ³⁵ ³⁴ ³³ ³² ³¹ ³⁰ ²⁹ ²⁸ ²⁷ ²⁶ ²⁵ ²⁴ ²³ ²² ²¹ ²⁰ ¹⁹ ¹⁸ ¹⁷ ¹⁶ ¹⁵ ¹⁴ ¹³ ¹² ¹¹ ¹⁰ ⁹ ⁸ ⁷ ⁶ ⁵ ⁴ ³ ² ¹ ⁰ ⁻¹ ⁻² ⁻³ ⁻⁴ ⁻⁵ ⁻⁶ ⁻⁷ ⁻⁸ ⁻⁹ ⁻¹⁰ ⁻¹¹ ⁻¹² ⁻¹³ ⁻¹⁴ ⁻¹⁵ ⁻¹⁶ ⁻¹⁷ ⁻¹⁸ ⁻¹⁹ ⁻²⁰ ⁻²¹ ⁻²² ⁻²³ ⁻²⁴ ⁻²⁵ ⁻²⁶ ⁻²⁷ ⁻²⁸ ⁻²⁹ ⁻³⁰ ⁻³¹ ⁻³² ⁻³³ ⁻³⁴ ⁻³⁵ ⁻³⁶ ⁻³⁷ ⁻³⁸ ⁻³⁹ ⁻⁴⁰ ⁻⁴¹ ⁻⁴² ⁻⁴³ ⁻⁴⁴ ⁻⁴⁵ ⁻⁴⁶ ⁻⁴⁷ ⁻⁴⁸ ⁻⁴⁹ ⁻⁵⁰ ⁻⁵¹ ⁻⁵² ⁻⁵³ ⁻⁵⁴ ⁻⁵⁵ ⁻⁵⁶ ⁻⁵⁷ ⁻⁵⁸ ⁻⁵⁹ ⁻⁶⁰ ⁻⁶¹ ⁻⁶² ⁻⁶³ ⁻⁶⁴ ⁻⁶⁵ ⁻⁶⁶ ⁻⁶⁷ ⁻⁶⁸ ⁻⁶⁹ ⁻⁷⁰ ⁻⁷¹ ⁻⁷² ⁻⁷³ ⁻⁷⁴ ⁻⁷⁵ ⁻⁷⁶ ⁻⁷⁷ ⁻⁷⁸ ⁻⁷⁹ ⁻⁸⁰ ⁻⁸¹ ⁻⁸² ⁻⁸³ ⁻⁸⁴ ⁻⁸⁵ ⁻⁸⁶ ⁻⁸⁷ ⁻⁸⁸ ⁻⁸⁹ ⁻⁹⁰ ⁻⁹¹ ⁻⁹² ⁻⁹³ ⁻⁹⁴ ⁻⁹⁵ ⁻⁹⁶ ⁻⁹⁷ ⁻⁹⁸ ⁻⁹⁹ ⁻¹⁰⁰ ⁻¹⁰¹ ⁻¹⁰² ⁻¹⁰³ ⁻¹⁰⁴ ⁻¹⁰⁵ ⁻¹⁰⁶ ⁻¹⁰⁷ ⁻¹⁰⁸ ⁻¹⁰⁹ ⁻¹¹⁰ ⁻¹¹¹ ⁻¹¹² ⁻¹¹³ ⁻¹¹⁴ ⁻¹¹⁵ ⁻¹¹⁶ ⁻¹¹⁷ ⁻¹¹⁸ ⁻¹¹⁹ ⁻¹²⁰ ⁻¹²¹ ⁻¹²² ⁻¹²³ ⁻¹²⁴ ⁻¹²⁵ ⁻¹²⁶ ⁻¹²⁷ ⁻¹²⁸ ⁻¹²⁹ ⁻¹³⁰ ⁻¹³¹ ⁻¹³² ⁻¹³³ ⁻¹³⁴ ⁻¹³⁵ ⁻¹³⁶ ⁻¹³⁷ ⁻¹³⁸ ⁻¹³⁹ ⁻¹⁴⁰ ⁻¹⁴¹ ⁻¹⁴² ⁻¹⁴³ ⁻¹⁴⁴ ⁻¹⁴⁵ ⁻¹⁴⁶ ⁻¹⁴⁷ ⁻¹⁴⁸ ⁻¹⁴⁹ ⁻¹⁵⁰ ⁻¹⁵¹ ⁻¹⁵² ⁻¹⁵³ ⁻¹⁵⁴ ⁻¹⁵⁵ ⁻¹⁵⁶ ⁻¹⁵⁷ ⁻¹⁵⁸ ⁻¹⁵⁹ ⁻¹⁶⁰ ⁻¹⁶¹ ⁻¹⁶² ⁻¹⁶³ ⁻¹⁶⁴ ⁻¹⁶⁵ ⁻¹⁶⁶ ⁻¹⁶⁷ ⁻¹⁶⁸ ⁻¹⁶⁹ ⁻¹⁷⁰ ⁻¹⁷¹ ⁻¹⁷² ⁻¹⁷³ ⁻¹⁷⁴ ⁻¹⁷⁵ ⁻¹⁷⁶ ⁻¹⁷⁷ ⁻¹⁷⁸ ⁻¹⁷⁹ ⁻¹⁸⁰ ⁻¹⁸¹ ⁻¹⁸² ⁻¹⁸³ ⁻¹⁸⁴ ⁻¹⁸⁵ ⁻¹⁸⁶ ⁻¹⁸⁷ ⁻¹⁸⁸ ⁻¹⁸⁹ ⁻¹⁹⁰ ⁻¹⁹¹ ⁻¹⁹² ⁻¹⁹³ ⁻¹⁹⁴ ⁻¹⁹⁵ ⁻¹⁹⁶ ⁻¹⁹⁷ ⁻¹⁹⁸ ⁻¹⁹⁹ ⁻²⁰⁰ ⁻²⁰¹ ⁻²⁰² ⁻²⁰³ ⁻²⁰⁴ ⁻²⁰⁵ ⁻²⁰⁶ ⁻²⁰⁷ ⁻²⁰⁸ ⁻²⁰⁹ ⁻²¹⁰ ⁻²¹¹ ⁻²¹² ⁻²¹³ ⁻²¹⁴ ⁻²¹⁵ ⁻²¹⁶ ⁻²¹⁷ ⁻²¹⁸ ⁻²¹⁹ ⁻²²⁰ ⁻²²¹ ⁻²²² ⁻²²³ ⁻²²⁴ ⁻²²⁵ ⁻²²⁶ ⁻²²⁷ ⁻²²⁸ ⁻²²⁹ ⁻²³⁰ ⁻²³¹ ⁻²³² ⁻²³³ ⁻²³⁴ ⁻²³⁵ ⁻²³⁶ ⁻²³⁷ ⁻²³⁸ ⁻²³⁹ ⁻²⁴⁰ ⁻²⁴¹ ⁻²⁴² ⁻²⁴³ ⁻²⁴⁴ ⁻²⁴⁵ ⁻²⁴⁶ ⁻²⁴⁷ ⁻²⁴⁸ ⁻²⁴⁹ ⁻²⁵⁰ ⁻²⁵¹ ⁻²⁵² ⁻²⁵³ ⁻²⁵⁴ ⁻²⁵⁵ ⁻²⁵⁶ ⁻²⁵⁷ ⁻²⁵⁸ ⁻²⁵⁹ ⁻²⁶⁰ ⁻²⁶¹ ⁻²⁶² ⁻²⁶³ ⁻²⁶⁴ ⁻²⁶⁵ ⁻²⁶⁶ ⁻²⁶⁷ ⁻²⁶⁸ ⁻²⁶⁹ ⁻²⁷⁰ ⁻²⁷¹ ⁻²⁷² ⁻²⁷³ ⁻²⁷⁴ ⁻²⁷⁵ ⁻²⁷⁶ ⁻²⁷⁷ ⁻²⁷⁸ ⁻²⁷⁹ ⁻²⁸⁰ ⁻²⁸¹ ⁻²⁸² ⁻²⁸³ ⁻²⁸⁴ ⁻²⁸⁵ ⁻²⁸⁶ ⁻²⁸⁷ ⁻²⁸⁸ ⁻²⁸⁹ ⁻²⁹⁰ ⁻²⁹¹ ⁻²⁹² ⁻²⁹³ ⁻²⁹⁴ ⁻²⁹⁵ ⁻²⁹⁶ ⁻²⁹⁷ ⁻²⁹⁸ ⁻²⁹⁹ ⁻³⁰⁰ ⁻³⁰¹ ⁻³⁰² ⁻³⁰³ ⁻³⁰⁴ ⁻³⁰⁵ ⁻³⁰⁶ ⁻³⁰⁷ ⁻³⁰⁸ ⁻³⁰⁹ ⁻³¹⁰ ⁻³¹¹ ⁻³¹² ⁻³¹³ ⁻³¹⁴ ⁻³¹⁵ ⁻³¹⁶ ⁻³¹⁷ ⁻³¹⁸ ⁻³¹⁹ ⁻³²⁰ ⁻³²¹ ⁻³²² ⁻³²³ ⁻³²⁴ ⁻³²⁵ ⁻³²⁶ ⁻³²⁷ ⁻³²⁸ ⁻³²⁹ ⁻³³⁰ ⁻³³¹ ⁻³³² ⁻³³³ ⁻³³⁴ ⁻³³⁵ ⁻³³⁶ ⁻³³⁷ ⁻³³⁸ ⁻³³⁹ ⁻³⁴⁰ ⁻³⁴¹ ⁻³⁴² ⁻³⁴³ ⁻³⁴⁴ ⁻³⁴⁵ ⁻³⁴⁶ ⁻³⁴⁷ ⁻³⁴⁸ ⁻³⁴⁹ ⁻³⁵⁰ ⁻³⁵¹ ⁻³⁵² ⁻³⁵³ ⁻³⁵⁴ ⁻³⁵⁵ ⁻³⁵⁶ ⁻³⁵⁷ ⁻³⁵⁸ ⁻³⁵⁹ ⁻³⁶⁰ ⁻³⁶¹ ⁻³⁶² ⁻³⁶³ ⁻³⁶⁴ ⁻³⁶⁵ ⁻³⁶⁶ ⁻³⁶⁷ ⁻³⁶⁸ ⁻³⁶⁹ ⁻³⁷⁰ ⁻³⁷¹ ⁻³⁷² ⁻³⁷³ ⁻³⁷⁴ ⁻³⁷⁵ ⁻³⁷⁶ ⁻³⁷⁷ ⁻³⁷⁸ ⁻³⁷⁹ ⁻³⁸⁰ ⁻³⁸¹ ⁻³⁸² ⁻³⁸³ ⁻³⁸⁴ ⁻³⁸⁵ ⁻³⁸⁶ ⁻³⁸⁷ ⁻³⁸⁸ ⁻³⁸⁹ ⁻³⁹⁰ ⁻³⁹¹ ⁻³⁹² ⁻³⁹³ ⁻³⁹⁴ ⁻³⁹⁵ ⁻³⁹⁶ ⁻³⁹⁷ ⁻³⁹⁸ ⁻³⁹⁹ ⁻⁴⁰⁰ ⁻⁴⁰¹ ⁻⁴⁰² ⁻⁴⁰³ ⁻⁴⁰⁴ ⁻⁴⁰⁵ ⁻⁴⁰⁶ ⁻⁴⁰⁷ ⁻⁴⁰⁸ ⁻⁴⁰⁹ ⁻⁴¹⁰ ⁻⁴¹¹ ⁻⁴¹² ⁻⁴¹³ ⁻⁴¹⁴ ⁻⁴¹⁵ ⁻⁴¹⁶ ⁻⁴¹⁷ ⁻⁴¹⁸ ⁻⁴¹⁹ ⁻⁴²⁰ ⁻⁴²¹ ⁻⁴²² ⁻⁴²³ ⁻⁴²⁴ ⁻⁴²⁵ ⁻⁴²⁶ ⁻⁴²⁷ ⁻⁴²⁸ ⁻⁴²⁹ ⁻⁴³⁰ ⁻⁴³¹ ⁻⁴³² ⁻⁴³³ ⁻⁴³⁴ ⁻⁴³⁵ ⁻⁴³⁶ ⁻⁴³⁷ ⁻⁴³⁸ ⁻⁴³⁹ ⁻⁴⁴⁰ ⁻⁴⁴¹ ⁻⁴⁴² ⁻⁴⁴³ ⁻⁴⁴⁴ ⁻⁴⁴⁵ ⁻⁴⁴⁶ ⁻⁴⁴⁷ ⁻⁴⁴⁸ ⁻⁴⁴⁹ ⁻⁴⁵⁰ ⁻⁴⁵¹ ⁻⁴⁵² ⁻⁴⁵³ ⁻⁴⁵⁴ ⁻⁴⁵⁵ ⁻⁴⁵⁶ ⁻⁴⁵⁷ ⁻⁴⁵⁸ ⁻⁴⁵⁹ ⁻⁴⁶⁰ ⁻⁴⁶¹ ⁻⁴⁶² ⁻⁴⁶³ ⁻⁴⁶⁴ ⁻⁴⁶⁵ ⁻⁴⁶⁶ ⁻⁴⁶⁷ ⁻⁴⁶⁸ ⁻⁴⁶⁹ ⁻⁴⁷⁰ ⁻⁴⁷¹ ⁻⁴⁷² ⁻⁴⁷³ ⁻⁴⁷⁴ ⁻⁴⁷⁵ ⁻⁴⁷⁶ ⁻⁴⁷⁷ ⁻⁴⁷⁸ ⁻⁴⁷⁹ ⁻⁴⁸⁰ ⁻⁴⁸¹ ⁻⁴⁸² ⁻⁴⁸³ ⁻⁴⁸⁴ ⁻⁴⁸⁵ ⁻⁴⁸⁶ ⁻⁴⁸⁷ ⁻⁴⁸⁸ ⁻⁴⁸⁹ ⁻⁴⁹⁰ ⁻⁴⁹¹ ⁻⁴⁹² ⁻⁴⁹³ ⁻⁴⁹⁴ ⁻⁴⁹⁵ ⁻⁴⁹⁶ ⁻⁴⁹⁷ ⁻⁴⁹⁸ ⁻⁴⁹⁹ ⁻⁵⁰⁰ ⁻⁵⁰¹ ⁻⁵⁰² ⁻⁵⁰³ ⁻⁵⁰⁴ ⁻⁵⁰⁵ ⁻⁵⁰⁶ ⁻⁵⁰⁷ ⁻⁵⁰⁸ ⁻⁵⁰⁹ ⁻⁵¹⁰ ⁻⁵¹¹ ⁻⁵¹² ⁻⁵¹³ ⁻⁵¹⁴ ⁻⁵¹⁵ ⁻⁵¹⁶ ⁻⁵¹⁷ ⁻⁵¹⁸ ⁻⁵¹⁹ ⁻⁵²⁰ ⁻⁵²¹ ⁻⁵²² ⁻⁵²³ ⁻⁵²⁴ ⁻⁵²⁵ ⁻⁵²⁶ ⁻⁵²⁷ ⁻⁵²⁸ ⁻⁵²⁹ ⁻⁵³⁰ ⁻⁵³¹ ⁻⁵³² ⁻⁵³³ ⁻⁵³⁴ ⁻⁵³⁵ ⁻⁵³⁶ ⁻⁵³⁷ ⁻⁵³⁸ ⁻⁵³⁹ ⁻⁵⁴⁰ ⁻⁵⁴¹ ⁻⁵⁴² ⁻⁵⁴³ ⁻⁵⁴⁴ ⁻⁵⁴⁵ ⁻⁵⁴⁶ ⁻⁵⁴⁷ ⁻⁵⁴⁸ ⁻⁵⁴⁹ ⁻⁵⁵⁰ ⁻⁵⁵¹ ⁻⁵⁵² ⁻⁵⁵³ ⁻⁵⁵⁴ ⁻⁵⁵⁵ ⁻⁵⁵⁶ ⁻⁵⁵⁷ ⁻⁵⁵⁸ ⁻⁵⁵⁹ ⁻⁵⁶⁰ ⁻⁵⁶¹ ⁻⁵⁶² ⁻⁵⁶³ ⁻⁵⁶⁴ ⁻⁵⁶⁵ ⁻⁵⁶⁶ ⁻⁵⁶⁷ ⁻⁵⁶⁸ ⁻⁵⁶⁹ ⁻⁵⁷⁰ ⁻⁵⁷¹ ⁻⁵⁷² ⁻⁵⁷³ ⁻⁵⁷⁴ ⁻⁵⁷⁵ ⁻⁵⁷⁶ ⁻⁵⁷⁷ ⁻⁵⁷⁸ ⁻⁵⁷⁹ ⁻⁵⁸⁰ ⁻⁵⁸¹ ⁻⁵⁸² ⁻⁵⁸³ ⁻⁵⁸⁴ ⁻⁵⁸⁵ ⁻⁵⁸⁶ ⁻⁵⁸⁷ ⁻⁵⁸⁸ ⁻⁵⁸⁹ ⁻⁵⁹⁰ ⁻⁵⁹¹ ⁻⁵⁹² ⁻⁵⁹³ ⁻⁵⁹⁴ ⁻⁵⁹⁵ ⁻⁵⁹⁶ ⁻⁵⁹⁷ ⁻⁵⁹⁸ ⁻⁵⁹⁹ ⁻⁶⁰⁰ ⁻⁶⁰¹ ⁻⁶⁰² ⁻⁶⁰³ ⁻⁶⁰⁴ ⁻⁶⁰⁵ ⁻⁶⁰⁶ ⁻⁶⁰⁷ ⁻⁶⁰⁸ ⁻⁶⁰⁹ ⁻⁶¹⁰ ⁻⁶¹¹ ⁻⁶¹² ⁻⁶¹³ ⁻⁶¹⁴ ⁻⁶¹⁵ ⁻⁶¹⁶ ⁻⁶¹⁷ ⁻⁶¹⁸ ⁻⁶¹⁹ ⁻⁶²⁰ ⁻⁶²¹ ⁻⁶²² ⁻⁶²³ ⁻⁶²⁴ ⁻⁶²⁵ ⁻⁶²⁶ ⁻⁶²⁷ ⁻⁶²⁸ ⁻⁶²⁹ ⁻⁶³⁰ ⁻⁶³¹ ⁻⁶³² ⁻⁶³³ ⁻⁶³⁴ ⁻⁶³⁵ ⁻⁶³⁶ ⁻⁶³⁷ ⁻⁶³⁸ ⁻⁶³⁹ ⁻⁶⁴⁰ ⁻⁶⁴¹ ⁻⁶⁴² ⁻⁶⁴³ ⁻⁶⁴⁴ ⁻⁶⁴⁵ ⁻⁶⁴⁶ ⁻⁶⁴⁷ ⁻⁶⁴⁸ ⁻⁶⁴⁹ ⁻⁶⁵⁰ ⁻⁶⁵¹ ⁻⁶⁵² ⁻⁶⁵³ ⁻⁶⁵⁴ ⁻⁶⁵⁵ ⁻⁶⁵⁶ ⁻⁶⁵⁷ ⁻⁶⁵⁸ ⁻⁶⁵⁹ ⁻⁶⁶⁰ ⁻⁶⁶¹ ⁻⁶⁶² ⁻⁶⁶³ ⁻⁶⁶⁴ ⁻⁶⁶⁵ ⁻⁶⁶⁶ ⁻⁶⁶⁷ ⁻⁶⁶⁸ ⁻⁶⁶⁹ ⁻⁶⁷⁰ ⁻⁶⁷¹ ⁻⁶⁷² ⁻⁶⁷³ ⁻⁶⁷⁴ ⁻⁶⁷⁵ ⁻⁶⁷⁶ ⁻⁶⁷⁷ ⁻⁶⁷⁸ ⁻⁶⁷⁹ ⁻⁶⁸⁰ ⁻⁶⁸¹ ⁻⁶⁸² ⁻⁶⁸³ ⁻⁶⁸⁴ ⁻⁶⁸⁵ ⁻⁶⁸⁶ ⁻⁶⁸⁷ ⁻⁶⁸⁸ ⁻⁶⁸⁹ ⁻⁶⁹⁰ ⁻⁶⁹¹ ⁻⁶⁹² ⁻⁶⁹³ ⁻⁶⁹⁴ ⁻⁶⁹⁵ ⁻⁶⁹⁶ ⁻⁶⁹⁷ ⁻⁶⁹⁸ ⁻⁶⁹⁹ ⁻⁷⁰⁰ ⁻⁷⁰¹ ⁻⁷⁰² ⁻⁷⁰³ ⁻⁷⁰⁴ ⁻⁷⁰⁵ ⁻⁷⁰⁶ ⁻⁷⁰⁷ ⁻⁷⁰⁸ ⁻⁷⁰⁹ ⁻⁷¹⁰ ⁻⁷¹¹ ⁻⁷¹² ⁻⁷¹³ ⁻⁷¹⁴ ⁻⁷¹⁵ ⁻⁷¹⁶ ⁻⁷¹⁷ ⁻⁷¹⁸ ⁻⁷¹⁹ ⁻⁷²⁰ ⁻⁷²¹ ⁻⁷²² ⁻⁷²³ ⁻⁷²⁴ ⁻⁷²⁵ ⁻⁷²⁶ ⁻⁷²⁷ ⁻⁷²⁸ ⁻⁷²⁹ ⁻⁷³⁰ ⁻⁷³¹ ⁻⁷³² ⁻⁷³³ ⁻⁷³⁴ ⁻⁷³⁵ ⁻⁷³⁶ ⁻⁷³⁷ ⁻⁷³⁸ ⁻⁷³⁹ ⁻⁷⁴⁰ ⁻⁷⁴¹ ⁻⁷⁴² ⁻⁷⁴³ ⁻⁷⁴⁴ ⁻⁷⁴⁵ ⁻⁷⁴⁶ ⁻⁷⁴⁷ ⁻⁷⁴⁸ ⁻⁷⁴⁹ ⁻⁷⁵⁰ ⁻⁷⁵¹ ⁻⁷⁵² ⁻⁷⁵³ ⁻⁷⁵⁴ ⁻⁷⁵⁵ ⁻⁷⁵⁶ ⁻⁷⁵⁷ ⁻⁷⁵⁸ ⁻⁷⁵⁹ ⁻⁷⁶⁰ ⁻⁷⁶¹ ⁻⁷⁶² ⁻⁷⁶³ ⁻⁷⁶⁴ ⁻⁷⁶⁵ ⁻⁷⁶⁶ ⁻⁷⁶⁷ ⁻⁷⁶⁸ ⁻⁷⁶⁹ ⁻⁷⁷⁰ ⁻⁷⁷¹ ⁻⁷⁷² ⁻⁷⁷³ ⁻⁷⁷⁴ ⁻⁷⁷⁵ ⁻⁷⁷⁶ ⁻⁷⁷⁷ ⁻⁷⁷⁸ ⁻⁷⁷⁹ ⁻⁷⁸⁰ ⁻⁷⁸¹ ⁻⁷⁸² ⁻⁷⁸³ ⁻⁷⁸⁴ ⁻⁷⁸⁵ ⁻⁷⁸⁶ ⁻⁷⁸⁷ ⁻⁷⁸⁸ ⁻⁷⁸⁹ ⁻⁷⁹⁰ ⁻⁷⁹¹ ⁻⁷⁹² ⁻⁷⁹³ ⁻⁷⁹⁴ ⁻⁷⁹⁵ ⁻⁷⁹⁶ ⁻⁷⁹⁷ ⁻⁷⁹⁸ ⁻⁷⁹⁹ ⁻⁸⁰⁰ ⁻⁸⁰¹ ⁻⁸⁰² ⁻⁸⁰³ ⁻⁸⁰⁴ ⁻⁸⁰⁵ ⁻⁸⁰⁶ ⁻⁸⁰⁷ ⁻⁸⁰⁸ ⁻⁸⁰⁹ ⁻⁸¹⁰ ⁻⁸¹¹ ⁻⁸¹² ⁻⁸¹³ ⁻⁸¹⁴ ⁻⁸¹⁵ ⁻⁸¹⁶ ⁻⁸¹⁷ ⁻⁸¹⁸ ⁻⁸¹⁹ ⁻⁸²⁰ ⁻⁸²¹ ⁻⁸²² ⁻⁸²³ ⁻⁸²⁴ ⁻⁸²⁵ ⁻⁸²⁶ ⁻⁸²⁷ ⁻⁸²⁸ ⁻⁸²⁹ ⁻⁸³⁰ ⁻⁸³¹ ⁻⁸³² ⁻⁸³³ ⁻⁸³⁴ ⁻⁸³⁵ ⁻⁸³⁶ ⁻⁸³⁷ ⁻⁸³⁸ ⁻⁸³⁹ ⁻⁸⁴⁰ ⁻⁸⁴¹ ⁻⁸⁴² ⁻⁸⁴³ ⁻⁸⁴⁴ ⁻⁸⁴⁵ ⁻⁸⁴⁶ ⁻⁸⁴⁷ ⁻⁸⁴⁸ ⁻⁸⁴⁹ ⁻⁸⁵⁰ ⁻⁸⁵¹ ⁻⁸⁵² ⁻⁸⁵³ ⁻⁸⁵⁴ ⁻⁸⁵⁵ ⁻⁸⁵⁶ ⁻⁸⁵⁷ ⁻⁸⁵⁸ ⁻⁸⁵⁹ ⁻⁸⁶⁰ ⁻⁸⁶¹ ⁻⁸⁶² ⁻⁸⁶³ ⁻⁸⁶⁴ ⁻⁸⁶⁵ ⁻⁸⁶⁶ ⁻⁸⁶⁷ ⁻⁸⁶⁸ ⁻⁸⁶⁹ ⁻⁸⁷⁰ ⁻⁸⁷¹ ⁻⁸⁷² ⁻⁸⁷³ ⁻⁸⁷⁴ ⁻⁸⁷⁵ ⁻⁸⁷⁶ ⁻⁸⁷⁷ ⁻⁸⁷⁸ ⁻⁸⁷⁹ ⁻⁸⁸⁰ ⁻⁸⁸¹ ⁻⁸⁸² ⁻⁸⁸³ ⁻⁸⁸⁴ ⁻⁸⁸⁵ ⁻⁸⁸⁶ ⁻⁸⁸⁷ ⁻⁸⁸⁸ ⁻⁸⁸⁹ ⁻⁸⁹⁰ ⁻⁸⁹¹ ⁻⁸⁹² ⁻⁸⁹³ ⁻⁸⁹⁴ ⁻⁸⁹⁵ ⁻⁸⁹⁶ ⁻⁸⁹⁷ ⁻⁸⁹⁸ ⁻⁸⁹⁹ ⁻⁹⁰⁰ ⁻⁹⁰¹ ⁻⁹⁰² ⁻⁹⁰³ ⁻⁹⁰⁴ ⁻⁹⁰⁵ ⁻⁹⁰⁶ ⁻⁹⁰⁷ ⁻⁹⁰⁸ ⁻⁹⁰⁹ ⁻⁹¹⁰ ⁻⁹¹¹ ⁻⁹¹² ⁻⁹¹³ ⁻⁹¹⁴ ⁻⁹¹⁵ ⁻⁹¹⁶ ⁻⁹¹⁷ ⁻⁹¹⁸ ⁻⁹¹⁹ ⁻⁹²⁰ ⁻⁹²¹ ⁻⁹²² ⁻⁹²³ ⁻⁹²⁴ ⁻⁹²⁵ ⁻⁹²⁶ ⁻⁹²⁷ ⁻⁹²⁸ ⁻⁹²⁹ ⁻⁹³⁰ ⁻⁹³¹ ⁻⁹³² ⁻⁹³³ ⁻⁹³⁴ ⁻⁹³⁵ ⁻⁹³⁶ ⁻⁹³⁷ ⁻⁹³⁸ ⁻⁹³⁹ ⁻⁹⁴⁰ ⁻⁹⁴¹ ⁻⁹⁴² ⁻⁹⁴³ ⁻⁹⁴⁴ ⁻⁹⁴⁵ ⁻⁹⁴⁶ ⁻⁹⁴⁷ ⁻⁹⁴⁸ ⁻⁹⁴⁹ ⁻⁹⁵⁰ ⁻⁹⁵¹ ⁻⁹⁵² ⁻⁹⁵³ ⁻⁹⁵⁴ ⁻⁹⁵⁵ ⁻⁹⁵⁶ ⁻⁹⁵⁷ ⁻⁹⁵⁸ ⁻⁹⁵⁹ ⁻⁹⁶⁰ ⁻⁹⁶¹ ⁻⁹⁶² ⁻⁹⁶³ ⁻⁹⁶⁴ ⁻⁹⁶⁵ ⁻⁹⁶⁶ ⁻⁹⁶⁷ ⁻⁹⁶⁸ ⁻⁹⁶⁹ ⁻⁹⁷⁰ ⁻⁹⁷¹ ⁻⁹⁷² ⁻⁹⁷³ ⁻⁹⁷⁴ ⁻⁹⁷⁵ ⁻⁹⁷⁶ ⁻⁹⁷⁷ ⁻⁹⁷⁸ ⁻⁹⁷⁹ ⁻⁹⁸⁰ ⁻⁹⁸¹ ⁻⁹⁸² ⁻⁹⁸³ ⁻⁹⁸⁴ ⁻⁹⁸⁵ ⁻⁹⁸⁶ ⁻⁹⁸⁷ ⁻⁹⁸⁸ ⁻⁹⁸⁹ ⁻⁹⁹⁰ ⁻⁹⁹¹ ⁻⁹⁹² ⁻⁹⁹³ ⁻⁹⁹⁴ ⁻⁹⁹⁵ ⁻⁹⁹⁶ ⁻⁹⁹⁷ ⁻⁹⁹⁸ ⁻⁹⁹⁹ ⁻¹⁰⁰⁰ ⁻¹⁰⁰¹ ⁻¹⁰⁰² ⁻¹⁰⁰³ ⁻¹⁰⁰⁴ ⁻¹⁰⁰⁵ ⁻¹⁰⁰⁶ ⁻¹⁰⁰⁷ ⁻¹⁰⁰⁸ ⁻¹⁰⁰⁹ ⁻¹⁰¹⁰ ⁻¹⁰¹¹ ⁻¹⁰¹² ⁻¹⁰¹³ ⁻¹⁰¹⁴ ⁻¹⁰¹⁵ ⁻¹⁰¹⁶ ⁻¹⁰¹⁷ ⁻¹⁰¹⁸ ⁻¹⁰¹⁹ ⁻¹⁰²⁰ ⁻¹⁰²¹ ⁻¹⁰²² ⁻¹⁰²³ ⁻¹⁰²⁴ ⁻¹⁰²⁵ ⁻¹⁰²⁶ ⁻¹⁰²⁷ ⁻¹⁰²⁸ ⁻¹⁰²⁹ ⁻¹⁰³⁰ ⁻¹⁰³¹ ⁻¹⁰³² ⁻¹⁰³³ ⁻¹⁰³⁴ ⁻¹⁰³⁵ ⁻¹⁰³⁶ ⁻¹⁰³⁷ ⁻¹⁰³⁸ ⁻¹⁰³⁹ ⁻¹⁰⁴⁰ ⁻¹⁰⁴¹ ⁻¹⁰⁴² ⁻¹⁰⁴³ ⁻¹⁰⁴⁴ ⁻¹⁰⁴⁵ ⁻¹⁰⁴⁶ ⁻¹⁰⁴⁷ ⁻¹⁰⁴⁸ ⁻¹⁰⁴⁹ ⁻¹⁰⁵⁰ ⁻¹⁰⁵¹ ⁻¹⁰⁵² ⁻¹⁰⁵³ ⁻¹⁰⁵⁴ ⁻¹⁰⁵⁵ ⁻¹⁰⁵⁶ ⁻¹⁰⁵⁷ ⁻¹⁰⁵⁸ ⁻¹⁰⁵⁹ ⁻¹⁰⁶⁰ ⁻¹⁰⁶¹ ⁻¹⁰⁶² ⁻¹⁰⁶³ ⁻¹⁰⁶⁴ ⁻¹⁰⁶⁵ ⁻¹⁰⁶⁶ ⁻¹⁰⁶⁷ ⁻¹⁰⁶⁸ ⁻¹⁰⁶⁹ ⁻¹⁰⁷⁰ ⁻¹⁰⁷¹ ⁻¹⁰⁷² ⁻¹⁰⁷³ ⁻¹⁰⁷⁴ ⁻¹⁰⁷⁵ ⁻¹⁰⁷⁶ ⁻¹⁰⁷⁷ ⁻¹⁰⁷⁸ ⁻¹⁰⁷⁹ ⁻¹⁰⁸⁰ ⁻¹⁰⁸¹ ⁻¹⁰⁸² ⁻¹⁰⁸³ ⁻¹⁰⁸⁴ ⁻¹⁰⁸⁵ ⁻¹⁰⁸⁶ ⁻¹⁰⁸⁷ ⁻¹⁰⁸⁸ ⁻¹⁰⁸⁹ ⁻¹⁰⁹⁰ ⁻¹⁰⁹¹ ⁻¹⁰⁹² ⁻¹⁰⁹³ ⁻¹⁰⁹⁴ ⁻¹⁰⁹⁵ ⁻¹⁰⁹⁶ ⁻¹⁰⁹⁷ ⁻¹⁰⁹⁸ ⁻¹⁰⁹⁹ ⁻¹¹⁰⁰ ⁻¹¹⁰¹ ⁻¹¹⁰² ⁻¹¹⁰³ ⁻¹¹⁰⁴ ⁻¹¹⁰⁵ ⁻¹¹⁰⁶ ⁻¹¹⁰⁷ ⁻¹¹⁰⁸ ⁻¹¹⁰⁹ ⁻¹¹¹⁰ ⁻¹¹¹¹ ⁻¹¹¹² ⁻¹¹¹³ ⁻¹¹¹⁴ ⁻¹¹¹⁵ ⁻¹¹¹⁶ ⁻¹¹¹⁷ ⁻¹¹¹⁸ ⁻¹¹¹⁹ ⁻¹¹²⁰ ⁻¹¹²¹ ⁻¹¹²² ⁻¹¹²³ ⁻¹¹²⁴ ⁻¹¹²⁵ ⁻¹¹²⁶ ⁻¹¹²⁷ ⁻¹¹²⁸ ⁻¹¹²⁹ ⁻¹¹³⁰ ⁻¹¹³¹ ⁻¹¹³² ⁻¹¹³³ ⁻¹¹³⁴ ⁻¹¹³⁵ ⁻¹¹³⁶ ⁻¹¹³⁷ ⁻¹¹³⁸ ⁻¹¹³⁹ ⁻¹¹⁴⁰ ⁻¹¹⁴¹ ⁻¹¹⁴² ⁻¹¹⁴³ ⁻¹¹⁴⁴ ⁻¹¹⁴⁵ ⁻¹¹⁴⁶ ⁻¹¹⁴⁷ ⁻¹¹⁴⁸ ⁻¹¹⁴⁹ ⁻¹¹⁵⁰ ⁻¹¹⁵¹ ⁻¹¹⁵² ⁻¹¹⁵³ ⁻¹¹⁵⁴ ⁻¹¹⁵⁵ ⁻¹¹⁵⁶ ⁻¹¹⁵⁷ ⁻¹¹⁵⁸ ⁻¹¹⁵⁹ ⁻¹¹⁶⁰ ⁻¹¹⁶¹ ⁻¹¹⁶² ⁻¹¹⁶³ ⁻¹¹⁶⁴ ⁻¹¹⁶⁵ ⁻¹¹⁶⁶ ⁻¹¹⁶⁷ ⁻¹¹⁶⁸ ⁻¹¹⁶⁹ ⁻¹¹⁷⁰ ⁻¹¹⁷¹ ⁻¹¹⁷² ⁻¹¹⁷³ ⁻¹¹⁷⁴ ⁻¹¹⁷⁵ ⁻¹¹⁷⁶ ⁻¹¹⁷⁷ ⁻¹¹⁷⁸ ⁻¹¹⁷⁹ ⁻¹¹⁸⁰ ⁻¹¹⁸¹ ⁻¹¹⁸² ⁻¹¹⁸³ ⁻¹¹⁸⁴ ⁻¹¹⁸⁵ ⁻¹¹⁸⁶ ⁻¹¹⁸⁷ ⁻¹¹⁸⁸ ⁻¹¹⁸⁹ ⁻¹¹⁹⁰ ⁻¹¹⁹¹ ⁻¹¹⁹² ⁻¹¹⁹³ ⁻¹¹⁹⁴ ⁻¹¹⁹⁵ ⁻¹¹⁹⁶ ⁻¹¹⁹⁷ ⁻¹¹⁹⁸ ⁻¹¹⁹⁹ ⁻¹²⁰⁰ ⁻¹²⁰¹ ⁻¹²⁰² ⁻¹²⁰³ ⁻¹²⁰⁴ ⁻¹²⁰⁵ ⁻¹²⁰⁶ ⁻¹²⁰⁷ ⁻¹²⁰⁸ ⁻¹²⁰⁹ ⁻¹²¹⁰ ⁻¹²¹¹ ⁻¹²¹² ⁻¹²¹³ ⁻¹²¹⁴ ⁻¹²¹⁵ ⁻¹²¹⁶ ⁻¹²¹⁷ ⁻¹²¹⁸ ⁻¹²¹⁹ ⁻¹²²⁰ ⁻¹²²¹ ^{-1222</}

✓ ارتفعت نسبة من يقل إنفاقهم عن خط الفقر الوطني الأدنى من 30.1% إلى 33% بين عامي 2000 و2004 بما يمثل نحو 6 ملايين شخص، ولاسيما في الأجزاء الشمالية الشرقية والجنوبية من البلاد (المعتمدة على الزراعة) مما زاد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وعرض العمال في الريف وأسرهم للمعاناة والمشقة.⁸⁷

✓ مع تراجع إنتاج سورية من النفط عام 2005 وبعد مرورها بمرحلة ركود اقتصادي عميق من عام 1997 حتى 2003؛ جاء تبني الحكومة لنظام اقتصاد السوق الاجتماعي في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ضمن مرحلة واحدة خلال السنوات 2006-2010⁸⁸، ليتم من خلاله إعادة هيكلة شاملة للاقتصاد الوطني والتحول نحو اقتصاد مفتوح تنافسي يحقق أكبر معدلات للنمو الاقتصادي، والتشغيل، والعدالة الاجتماعية، وتخفيض معدلات الفقر.⁸⁹

ثانياً: واقع رأس المال البشري

أدت فترات الوفورات -المتحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط- إلى تطور الاستثمار في رأس المال البشري بشكل ملموس، وانعكس ذلك في المؤشرات التالية:

✓ الصحة: تم توفير مرافق الصرف الصحي المحسن لنحو 95% من الأسر، وبلغ متوسط العمر المتوقع 72 عاماً، وهو أعلى من نظيره في معظم البلدان التي سجلت المستوى ذاته من نصيب الفرد من الدخل، وتحسنت مؤشرات الرعاية الصحية تحسناً كبيراً، فوصلت نسبة تغطية التحصين باللقاحات إلى 84% من السكان في عام 2010، وانخفض معدل وفيات الأطفال من 38 حالة وفاة لكل ألف مولود في عام 1990 إلى 13 حالة وفاة في عام 2010.⁹⁰

✓ التعليم: انخفض معدل التسرب من التعليم الأساسي من 3.8% عام 2005 إلى 3.6% عام 2010، حيث توفرت سبل الحصول على التعليم لجميع الأطفال في سن الدراسة، وانخفضت نسبة عدد الطلاب إلى المعلمين (في

⁸⁹ الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، دمشق، ص134.

⁹⁰ تقرير اقتصادات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص13.

مرحلة التعليم الأساسي) من 26 تلميذ لكل معلم إلى 21 تلميذاً، وذلك بين عامي 2005 - 2010⁹¹. لكن نظم التعليم السورية، بقيت كغيرها في دول المنطقة الأخرى؛ إذ لم تحقق مستوى الجودة المطلوب؛ حيث أظهرت نتائج دراسة دولية لتوجهات مستويات الأداء في الرياضيات والعلوم TIMSS لعام 2007 أن نحو نصف الطلاب السوريين الذين حضروا هذا الاختبار الدولي كان أدائهم أقل من أدنى المقاييس الدولية.

✓ الهجرة: لا تعد ظاهرة الهجرة ظاهرة جديدة في المجتمع السوري لكونه عرف عدة موجات هجرة على مر تاريخه متعددة الوجهات أيضاً؛ إذ شملت الأمريكيتين، وأوروبا، ودول الخليج، لكن لم تكن الهجرة كلها ذات طابع نخوي أو خبير، ولم تكن هناك إحصاءات دقيقة تتبع هذه الهجرات، لكن كان هناك بعض التقديرات كدراسة البنك الدولي التي قدرّت عدد المهاجرين السوريين الذين تلقوا تعليماً جامعياً أو أعلى بنسبة 5.2 % سنوياً من إجمالي عدد المهاجرين السوريين - المقدّر وفق الدراسة بـ 480708 مهاجراً - حتى عام 2005. ووفقاً لتقديرات الجمعية الطبية العربية الأمريكية فإن عدد الأطباء السوريين في الولايات المتحدة فاق 6000 طبيباً من أصل 15000 طبيب عربي، بينما قدرّ عدد الأطباء السوريين المقيمين في ألمانيا بـ 18000 طبيب من أصل الجالية السورية المقدّر عددها بـ 59 ألف نسمة حتى عام 2008.⁹²

3-1-2- واقع الاقتصاد السوري ورأس المال البشري فيه خلال الفترة الثانية (2011-2017)

مرّت سورية بثماني سنوات عجاف من الحرب وأعمال العنف أدت إلى تمزيق النسيج الاجتماعي لمجتمع تعيش فيه سابقاً العديد من الأعراق، والأديان، والأجناس، والتوجهات السياسية. ونظراً لخطورة هذه الحرب وتداعياتها التي عصفت ببلدنا الحبيب، والتداعيات التي نجمت عنها؛ سيتم في هذا البند دراسة وتحليل واقع الاقتصاد السوري ورأس المال البشري كلاً على حدة خلال هذه الفترة، وذلك في ضوء ما هو متوفر ومتاح من بيانات ومعلومات ومراجع.

⁹¹ التعليم في سورية بين نمطية التحليل وأفق الأهداف، مركز دمشق للدراسات والبحوث، 2018، ص 10-11.

⁹² أبو حلاوة، كريم، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

أولاً: واقع الاقتصاد السوري

في إطار تقييم الأضرار الحاصلة في ست مدن دمرتها الحرب هي: حلب، ودرعا، وحماة، وحمص، وإدلب، واللاذقية، ولاسيما في بعض القطاعات والتي تلامس مباشرة موضوع الدراسة وهي: الإسكان، والتعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والطاقة، والنقل، والزراعة؛ يتبين ما يلي:

- كانت الأضرار التي وقعت خلال عام 2015 وأوائل عام 2016 أشد حدة من الأضرار التي شهدتها الأعوام السابقة، كما أظهر إعادة تقييم الأضرار زيادة في التقديرات مقارنة بالتقديرات في نهاية عام 2014، مما يشير إلى اشتداد حدة الحرب في هذه المدن.

- قدرت تكلفة الأضرار الناجمة حتى آذار 2016 بمبلغ يتراوح من 5.9 مليار دولار إلى 7.2 مليار دولار (بالأسعار الثابتة في عام 2007). وإذا تم التعديل وفقاً لمعدل التضخم؛ فإن الأضرار التي لحقت بالمدن الست فيما يتعلق بالقطاعات السبعة المذكورة آنفاً عام 2016 ستقدر بما يتراوح من 33.7 مليار دولار إلى 41.1 مليار دولار، ويقترب هذا الرقم مما توصل إليه المركز السوري لبحوث السياسات الذي قدر تكلفة تدمير البنية التحتية المادية بنحو 67.3 مليار دولار، بما في ذلك خسارة المباني السكنية وغير السكنية، وتشمل هذه التقديرات أيضاً أضرار المعدات والأدوات.⁹³

وبغية الوقوف على تحليل أعمق للتكاليف والخسائر الاقتصادية والمادية التي تكبدها الاقتصاد السوري خلال الحرب؛ سيتم فيما يلي إيراد تفاصيل وحقائق مدعمة بالأرقام لهذه التكاليف:

- تحولت الموارد في ظل الحرب التي تشهدها البلاد من القطاعات الإنتاجية إلى ساحات الأعمال القتالية. وأدى عدم الاستقرار الاقتصادي، وتدني مستوى الأمن، وانتشار أعمال العنف إلى ظهور جماعات مسلحة متعددة يتحكم كل منها بموارد منطقة أو إقليم. كل ذلك أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي؛ حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي بالمقارنة بين عام 2010 (قبل اندلاع الحرب) والفترة 2011 – 2014 بنسبة 16% بالمتوسط سنوياً. ويرجع هذا الانخفاض إلى التدني في مستويات رأس المال البشري حيث انخفضت في حجم القوى

⁹³ تقرير تقييم الأضرار والاحتياجات، البنك الدولي، 2014، والذي تم تحديثه بعد ذلك في آذار 2016.

العاملة ومهاراتها بشكل كبير، بسبب الخسائر في الأرواح والإعاقة والنزوح، وتسببت الوفيات والنزوح القسري في خُمس معدل تراجع الناتج الاقتصادي السوري خلال الأعوام الثلاثة الأولى للحرب، فيما أسهم تدمير الأصول الرأسمالية بقرابة الربع، وتراجع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لسورية بمعدل سنوي بلغ 15.5% للفترة 2011 - 2014 واستمر تراجعه بما يُقدَّر بنحو 4.9% و 4.3% خلال عامي 2015 و 2016 على التوالي.⁹⁴

كانت سورية تنتج 368 ألف برميل من النفط يومياً قبل 2011 وتصدّر نصف هذه الكمية إلى أوروبا بشكل أساسي، لينخفض هذا الرقم إلى أقل من 40 ألف برميل في عام 2016 بسبب الأضرار التي لحقت بالمنشآت النفطية وخطوط الأنابيب والعقوبات الدولية التي فُرضت على هذا القطاع. وتشير التقديرات إلى أن العقوبات المفروضة على قطاع النفط السوري كبّدت الحكومة خسائر في الإيرادات بقيمة 4 مليارات دولار، مما أدى إلى حدوث أزمة حادة في النقد الأجنبي. وهذه الخسارة الكبيرة في الناتج أسهمت فيها العقوبات الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وبعض البلدان الأخرى في عام 2011، والتي تمثلت بفرض حظر على الواردات النفطية السورية، وتجميد الأصول الحكومية وأصول بعض الأفراد، وإلغاء الاستثمار من جانب بعض الحكومات العربية. ولمواجهة أثر هذه الخسائر التجارية في الاقتصاد، اعتمدت سورية بدرجة كبيرة في تصدير النفط على إيران والعراق وروسيا وإلى حد ما تركيا والأردن. حيث قام العراق، متجاهلاً عقوبات الجامعة العربية، بزيادة وارداته من سورية بنسبة 40%، كما زادت إيران وارداتها بنسبة 100%.

وقد أدت جميع العوامل السابقة مجتمعة إلى تدهور الإنفاق الرأسمالي بسرعة إلى ما يمثل نحو 0.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 مقابل 9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2010، فيما زادت الإنفاق الجاري بواقع 6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 مقابل عام 2010. ومع تلاشي الإيرادات النفطية لتصل إلى صفر تقريباً، تم تمويل العجز الضخم في الموازنة العامة والحساب الجاري من

⁹⁴ تقرير اقتصادات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 26.

خلال التوسع في الإصدار النقدي، واستخدام احتياطات النقد الأجنبي. كما تدهور الميزان التجاري لأسباب؛ أهمها التراجع الحاد في قطاع السياحة والصادرات النفطية، وأدت التسهيلات الائتمانية من إيران والمساعدات المقدمة من روسيا إلى تفاقم الدين العام المرتفع أصلاً والذي تضاعف خلال الفترة 2011 - 2014، وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الدين العام بلغ 100% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 مقابل 31% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2009.⁹⁵

- انخفض الإنتاج الزراعي كثيراً خلال الحرب؛ مما أسهم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وأدى ذلك -مقترناً مع انخفاض قيمة الليرة السورية- إلى تردي الأوضاع المعيشية للمقيمين داخل سورية. كما أضحت مستويات إنتاج الحبوب منخفضة، وتراوح إنتاج القمح بين نحو 2 و 2.5 مليون طن، وهو أقل بكثير من المتوسط المعتاد الذي يتراوح بين نحو 3.5 و 4 ملايين طن.⁹⁶

- تسبب تدمير البنية التحتية أو الإضرار بها في حدوث اضطراب شديد في قطاع الكهرباء الذي لم يكن يستطيع تلبية احتياجات البلاد في أوقات ذروة الطلب، علماً بأن طاقة التوليد في سورية كانت تبلغ 7500 ميغاواط. كما شمل تقييم الأضرار لقطاع الطاقة البنية التحتية للطاقة التي توفر للمدن الست قرابة 70% من الكهرباء المولدة من الشبكة، وغطى كلاً من محطة الكهرباء والمحطة الفرعية وبرج النقل.

- كان قطاع الإسكان القطاع الأشد تضرراً في هذه المدن الست. فحتى آذار 2016، تم تدمير ما يُقدَّر بنحو 20% من إجمالي المنازل في حلب، ودرعا، وحماة، وحمص وإدلب تدميراً كاملاً، مع الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من الوحدات السكنية المدمرة كلياً كانت في حمص وإدلب. كما تضرر نحو 34% من الوحدات السكنية بشكل جزئي، مع تركّز العدد الأكبر من الوحدات السكنية المدمرة جزئياً في حلب. ويُقدَّر إجمالي أضرار قطاع الإسكان في المدن الست بنحو 5 مليارات دولار مع التنبيه إلى أن هذه القيمة ربما تكون أقل من مستواها الحقيقي؛ بسبب الأسعار التي تم استخدامها في التقدير.

⁹⁵ المرجع السابق، ص 19.

⁹⁶ المرجع السابق، ص 26.

- أما خسائر قطاع النقل؛ فتمثلت في الأضرار المباشرة التي لحقت بنحو 2.2% من إجمالي الطرق داخل المدن في كل من حلب، ودرعا، وحماة، وحمص، وإدلب، واللاذقية. ومن بين هذه الطرق تضررت الطرق الرئيسية بالقدر الأكبر، وإن كان التأثير الواقع على وظيفة الطرق يتجاوز نطاق الضرر المباشر ليشمل الطرق ذاتها. وتتركز الغالبية العظمى من الأضرار المقدّرة في حلب بقرابة 49.4% من الإجمالي، فيما حلّت حمص في المرتبة الثانية؛ إذ تشكل الأضرار الحاصلة فيها 18% من الإجمالي.

- تكبّد قطاع المياه والصرف الصحي أضراراً كبيرة؛ حيث كان يوجد قبل الحرب 260 أصلاً من أصول خدمات المياه والصرف الصحي تراوحت بين خزانات مياه ومرافق معالجة وسدود في مدن حلب، ودرعا، وحماة، وحمص وإدلب، واللاذقية أصيب 23.8% منها بأضرار معظمها في أبراج المياه، وتكبّدت حلب ودرعا القدر الأكبر من الأضرار بما يشكل 49% و 27% من إجمالي الأضرار المقدّرة على التوالي. ورغم عدم تضرر الكثير من مرافق البنية التحتية؛ فإن الحد من قدرتها على أداء وظائفها مثّل مشكلة كبيرة. وكذلك تأثرت الخدمات أيضاً بسبب اعتماد مرافق البنية التحتية للمياه على البنية التحتية للكهرباء، لاسيما في حلب؛ حيث خفّض سد تشرين الذي كان يوفر 60% من كهرباء المدينة فترات التشغيل لمحطات الضخ، وحدّ من إمكانية حصول المنازل على المياه النظيفة والكهرباء.⁹⁷

- شملت أضرار قطاع الرعاية الصحية كلاً من البنية التحتية الطبية المتضررة، والنقص الحاصل في المستلزمات والأدوية، ونقص العاملين في مجال الرعاية الصحية. فمن أصل 780 منشأة صحية، تتراوح بين مستشفى وصيدلية، موجودة في مدن حلب، ودرعا، وحماة، وحمص، وإدلب، واللاذقية، لحقت الأضرار بقرابة 302 منشأة منها- أي بنسبة 40%- أو تم تدميرها كلياً، وتكبّدت حلب القدر الأكبر من الأضرار بما يشكل 48.4% من إجمالي الأضرار المقدّرة.

- كذلك عانى قطاع التعليم من انتكاسة كبيرة وخسر معظم ما حققه من تقدّم ملحوظ تجاه الاقتراب من الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2015؛ إذ كانت توجد 1417 مؤسسة تعليمية، بدءاً من رياض الأطفال وصولاً إلى

⁹⁷ المرجع السابق، ص 25.

الجامعات، في مدن حلب، ودرعا، وحماة، وحمص، وإدلب، واللاذقية، ولحق الضرر بنحو 14.8% من هذه المؤسسات ولاسيما المدارس الابتدائية والثانوية، كما تكبدت حلب ودرعا النصيب الأكبر من هذه الأضرار بنسبة 46% و45% من إجمالي الأضرار المقدّرة على التوالي. كما أدت الحرب إلى تحويل العديد من المدارس إلى مراكز إيواء للنازحين، فبحسب معلومات صادرة عن وزارة التربية السورية تحولت قرابة 243 مدرسة في أرجاء البلاد إلى مراكز إيواء.

يوضح الجدول رقم (1) الخسائر والتكاليف التي تحملها الاقتصاد السوري بمختلف قطاعاته بالأسعار الجارية لعام 2016 وكذلك بالأسعار الثابتة لعام 2007، ولكن لصعوبة تقدير هذه الخسائر؛ تمّ تقديرها ضمن مجالات بحدود دنيا وحدود عليا أدرجت في هذا الجدول.

الجدول رقم (1): الأضرار التقديرية بالأسعار الثابتة والجارية

التكلفة بالأسعار الثابتة (2007)	التكلفة بأسعار (2016) الجارية	
بملايين الدولارات	بملايين الدولارات	
91 – 74	530 – 422	الزراعة
1,500 – 1,100	8,500 – 6,100	الطاقة
4,900 – 4,100	28,000 – 22,800	الإسكان
156 – 127	891 – 752	النقل
69 – 56	394 – 320	المياه والصرف الصحي
390 – 320	2,200 – 1,800	البنية التحتية للرعاية الصحية
215 – 195	1,200 – 1,100	البنية التحتية للتعليم

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي، وتقرير تقييم الأضرار والاحتياجات لعام 2014 والتحديث اللاحق في آذار 2016

أما الخسائر الحاصلة في البنية التحتية لقطاع التعليم والإسكان والصحة؛ فهي موضحة في الجدول التالي (رقم 2) والذي يبين عدد الوحدات التابعة لهذه القطاعات التي تضررت بشكل كلي أو جزئي.

الجدول رقم (2): تقدير الأضرار في المدن الست وثلاثة قطاعات محددة

الوحدات المتضررة جزئياً	الوحدات المدمرة كلياً	
		التعليم
19	1	رياض أطفال
70	10	مدارس ابتدائية
38	8	مدارس ثانوية
15	3	مدارس ابتدائية وثانوية
11	7	مدارس مهنية
6	1	كليات/جامعات
		الإسكان
141,104	39,607	مبانٍ سكنية
21,856	9,144	مساكن شعبية
98	32	فيلات
1,843	551	دور عربية تقليدية
86	38	منازل ريفية
18	9	منازل زراعية
7	2	فنادق
		الصحة
56	7	مستشفيات خاصة
8	4	مستشفيات عامة
8	1	مراكز طبية عامة
115	4	مراكز طبية خاصة
5	1	مركز طبية متخصصة
3	0	نقاط طبية
2	1	عيادات طبية شاملة
50	24	صيدليات/مستوصفات

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي، وتقرير تقييم الأضرار والاحتياجات لعام 2014، والتحديث اللاحق في آذار 2016

ثانياً: واقع رأس المال البشري والخسائر التي تكبدها خلال هذه الفترة

يمكن توضيح تداعيات الحرب على رأس المال البشري جراء الحرب في سورية من خلال ثلاثة جوانب هي: الهجرة، والتعليم، والصحة. فيما يلي تفصيل للخسائر المتحققة في هذه الجوانب:

✓ الهجرة: ثمة صعوبة كبيرة في الحصول على أرقام وبيانات موثوقة منذ بدء الأزمة؛ لكن من الممكن أن نصل إلى صورة تقريبية من خلال التصريحات التي تصدر من الجهات الرسمية. فعلى سبيل المثال؛ قدرت وزارة التعليم العالي نسبة المغتربين الذين هم بحكم المستقلين أو المفصولين من الخدمة من أعضاء الهيئة التدريسية وسطياً بما لا يتجاوز 16.3% مع اختلاف النسبة من جامعة إلى أخرى، ومن كلية إلى أخرى ضمن نفس الجامعة، وهذه النسبة مقبولة في الأنظمة السارية التي تسمح بغياب 20% من أعضاء الهيئة التدريسية.⁹⁸ تشير الأرقام التالية إلى الكفاءة العلمية للاجئين السوريين الذين تقدموا بطلبات للحصول على اللجوء في ألمانيا عام 2015:⁹⁹

• 22% تحصيلهم أكاديمي.

• 24.7% حصلوا على الشهادة الثانوية.

• 29.8% حصلوا على الشهادة المتوسطة.

• 19% حصلوا على تعليم أساسي دون شهادة.

• 4.5% ليس لديهم أي تحصيل علمي.

✓ الصحة: خسر القطاع الصحي نسبة كبيرة من كوادره؛ مما أدى إلى نقص الخدمات الطبية المقدمة خلال الحرب؛ حيث تشير التقديرات الصادرة عن النقابات المعنية إلى هجرة قرابة ثلث الأطباء وخمس الصيادلة، وكشف مصدر في نقابة أطباء ريف دمشق عن مغادرة 800 طبيب من أصل 2000 بسبب الأزمة والحرب،

⁹⁸ حفيان، وائل، (هجرة الكفاءات والعقول من المسؤول عنها؟)، مقال منشور على

الرابط: <https://jouhina.com/magazine/print.php?id=3554>، تاريخ الدخول إلى الموقع 14/8/2019

⁹⁹ المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF)، تحليل موجز، العدد رقم 4، 2016، ص 7.

وبين أن عدد الأطباء المغادرين على مستوى البلد طيلة مدة الأزمة قد تجاوز 7 آلاف طبيب، منهم 382 من دمشق وحدها.¹⁰⁰ أدى هذا التغير إلى ارتفاع متوسط عدد السكان لكل طبيب بشكل كبير في سنوات الحرب من 623 مواطناً لكل طبيب عام 2010 إلى 730 مواطناً لكل طبيب عام 2015؛ ذلك بسبب الهجرة الواسعة للأطباء خارج سورية التي فاقت في معدلاتها معدل هجرة السكان؛ مما يفسّر جزئياً، إلى جانب ظروف الحرب الأخرى، انخفاض العمر المتوقع عند الولادة بين الرجال والنساء.

✓ التعليم: انخفضت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي من 98.4% في عام 2011 إلى 70% في عام 2013، وأثر النزاع بصورة أكبر في تعليم الإناث، لا سيما في المرحلتين الثانوية والعالية. حيث بينت المذكرة الإخبارية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" أن عام 2016 هو الأسوأ لأطفال سورية، وأشارت إلى أن نحو 2.7 مليون طفل بين سن الخامسة والسابعة عشر لا يذهبون إلى المدارس، بينهم 600 ألف طفل لاجئ، وأن 1.3 مليون طفل آخرين معرضون لخطر التسرب. أما فيما يتعلق بجودة التعليم العالمي؛ فحسب مؤشر جودة التعليم العالمي الذي صدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) للعام الدراسي 2017 - 2018، والذي شمل قرابة 140 دولة يرتبها وفق 12 معياراً رئيساً وقرابة 40 معياراً فرعياً، كانت سورية خارج هذا التصنيف.¹⁰¹ رغم أن المعايير التي يعتمد عليها هذا المؤشر هي معايير دقيقة ومحددة بأسس علمية وتربوية وتعليمية رصينة ذات أهمية كبيرة؛ إذ إنها تُقدم معلومات تفصيلية ودقيقة عن واقع سير العملية التعليمية في الدول التي يغطيها المؤشر، وتشمل: المؤسسات، البنية التحتية، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم الجامعي والتدريب، بيئة الاقتصاد الكلي، كفاءة سوق العمل، تطوير سوق المال، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق، الابتكار، تطور الأعمال، وكفاءة أسواق السلع.

¹⁰⁰ حفيان، وائل، مرجع سبق ذكره.

¹⁰¹ داود، صفوان، (لماذا سوريا خارج تصنيف جودة التعليم العالمي؟)، مقال منشور على الرابط: <https://salonsyria.com/> لماذا سوريا - خارج تصنيف جودة التعليم - الXVWV--gzbIW/#، تاريخ الدخول إلى الموقع 14/8/2019

وخلال الأزمة الراهنة والمتمثلة في انتشار فيروس كوفيد 19 وما سببه من انقطاع حوالي 4.2 مليون طالب عن التعليم في سورية بمختلف مراحله¹⁰²؛ قامت وزارة التربية بالاياعاز لكافة مديرياتها بضرورة الاستفادة من الميزات التي توفرها شبكات التواصل الاجتماعي مثل الواتساب أو الفيسبوك أو الانستغرام، بالإضافة إلى الإذاعة والتلفزيون التي تعد من الأدوات الهامة أيضاً في توسيع إطار التعلم عن بعد. إذ لا يقتصر التعلم عن بعد على استخدام الإنترنت فقط، ولكنه ينطوي على تعلم يعتمد على مجموعة متنوعة من الوسائط التي تكفل وصوله إلى أكبر عدد ممكن من الطلاب. لكن نتيجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب والعقوبات المفروضة على سورية والتي أرخت بظلالها على المجتمع السوري؛ لم تتوفر القدرة لدى شريحة واسعة من الطلاب للوصول إلى تلك الوسائل التي قامت بتوفيرها الوزارة.

¹⁰² Saavedra, Jaime, World bank blogs <https://blogs.worldbank.org/ar/education/educational-challenges-and-opportunities-covid-19-pandemic>, Date Of Surf 7/6/2020

المبحث الثاني: الدراسة العملية

سيتم بدايةً تحديد المتغيرات التي تم بحثها في هذه الدراسة، إضافة إلى مصادر البيانات الخاصة بهذه المتغيرات. حيث يتضمن الجانب العملي من هذه الدراسة مجموعتين من المتغيرات التفسيرية هما: المتغيرات الاقتصادية ويمثلها (إجمالي تكوين رأس المال الثابت والانفتاح الاقتصادي) والمتغيرات الاجتماعية ويمثلها (مؤشر التنمية البشرية، معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي، العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل التحضر) بوصفها محددات للنمو الاقتصادي الذي اعتمد كمتغير تابع. ويبين الجدول التالي المتغيرات المحددة للنمو الاقتصادي وطبيعة تأثيرها المتوقع.

الجدول رقم (3): المتغيرات التي تمت دراستها لمحاولة صياغة النموذج

المتغيرات	المتغيرات التفسيرية	طبيعة الأثر المتوقع	الرمز المستخدم في الدراسة
المتغيرات الاقتصادية	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	إيجابي	GR_FIX
	مؤشر الانفتاح الاقتصادي	إيجابي	TR
المتغيرات الاجتماعية	مؤشر التنمية البشرية	إيجابي	HDI
	معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي	إيجابي	GR_TERT
	العمر المتوقع عند الولادة	إيجابي	LEX
	معدل التحضر	إيجابي	POP_UR

المصدر: أعد من قبل الباحث

فيما يلي توضيح لمضمون هذه المتغيرات التي تم جمعها من قاعدة بيانات مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي:¹⁰³

- العمر المتوقع عند الولادة: يشير متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى عدد السنوات التي سيعيشها المواليد الجدد إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة وقت ولادته كما هي طوال حياته.

¹⁰³ The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, <http://www.sesric.org/oicstat.php>, date of surf 15/9/2019

- معدل التحضر: يشير معدل التحضر إلى التحول السكاني من المناطق الريفية إلى الحضرية، ويقاس بنسبة السكان القاطنين في المناطق الحضرية في دولة ما إلى مجموع سكان هذه الدولة.
- معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم العالي: نسبة جميع الطلاب المسجلين في الجامعات بصرف النظر عن العمر، إلى الفئة العمرية النظرية في مدارس التعليم العالي.
- مؤشر التنمية البشرية: هو مقياس موجز لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسة للتنمية البشرية (تم توضيحه سابقاً في الفصل الأول - المبحث الأول)
- إجمالي تكوين رأس المال الثابت: ويتضمن تحسينات للأراضي (الأسوار والخنادق والمصارف وما إلى ذلك)، شراء المعدات والآلات، وبناء الطرق والسكك الحديدية وما شابه ذلك، إنشاء المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن السكنية الخاصة والمباني التجارية والصناعية. وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام 1993؛ فإن صافي الاستحواذ على الأشياء الثمينة يعد أيضاً تكويناً رأسمالياً. البيانات مأخوذة بالأسعار الثابتة 2010 دولار أمريكي.
- مؤشر الانفتاح الاقتصادي: وهو عبارة عن نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- تم تعريف متغير CR: وهو عبارة عن متغير صوري يمثل الأزمة التي تعرضت لها سورية منذ عام 2011، يأخذ القيمة (0) في السنوات الممتدة خلال الفترة (1985-2010) والقيمة (1) خلال باقي فترة الدراسة والمتمثلة بالفترة (2011-2017).

أما المتغير التابع في هذه الدراسة، فيمثله معدل النمو السنوي للناتج المحلي، وتم احتسابه على أنه نسبة مئوية من التغير في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين عامين متتاليين.

تم اختيار هذه المتغيرات بعد الإطلاع على الدراسات السابقة؛ حيث تمت دراسة متغيري العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل الالتحاق بالتعليم العالي في الدراسة التي أجراها (وعيل، 2014) على كل من الجزائر، ومصر، والسعودية التي لاحظ فيها: أن الدول الثلاث تشترك في عدم وجود أثر معنوي لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، أما بالنسبة لتكوين رأس المال الثابت فقد وضح (دهان، 2010) الأثر الإيجابي له في النمو

الاقتصادي، بينما بيّنت دراسة (سبكي، 2014) عدم وجود علاقة بين تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي. وبالانتقال إلى معدل الانفتاح الاقتصادي؛ فقد تمت دراسته في دراسة (بركة، 2014) التي بينت وجود أثر سلبي له في الأجلين القصير والطويل في إنتاجية العمل مقاسة بنصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي المعتمد في حساب النمو الاقتصادي، ومؤشر معدل التحضر الذي ورد في دراسة (Eiben & Kurry, 2013) التي أكدت على وجود أثر إيجابي له في إنتاجية العمل ومنه في النمو الاقتصادي.

أولاً: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

يعد التحليل الوصفي للبيانات أول مراحل التحليل الإحصائي، ويستخدم لوصف الخصائص الإحصائية للمتغيرات. حيث يهدف هذا التحليل لمعرفة مقاييس النزعة المركزية وأهمها المتوسط الحسابي، بالإضافة لمعرفة بعض مقاييس التشتت التي تساعد في قياس مدى انحراف المشاهدات عن القيمة المتوقعة لها أو عن وسطها الحسابي من خلال ما يسمى بالتباين والانحراف، وفي قياس مدى تباعد هذه القيم وتجانسها مع بعضها البعض. كما يوضح هذا التحليل أهم خصائص توزيع بيانات المتغيرات محل الدراسة باستخدام مقياس الالتواء الذي يعد أكثر دقة في تعرف خصائص توزيع قيم المتغير المدروس. وتم إدراج الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة في الجدول التالي رقم (4):

الجدول رقم (4): الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة

	المتوسط	الوسيط	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	الالتواء
Gr	0.016221	0.050239	0.134703	-0.26339	0.093759	-1.71648
gr_fix	7.03E+09	6.23E+09	1.26E+10	3.32E+09	2.58E+09	0.649
gr_tert	21.43847	17.84	42.68	12.34	8.970412	1.321235
Hdi	0.583675	0.58	0.65	0.52	0.043054	0.098464
Lex	71.75	71.71	74.43	68.51	1.714118	-0.01017
pop_ur	51.65848	51.95	55.6	47.89	2.30869	-0.0628
Tr	63.69242	64.99	80.13	33.51	10.92441	-1.13413

المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج Eviews 10

يبين الجدول رقم (4) ما يلي:

- بلغ الحد الأعلى لمعدل النمو الاقتصادي (0.1347) عام 1992 في حين وصلت معدلات النمو حدها الأدنى (-0.26339) في عام 2012، كما أنّ شكل التوزيع البياني لهذه النسب لا يخضع للتوزيع الطبيعي بل هو ملتو نحو اليسار ويعكس تشتتاً كبير نسبياً للبيانات.
- في حين بلغ الحد الأعلى لإجمالي تكوين رأس المال الثابت (12600) مليون دولار أمريكي عام 2010 في حين بلغ الحد الأدنى (3320) مليون دولار عام 1989، كما يظهر شكله البياني أن قيمه لا تخضع للتوزيع الطبيعي بل هو ملتو نحو اليمين.
- يبين الجدول السابق أيضاً معدل الالتحاق بالتعليم العالي بحد أعلى (42.68) عام 2015 في حين بلغ الحد الأدنى (12.34) عام 2002، كما أنّ شكل التوزيع البياني لهذه النسب لا يخضع للتوزيع الطبيعي وإنما ملتو نحو اليمين.
- وفي الفترة المدروسة نفسها بلغ الحد الأعلى لدليل التنمية البشرية (0.65) وتحقق على مدار 3 سنوات (2007-2008-2009)، في حين وصل حده الأدنى (0.52) في عامي (1985-1986)، كما أن شكل توزع قيم هذا الدليل لا يخضع للتوزيع الطبيعي.
- بلغ العمر المتوقع عند الولادة حده الأعلى (74.43) سنة في عام 2005 وكان الحد الأدنى له (68.51) سنة وذلك في عام 1985، كما أظهر الشكل البياني أن قيمه لا تخضع للتوزيع الطبيعي.
- بلغ متوسط معدل التحضر (51.65) % بتشتت قدره (2.3) %، وبلغ حده الأعلى (55.6) % في عام 2010 وحده الأدنى (47.89) % في عام 1985، كما بيّن شكل توزّع هذه النسب أنها لا تخضع للتوزيع الطبيعي.
- أما معدل الانفتاح الاقتصادي، فقد بلغ حده الأعلى (80.13) عام 2005 وحده الأدنى (33.51) عام 1986، وقد خضعت قيم هذا المعدل للتوزيع الطبيعي.

ثانياً: اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة

يهدف هذا الاختبار إلى فحص استقرارية سلاسل المتغيرات مع مرور الزمن، حيث تم تطبيق اختبار ADF على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام طريقة هانسن¹⁰⁴ القائمة على إجراء الاختبار أولاً باستخدام النموذج التي يحتوي على ثابت واتجاه عام، وهو النموذج الأشمل، وفي حال عدم رفض فرضية العدم التي يقوم عليها يتم الانتقال لإجراء الاختبار الذي يحتوي ثابتاً فقط، وفي حال عدم رفض فرضية العدم يتم الانتقال للنموذج الثالث والأخير والذي لا يحتوي على ثابت أو اتجاه.

يبين الجدول رقم (5) نتائج تطبيق اختبار ADF على كافة السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة التي تشير إلى عدم استقرار هذه السلاسل في المستوى، واستقرارها بعد أخذ الفرق الأول لها باستخدام فترات إبطاء تمّ تحديدها بناءً على معيار (SIC)، وهذه النتائج تتسجم مع النظرية القياسية التي تفترض أنّ غالبية المتغيرات الاقتصادية الكلية غير ساكنة في المستوى، ولكنها تصبح ساكنة عند الفرق الأول.

الجدول رقم (5): نتائج اختبار جذر الوحدة ADF

المتغير	نوع السلسلة	بثابت واتجاه	بثابت ودون اتجاه	دون ثابت أو اتجاه	درجة التكامل
gr_fix	المستوى	-2.612004	-1.728219	-0.115924	I (1)
	الفرق الأول	*-4.31805	*-4.159569	-4.220245	
Tr	المستوى	-2.485521	-2.820491	0.274813	I (1)
	الفرق الأول	*-7.998979	*-7.387477	*-7.294788	
Hdi	المستوى	0.076244	-1.658722	0.006869	I (1)
	الفرق الأول	** -4.045563	** -3.53103	*-3.588675	
gr_tert	المستوى	-0.588522	1.303404	2.419151	I (1)
	الفرق الأول	** -4.088376	*-4.133789	*-3.802945	
Lex	المستوى	0.707461	-1.810984	-0.661149	I (1)
	الفرق الأول	*-11.46983	-1.088343	-1.538897	
Pop_ur	المستوى	-1.297055	-1.461295	1.377094	I (1)
	الفرق الأول	-2.276166	-2.276166	** -2.271378	

المصدر: أعد من قبل الباحث بالاستناد لنتائج برنامج Eviews 10

فرضية العدم: وجود جذر الوحدة *، ** لا يوجد جذر وحدة عند مستوى دلالة 1%، 5% على التوالي

¹⁰⁴ Enders, Applied Econometric Time Series, 1995, p257

ثالثاً: بناء النماذج القياسية

تمت دراسة أثر المتغيرات السابقة التي كانت ساكنة من نفس المستوى في المتغير التابع ممثلاً بمعدل النمو الاقتصادي، وانتقاء أكثر النماذج معنوية وجودة في تفسير العلاقة التكاملية القائمة بين هذه المتغيرات والمتوافقة أيضاً مع المنطق الاقتصادي.

وتم لإنجاز ذلك وبعد التأكد من درجة تكامل متغيرات الدراسة تحديد فترات الإبطاء المناسبة؛ حيث تبين أن عدد فترات الإبطاء المثلى وبإجماع كافة المعايير المعتمدة هي فترة زمنية واحدة، وهي تتناسب مع حجم عينة الدراسة.

الجدول رقم (6): تحديد عدد فترات الإبطاء لنماذج الدراسة

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-1.807653	-1.776474	-1.822732	0.009461	NA	29.25234	0
-2.074601*	-2.012243*	-2.104759*	0.007137*	10.04975*	34.62376	1
-1.998500	-1.904964	-2.043737	0.007589	0.097846	34.67792	2

المصدر: أعد من قبل الباحث بالاستناد لنتائج البرنامج EvIEWS 10 ، * تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار

بعد الإطلاع على نتائج اختبار جذر الوحدة؛ نجد أن المنهجية الأفضل لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة وفقاً لأدبيات القياس الاقتصادي هي منهجية ARDL؛ حيث تعتمد هذه المنهجية في التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة على اختبار الحدود (Bounds Test)¹⁰⁵، تم اختبار عدة نماذج بهذه الأسلوب، وبناءً عليه تم اختيار أفضل أربعة نماذج لتقدير أثر تطور مؤشرات رأس المال البشري في نمو الاقتصاد السوري كما هو مبين في الجدول التالي:

¹⁰⁵ Frimpong, J. M. and Oteng-Abayie, E. F, Bounds Testing Approach: An Examination of Foreign Direct Investment, Trade, and growth Relationships, Garden City University College, Ghana, 2006, P6

الجدول رقم (7): نتائج اختبار الحدود لنماذج الدراسة

MODEL	FUNCTION	F-statistic	DECISION
1	Gr=f(Gr_fix,HDI,pop_ur,TR)	10.16866	Cointegration
Upper-Bound Critical Value at 1%		4.37	
Lower-Bound Critical Value at 1%		3.29	
2	Gr=f(Gr_fix,HDI,pop_ur,TR,CR)	10.61963	Cointegration
3	Gr=f(Gr_fix,Gr_tert,lex,TR,CR)	6.141647	Cointegration
4	Gr=f(Gr_fix,Gr_tert,lex,pop_ur,CR)	9.936882	Cointegration
Upper-Bound Critical Value at 1%		4.15	
lower-Bound Critical Value at 1%		3.06	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 10

بما أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لاختبار الحدود؛ فإنه يتم قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وذلك في النماذج الأربعة المعتمدة في الدراسة.

النموذج الأول: درس هذا النموذج أثر كل من تكوين رأس المال الثابت، ومعدل الانفتاح، ومؤشر التنمية البشرية، ومعدل التحضر في معدل النمو الاقتصادي

$$GR = f(gr_fix, Tr, Hdi, pop_ur)$$

وتأخذ هذه التوليفة الشكل التالي المدرج في الجدول رقم (8):

الجدول رقم (8): نتائج تقدير المعلمات طويلة الأجل للنموذج الأول

Variable	C	gr_fix	Hdi	pop_ur	Tr
Model 1	1.295779 (3.492491)*	1.61E-11 (2.028870)	0.972901 (2.519167)**	-0.037253 (-5.697662)*	-0.000794 (-0.903088)

المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج Eviews 10

الأرقام بين الأقواس تشير لإحصائية t المحسوبة

*, ** تشير لمعنوية المعلمة عند مستوى 1% ، 5% على الترتيب

تشير نتائج تقدير المعلمات طويلة الأجل للنموذج الأول إلى وجود مساهمة إيجابية لمجمل تكوين رأس المال الثابت ورأس المال البشري في النمو الاقتصادي، في حين كان أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي سالباً، ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة الواردات على الصادرات خلال معظم سنوات الدراسة؛ مما أدى إلى وجود عجز في الميزان التجاري انعكس على أداء الاقتصاد السوري. كما كان أثر معدل التحضر سالباً أيضاً في النمو الاقتصادي، وقد يرجع ذلك إلى التأثير المزدوج الذي يمكن أن يخلفه انتقال الأفراد من الأرياف إلى المدن، فأولهما يتمثل بانخفاض الإنتاج الزراعي وانعكاس ذلك بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي النمو الاقتصادي، ويتجلى ثانيهما بازدياد معدلات البطالة بين الشباب في المدن مما أدى إلى خروج القوى العاملة من دائرة الإنتاج.

يتم الانتقال إلى تقدير نموذج دالة النمو الاقتصادي في الأجل القصير وفقاً لمنهجية ARDL-ECM، وذلك بعد التأكد من أن متغيرات الظاهرة محل الدراسة متكاملة تكاملاً مشتركاً؛ حيث يتم استخدام هذا النموذج للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية؛ إذ إنه يفترض أن المتغيرات الاقتصادية تتجه في الأجل الطويل نحو الاستقرار أو التوازن، وأنه خلال ذلك قد تتحرف عن مسارها المتجهة إليه لأسباب مؤقتة، يتم تصحيحها من خلال هذا النموذج، وبسرعة مساوية لحد تصحيح الخطأ (ECM)، يأخذ نموذج تصحيح الخطأ لمتغيرات النموذج الأول الصيغة:

$$(GR) = \beta_0 + \sum_{i=1}^P \beta_{1i} D(GR_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{2i} D(grfix_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{3i} D(HDI_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{4i} D(popur_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{5i} D(TR_{t-1}) + \alpha ECT_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots(1)$$

حيث $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$ تشير لمعلمات الأجل القصير الديناميكية لعلاقة النمو الاقتصادي بمحدداته، وهي تشير باتجاه التوازن. في حين تشير α تشير لسرعة التكيف أو تصحيح الخطأ.

يظهر الجدول التالي نتائج التقدير المعادلة السابقة:

الجدول رقم (9): نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الأول

variable \ model	M ₍₁₎ =ARDL(2,1,0,2,0)
D(GR_FIX)	4.18E-11 (4.846692)*
D(POP_UR)	0.001220 (0.9570)
D(POP_UR(-1))	0.122453 (4.379622)*
ECT(-1)	-1.492427 (8.691296-)*
R-squared	0.842282
F-static	12.46100 {0.000001}*
DW-static	2.638994
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	4.581217 {0.0238}**
Jarque-Bera	1.301422 {0.521675}
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	2.134007 {0.0733}

المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج 10 Eviews

الأرقام بين () تشير لإحصائية t المحسوبة وبين { } تشير للقيمة الاحتمالية للاختبار المستخدم سواء f أو كاي
*, **, تشير لمعنوية المعلمة عند مستوى 1% ، 5% على الترتيب

كانت معلمة حد تصحيح الخطأ في النموذج سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 1%، وهذا يؤكد مساهمة حد تصحيح الخطأ في تفسير العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومحدداته، وقدرت قيمة هذه المعلمة بما يقارب 150% أي أنه يتم تصحيح اختلالات الأجل القصير والانتقال إلى الوضع التوازني طويل الأجل خلال ستة أشهر تقارباً، كما يلاحظ من نتائج الجدول أعلاه رقم (9) تجاوز النموذج مشكلة عدم ثبات التباين إلا أنه عانى من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي والتي قد تعود إلى وجود عوامل أخرى رئيسة تساهم في تفسير تطورات النمو الاقتصادي في

سورية، وبغية التخلص منها وتحسين التقديرات وزيادة دقة تقدير النموذج وتمثيله للواقع؛ سيتم الانتقال لتقييم نموذج ثانٍ يأخذ بعين الاعتبار الأزمة السورية والحرب التي تعرضت لها سورية كونها مشمولة ضمن فترة الدراسة.

النموذج الثاني: تم في هذا النموذج إضافة المتغير السوري CR إلى النموذج الأول، والذي يمثل فترة الأزمة في سورية التي بدأت عام 2011 بهدف زيادة جودة توفيق النموذج ودقة تمثيله للواقع السوري والتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي الملحوظة بين بواقي النموذج الأول.

$$GR = f(gr_fix, Tr, Hdi, pop_ur, CR)$$

وتأخذ هذه العلاقة الشكل التالي:

الجدول رقم (10): نتائج تقدير المعلمات طويلة الأجل للنموذج الثاني

Variable	C	gr_fix	Hdi	pop_ur	Tr	CR
Model 2	1.526903 (3.217486)*	1.46E-11 (1.534458)	1.825913 (2.686429)**	-0.051324 (-4.050553)*	-0.001072 (-1.018708)	0.055270 (1.189856)

المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج Eviews 10

الأرقام بين الأقواس تشير لإحصائية t المحسوبة

*, ** تشير لمعنوية المعلمة عند مستوى 1% ، 5% على الترتيب

بعد إدخال متغير الأزمة إلى النموذج الأول، أخذ نموذج تصحيح الخطأ لمتغيرات النموذج الثاني الصيغة التالية:

$$(GR) = \beta_0 + \sum_{i=1}^P \beta_{1i} D(GR_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{2i} D(grfix_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{3i} D(HDI_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{4i} D(popur_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{5i} D(TR_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{6i} D(CR_{t-1}) + \alpha ECT_{t-1} + \varepsilon_t \dots (2)$$

أدرجت نتائج تقدير المعادلة السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثاني

variable \ model	M ₍₂₎ =ARDL(1,2,0,2,0,1)
D(HDI)	2.075297 (3.246717)*
D(HDI(-1))	2.090162 (3.008167)*
D(TR)	-0.001596

	(0.1725)
D(CR)	0.053804 (1.245892)
D(CR(-1))	-0.142917 (-2.969127)*
ECT(-1)	-1.155916 (-7.689845)*
R-squared	0.824250
F-static	10.30560 {0.000007}*
DW-static	2.482920
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	2.016678 {0.1637}
Jarque-Bera	1.058565 {0.589027}
Heteroskedasticity Test: Breusch- Pagan-Godfrey	1.675217 {0.1559}

المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج Eviews 10

الأرقام بين () تشير لإحصائية t المحسوبة وبين {} تشير للقيمة الاحتمالية للاختبار المستخدم سواء f أو كاي
*,** تشير لمعنوية المعلمة عند مستوى 1% ، 5% على الترتيب

كانت معلمة حد تصحيح الخطأ في النموذج سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 1% وبلغت قيمتها 1.15، أي أن 115% من الاختلالات في الأجل القصير يتم تصحيحها سنوياً ليتحقق التوازن طويل الأجل خلال مدة تقل عن السنة. على الرغم من ذلك؛ تعرض النتائج المدرجة في الجدول (11) خلو النموذج الثاني من المشاكل القياسية؛ حيث تم قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود مشاكل قياسية في النموذج وذلك لأن القيمة الاحتمالية في الاختبارات الثلاثة (الارتباط الذاتي - التوزيع الطبيعي - ثبات التباين) كانت أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم. وبغية الحصول على نموذج تفصيلي أكثر لطبيعة أثر رأس المال البشري في النمو الاقتصادي؛ تم الانتقال إلى تقدير نموذج ثالث يتم فيه تحليل مؤشر رأس المال البشري إلى مكونيه الرئيسيين.

النموذج الثالث: تم فيه أخذ مؤشري رأس المال البشري الرئيسين (التعليم والصحة) بشكل منفصل عوضاً عن المؤشر المركب المستخدم في النموذجين السابقين (دليل التنمية البشرية)، وبشكل أكثر تحديداً تم أخذ معدل الالتحاق بالتعليم العالي ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، بالإضافة إلى معدل تكوين رأس المال الثابت ومعدل الانفتاح ومتغير الأزمة السورية.

$$GR = f (gr_fix, gr_tert, lex, Tr, CR)$$

وتأخذ هذه التوليفة الخطية الشكل التالي:

الجدول رقم (12): نتائج تقدير المعلمات طويلة الأجل للنموذج الثالث

Variable	C	gr_fix	gr_tert	Lex	Tr	CR
Model 3	1.359212 (1.340045)	1.36E-11 (1.363114)	0.008591 (2.932186)*	-0.025072 (-1.629657)	0.003729 (2.235742)**	-0.391414 (-5.574617)*

المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج Eviews 10

الأرقام بين الأقواس تشير لإحصائية t المحسوبة

*, ** تشير لمعنوية المعلمة عند مستوى 1% ، 5% على الترتيب

نلاحظ أن للتعليم العالي أثراً إيجابياً في النمو الاقتصادي وهذا يتوافق مع فرضيات البحث، أما العمر المتوقع عند الولادة فكانت قيمة معلمته سالبة، وهذا يخالف فرضيات البحث، ويمكن أن يعود ذلك إلى تراجع قيم هذا المؤشر من عام 2006 بسبب السياسة الاقتصادية المتبعة في فترة قبل الأزمة - المتمثلة بالتحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي- والتي أحالت نسبة كبيرة من الإنفاق الجاري على بند الخدمات الحكومية ممثلة بالصحة والتعليم وغيرها لصالح الإنفاق الاستثماري في القطاعات الصناعية والزراعية والإنتاجية وغيرها، مما أثر سلباً في النمو الاقتصادي.¹⁰⁶

يأخذ نموذج تصحيح الخطأ الثالث الصيغة التالية:

$$(GR_t) = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} D(GR_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{2i} D(grfix_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{3i} D(grtert_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{4i} D(lex_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{5i} D(Tr_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{6i} D(CR_{t-1}) + \alpha ECT_{t-1} + \varepsilon_t \dots (3)$$

¹⁰⁶ إسماعيل، يمامة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

ظهرت نتائج تقدير المعادلة السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الثالث

variable \ model	M ₍₃₎ =ARDL(1,2,1,1,2,2)
D(GR_FIX)	3.84E-11 (3.779695)*
D(GR_FIX(-1))	-2.48E-11 (-2.727131)*
D(GR_TERT)	0.002721 (0.720727)
D(LEX)	0.209014 (6.715732)*
D(TR)	-0.000598 (-0.510032)
D(TR(-1))	-0.002956 (-2.285509)**
D(CR)	0.080460 (1.609485)
D(CR(-1))	0.225480 (2.691825)*
ECT(-1)	-1.241636 (-7.688521)*
R-squared	0.877582
F-static	8.952334 {0.000043}*
DW-static	2.499534
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	2.396822 {0.1273}
Jarque-Bera	2.751062 {0.252705}
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	1.535887 {0.2039}

المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج 10 Eviews

الأرقام بين () تشير لإحصائية t المحسوبة وبين { } تشير للقيمة الاحتمالية للاختبار المستخدم سواء f أو كاي

*, ** تشير لمعنوية المعلمة عند مستوى 1% ، 5% على الترتيب

كانت معلمة حد تصحيح الخطأ في النموذج سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 1% وقدرت بـ 1.25 تقريباً، وهذا يعني أن الانتقال إلى الوضع التوازني طويل الأجل يستغرق ما يقارب التسعة أشهر بسرعة تصحيح تعادل 125% سنوياً. كما أظهرت نتائج الاختبارات التشخيصية المطبقة عليه والمدرجة في الجدول أعلاه رقم (13) خلو النموذج من المشاكل القياسية كمشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل ومشكلة عدم ثبات التباين.

النموذج الرابع: في هذا النموذج تم استبدال معدل الانفتاح المدرج في النموذج الثالث بمعدل التحضر؛ ليصبح على النحو التالي:

$$GR = f(gr_fix, gr_tert, lex, pop_ur, CR)$$

جاءت نتائج تقدير هذه العلاقة على النحو التالي:

الجدول رقم (14): نتائج تقدير المعلمات طويلة الأجل للنموذج الرابع

Variable	C	gr_fix	gr_tert	Lex	Pop_ur	CR
Model 4	0.857 (1.453406)	1.77E-11 (1.962797)	-0.003306 (-0.833782)	0.018233 (1.360226)	-0.043576 (-3.123696)*	0.197354 (1.727113)

المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج Eviews 10

الأرقام بين الأقواس تشير لإحصائية t المحسوبة

*, **, تشير لمعنوية المعلمة عند مستوى 1% ، 5% على الترتيب

يُلاحظ أن معدل التحضر كان أثره في معدل النمو الاقتصادي سالباً، ويمكن أن يعود ذلك إلى الأثر السلبي للهجرة من الأرياف إلى المدن في تراجع مستويات الزراعة والصناعات القائمة عليها وزيادة الضغط السكاني في المدن، وما يترتب عليه من زيادة في معدلات البطالة وانخفاض الإنتاجية. كما تبين نتائج تقدير هذا النموذج بوجود أثر إيجابي للعمر المتوقع عند الولادة في النمو الاقتصادي بما يتوافق مع فرضيات البحث على عكس معدل الالتحاق بالتعليم العالي، ويمكن تفسير ذلك بعدة أسباب منها:¹⁰⁷ (1) انخفاض متوسط عدد سنوات الدراسة التي يتلقاها الأفراد مقارنة مع الدول

¹⁰⁷ بركة، آلاء، مرجع سبق ذكره، ص111

الأخرى، (2) عدم وجود حوافز للطلاب لإتمام الدراسة ممّا يؤدي لزيادة معدلات التسرب من المدارس والالتحاق بالعمل، (3) انخفاض العائد على الاستثمار في التعليم؛ حيث قُدِّر في سورية بـ 1% أو أقل في حين يصل في الدول المتقدمة إلى 10%.

يأخذ نموذج تصحيح الخطأ الرابع الصيغة التالية:

$$(GR) = \beta_0 + \sum_{i=1}^P \beta_{1i} D(GR_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{2i} D(grfix_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{3i} D(grtert_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{4i} D(lex_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{5i} D(popur_{t-1}) + \sum_{i=1}^{q1} \beta_{6i} D(CR_{t-1}) + \alpha ECT_{t-1} + \varepsilon_t \quad (4)$$

يبين الجدول التالي نتائج تقدير هذه المعادلة والاختبارات القياسية التشخيصية المطبقة على هذا النموذج:

الجدول رقم (15): نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنموذج الرابع

variable \ model	M ₍₄₎ =ARDL(2,2,2,1,1)
D(GR(-1))	0.289635 (2.975519)*
D(GR_FIX)	5.74E-11 (8.124780)*
D(GR_FIX(-1))	-2.15E-11 (-2.575112)**
D(GR_TERT)	-0.008829 (-2.772032)**
D(GR_TERT(-1))	-0.019312 (-4.766883)*
D(LEX)	-0.689024 (-7.621797)*
D(LEX(-1))	0.629757 (7.451209)*
D(POP_UR)	0.149667 (6.267209)*
D(CR)	0.469497 (9.274840)*
ECT(-1)	-1.653315 (-9.868204)*
R-squared	0.917056

F-static	12.03720 {0.000009}*
DW-static	2.287813
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	1.660010 {0.2280}
Jarque-Bera	0.817042 {0.664633}
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	0.975425 {0.5189}

المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج Eviews 10

الأرقام بين () تشير لإحصائية t المحسوبة وبين {} تشير للقيمة الاحتمالية للاختبار المستخدم سواء f أو كاي
*, **, تشير لمعنوية المعلمة عند مستوى 1% ، 5% على الترتيب

كانت معلمة حد تصحيح الخطأ في النموذج سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 1%، وقدرت قيمة هذه المعلمة بـ 1.65، أي أن سرعة تصحيح الخطأ تبلغ في هذا النموذج 165% ويتم الوصول إلى الوضع التوازني طويل الأجل خلال فترة زمنية أقل من ستة أشهر. كما يلاحظ من النتائج أعلاه المدرجة في الجدول رقم (15) خلو النموذج من المشاكل القياسية التي سبق ذكرها في النماذج السابقة.

خاتمة الفصل:

ناقش هذا الفصل الواقع الاقتصادي السوري وواقع رأس المال البشري فيه ضمن فترة الدراسة الممتدة بين عامي (1985-2017) بعد تقسيمها إلى الفترتين التاليتين:

1- فترة ما قبل الأزمة (1985-2010): حيث تمت الإشارة إلى رعية الاقتصاد السوري في هذه الفترة والوفورات التي تحققت خلالها، إضافة إلى تسليط الضوء على واقع قطاعي الصحة والتعليم ومدى تطورهما واستفادتهما من هذه الوفورات. كما تم استعراض موضوع نزيف رأس المال البشري الذي حدث نتيجة الهجرة وتحليل الآثار المترتبة على ذلك.

2- فترة بدء الأزمة وحتى آخر عام من الدراسة (2011-2017): تمت مناقشة التداعيات الاقتصادية للأزمة على بعض المؤشرات الكلية ضمن حدود البيانات المتاحة، ثم الانتقال إلى التكلفة التي تكبدتها بعض القطاعات والأضرار التي لحقت بها، وصولاً إلى مكوني رأس المال البشري المدروسين (الصحة والتعليم)؛ إذ تم تسليط الضوء على التراجع الكبير الذي لحق بهما كماً ونوعاً.

بعد ذلك؛ تم الانتقال إلى الدراسة العملية التي بدأت بتعريف متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها، ثم نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية وبناء النماذج القياسية ومناقشة نتائجها. حيث بينت نتائج النماذج المقطرة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي من جهة ومحدداته قيد الدراسة والتي تمثل أهمها في مؤشرات رأس المال البشري المعتمدة في هذه الدراسة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

1- بينت تجارب الدول -التي استعرضها البحث- مساهمة الاستثمار في رأس المال البشري بشكل إيجابي في تحقيق المعدلات المرجوة من النمو الاقتصادي لا سيما في تلك الدول التي مرت بمرحلة إعادة إعمار بعد خروجها من أزماتها؛ حيث مثل الاستثمار في هذا المجال محوراً مهماً ودعامة أساسية من دعائم نهضتها وتطورها.

2- بينت الدراسة وجود آثار متباينة للتغيرات الحاصلة في مكونات رأس المال البشري (الصحة والتعليم) في نمو الاقتصاد السوري من خلال ما يأتي:

- بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة -بوصفه مؤشر عن مركب الصحة- كان تأثيره سالباً، وهو ما يخالف فرضيات البحث، ويمكن عزو ذلك إلى تراجع قيم هذا المؤشر من عام 2006 نتيجة للسياسة الاقتصادية المتبعة في الفترة التالية لذلك العام وحتى بدء الأزمة - التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي- والتي أحالت نسبة كبيرة من الإنفاق الجاري المخصص للخدمات الحكومية ممثلة بالصحة والتعليم وغيرها لصالح الإنفاق الاستثماري في القطاعات الصناعية والزراعية الإنتاجية وغيرها؛ مما أثر سلباً في النمو الاقتصادي.

- كان تأثير معدل الالتحاق بالتعليم العالي في النمو الاقتصادي سلبياً، ويمكن تفسير ذلك بعدة أسباب منها:

- انخفاض متوسط عدد سنوات الدراسة التي يتلقاها الأفراد مقارنة مع الدول الأخرى.
- عدم وجود حوافز للطلاب لإتمام الدراسة، مما يؤدي لزيادة معدلات التسرب من المدارس والالتحاق بالعمل.

- انخفاض العائد على الاستثمار في التعليم، حيث قُدِّر في سورية بـ 1% أو أقل في حين يصل في

الدول المتقدمة إلى 10%.

3- كان تأثير معدل التحضر سالباً في النمو الاقتصادي، وذلك للتأثير المزدوج الذي يمكن أن يخلفه انتقال الأفراد

من الأرياف إلى المدن، فأولهما يكون بانخفاض الإنتاج الزراعي وانعكاس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي

وبالتالي على النمو الاقتصادي، وثانيهما يتجلى بازدياد معدلات البطالة بين الشباب في المدن مما أدى إلى

خروج القوى العاملة من دائرة الإنتاج.

مناقشة الفرضيات

الفرضية	التحقق	النتيجة
شكل الاستثمار في رأس المال البشري مكوناً أساسياً من مكونات إعادة إعمار الدول الخارجة من الأزمات.	مقبولة كلياً	ساهم مركبي الصحة والتعليم بوصفها أهم مكونات رأس المال البشري إيجاباً في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول الخارجة من الأزمات
أثر الاستثمار في مكون التعليم بوصفه أحد مكونات رأس المال البشري بشكل إيجابي في تحفيز نمو الاقتصاد السوري.	مقبولة جزئياً	كان الأثر إيجابياً ومعنوياً لمعدل الالتحاق بالتعليم العالي في النمو الاقتصادي في النموذج الثالث، وسلبياً وغير معنوي إحصائياً في النموذج الرابع.
ساهم الاستثمار في مكون الصحة بوصفها إحدى مكونات رأس المال البشري في تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية محفزة لعملية النمو الاقتصادي في سورية.	مقبولة جزئياً	كان الأثر سلبياً وغير معنوي إحصائياً لمعدل العمر المتوقع عند الولادة في النمو الاقتصادي في النموذج الثالث، وإيجابياً وغير معنوي في النموذج الرابع

ثانياً: التوصيات

لا يمكن أن يتم تطوير اقتصاد حديث دون تخطيط عام للمستقبل، فالمستقبل يصنعه الحاضر، والحاضر هو وليد الماضي؛ ولذا لابدّ من تطوير الحاضر نحو أهداف كبيرة مستقبلية مستدامة. وعليه؛ ومن خلال التحليل الذي تم في هذه الدراسة، يمكن التوصية بما يلي:

1- دعم الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ولاسيما التي تخص تطوير مجالات الصحة والتعليم، وتقديم ما يتطلبه ذلك من توفير مراكز للأبحاث والدراسات مزودة بالأجهزة والمختبرات وكل متطلبات الإبداع، وزيادة مخصصات هذه المراكز من الاعتمادات المالية بما يضمن توسيع نطاق التجربة، ونقل ما يتم التوصل إليه من نتائج إلى حيز التطبيق.

2- إعادة هيكلة القطاعات التعليمية وربطها بسوق العمل بما يخدم عملية النهوض بالتنمية التقنية والاقتصادية المستدامة المرجوة، وذلك باتخاذ تدابير بعيدة المدى، من أهمها:

- الاهتمام بتطوير مؤشرات التعليم النوعية وليس الكمية فحسب، وذلك بإجراء حصر دقيق للاحتياجات القائمة والمستقبلية في كافة الأنشطة النوعية لسوق العمل، وتصميم مناهج التعليم وفقاً لذلك وبما يتناسب مع التطورات العالمية وما تتيحه من فرص وتقرضه من تحديات.
- رفع كفاءات قوة العمل الحالية من خلال فرض التأهيل والتدريب المستمر لمواكبة التطورات والمتطلبات السريعة لسوق العمل في المعارف والتطبيقات.
- محاولة قياس أثر التعليم والتدريب المنجز في كل مرحلة لتعرف مدى الاستفادة الفعلية من تعليم الموارد البشرية وتأهيلها، ويمكن إنجاز ذلك من خلال متابعة الخريجين بعد مباشرتهم الأعمال التي تم تأهيلهم لممارستها، والأخذ بالنتائج في تقييم مناهج التعليم وبرامج التدريب وتطويرها وتدارك سلبياتها.

3- إعادة النظر في هيكل القطاع التعليمي في الأجلين القصير والطويل، بهدف التغلب على الآثار السلبية التي أفرزها انتشار فيروس كوفيد 19 وتلافياً لأخطار وأزمات مستقبلية من هذا النوع، والاستفادة من هذه التجربة

في العودة إلى تحسين التعلم بوتيرة أسرع وبنية أقوى وأقدر على مواجهة الأزمات والتخفيف من حدة تداعياتها.

4- تطوير المنظومة الصحية العامة بكافة برامجها والعمل على توطين الصناعات اللازمة لها والحفاظ على كافة الكوادر البشرية في هذه المنظومة لما أثبتته الأشهر القليلة الماضية من أهمية دورها في الحفاظ على قوة الدولة ومناخ اقتصادها وتعزيز صمودها وتماسكها في مواجهة الأزمات الطارئة، إضافةً للارتباط الوثيق بين مخرجات هذه المنظومة ومؤشرات تطور رأس المال البشري.

الخاتمة:

تم في هذه الدراسة تحليل أثر رأس المال البشري وقياسه وإبراز دوره في تحقيق النمو الاقتصادي من الناحية النظرية والعملية؛ ففي الفصل الأول؛ تم التطرق إلى المفاهيم النظرية الأساسية لرأس المال البشري وتطوره بتطور النظريات الاقتصادية، بالإضافة إلى النماذج الرياضية التي قامت بتناوله، ثم تم التعريف بمحدداته، وخصائصه، ومكوناته، ومؤثراته، وطرق حسابها، ليتم الانتقال بعدها إلى توضيح أهمية الاستثمار فيه، ودوره المهم بوصفه عاملاً متغيراً يمكنه التأثير بشكل إيجابي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وإبراز دور التعليم في تكوين القدرات البشرية وتمييزها. وفي الفصل الثاني تم تعريف النمو الاقتصادي، ومفاهيمه، ومقاييسه، ومحدداته، وتطور النظريات الاقتصادية الباحثة فيه (مع الانتقادات التي تعرضت لها كل نظرية) وصولاً للنظرية الحديثة للنمو الاقتصادي التي فسرت تفاوت النمو الاقتصادي بين البلدان؛ بسبب وجود عوامل نمو داخلية أولت رأس المال البشري أهمية كبيرة في تحقيق هذا النمو، كما تم تسليط الضوء على تجارب خمس دول استطاعت بالاعتماد على تطوير رأس المال البشري أن تنهض، وتصبح في طليعة البلدان المتقدمة. في حين ناقش الفصل الأخير واقع الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة (1985-2017)؛ إذ تمت الإشارة إلى ريعية الاقتصاد السوري في بداية الفترة المدروسة والوفورات التي تحققت خلالها، كما تمت مناقشة وضع مكونات رأس المال البشري ومدى تطورها. في حين تمّ في نهاية الفترة المدروسة أي خلال فترة الأزمة؛ مناقشة التداعيات والأضرار الاقتصادية والمادية التي لحقت بسورية جملةً وتفصيلاً لبعض القطاعات -ضمن حدود البيانات المتاحة- بما في ذلك مكوني رأس المال البشري قيد الدراسة (المتمثلين في الصحة والتعليم)، حيث تم تسليط الضوء على التراجع الكبير الذي لحق بهما كمّاً ونوعاً. وأخيراً؛ تمّ الانتقال إلى ستعراض الدراسة العملية التي وظّفت فيها العديد من الاختبارات والأساليب القياسية الحديثة التي تتلاءم مع طبيعة متغيرات الدراسة بما فيها اختبار استقرار السلاسل الزمنية واختبار الحدود، وصولاً إلى بناء أربعة نماذج قياسية توضح أثر متغيرات الدراسة في النمو الاقتصادي ومناقشة نتائجها.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. إسماعيل، عبد الرحمن، عريقات، حزبي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل، عمان، 1999.
2. الأمين، عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
3. الرشدان، عبد الله، في اقتصادات التعليم، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
4. حسن، راوية، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2002.
5. خلف، فليح، اقتصادات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
6. رمضان، أحمد، اقتصادات الموارد البشرية والبيئية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
7. شعباني، إسماعيل، التنمية الاقتصادية، دار هومة، الجزائر، 1997.
8. عابدين، محمود، علم اقتصادات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2000.
9. عجمية، محمد عبد العزيز، ناصف، إيمان، التنمية الاقتصادية - دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
10. فليح، خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006.
11. محمد، عبد القادر، عطية، عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
12. منور، أحمد، اقتصادات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، لبنان، 1990.

ثانياً: الأبحاث المحكّمة ورسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه

1. إبراهيمي، نادية، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013.

2. إبراهيم، عمار، أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية، مجلة البعث، المجلد 39، العدد 5، 2017.
3. أبو فرحانة، رأفت، أهمية الموارد البشرية في استقطاب أنماط التنمية في الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1995.
4. إسماعيل، يمامة، تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية وتداعياتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، 2016.
5. الفيل، أسامة، أولويات الاستثمار البشري، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية والنظام الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1992.
6. المطري، مصطفى، دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011.
7. بابا سعيد، لبنى، دور الاستثمار في الرأس المال البشري في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2005-2013، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015.
8. بركة، آلاء، محددات وطرق قياس إنتاجية العمل في سورية - دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2014.
9. بشيري، فايزة، بوترفة، بتول، دور الخدمات الاستشارية في تحسين كفاءة رأس المال البشري - دراسة ميدانية بمجمع صيدال، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2013.
10. بن رمضان، نجمة، بادة، إيمان، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي دراسة ميدانية وقياسية، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2016.
11. بن ساحة، مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر، 2011.

12. بن عمار، حسيبة، تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، الجزائر، 2009.
13. ججاج، محمد، تحليل أثر تعليم وتدريب الموارد البشرية على عملية التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2015.
14. حسن، إيمان، آثار رأس المال البشري على هيكل واتجاه التجارة الخارجية في السلع المصنعة للدول النامية دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 2003.
15. حمدي باشا، رايح، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
16. حملة، إيمان، دراسة قياسية لأثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.
17. دهان، محمد، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010.
18. سبكي، وفاء، النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال البشري دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2014.
19. طبشي، وهيبة، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.
20. كبداني، سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة الدول العربية- دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2013.
21. محمد، خالد، رأس المال البشري كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا، 1994.

22. موساوي، محمد، الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011،

أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2015

23. وعيل، ميلود، دراسة تبين النمو الاقتصادي للدول العربية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة، رسالة ماجستير،

جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

24. يرقى، حسين، استراتيجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،

2007.

ثالثاً: الندوات والدوريات وورشات العمل وأبحاث الدوريات والمجلات غير المحكمة

1. أبو حلاوة، كريم، هجرة الكفاءات والعقول السورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2018.

2. التعليم في سورية بين نمطية التحليل وأفق الأهداف، مركز دمشق للدراسات والبحوث، 2018.

3. الحسامي، نائل، السياسات النقدية وسياسات أسعار الفائدة والصرف الأجنبي في الأردن، المرصد الاقتصادي،

الجامعة الأردنية، 2010.

4. بشرير، عمران، الاستثمار البشري وإدارة الحكم الراشد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا Mena، دراسة

قياسية باستخدام نماذج بانيل panel Data، مجلة الاقتصاد الجديد، 2017.

5. علي، علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد رأس المال البشري، ورقة بحث ميداني،

المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.

6. محمود، مصطفى، استثمارات الجماهيرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العقود الأربعة الماضية

1963 - 2001 تحليلات نظرية واستنتاجات عملية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد السادس عشر، العدد

الأول 2005.

7. مراياتي، محمد، أثر تقنية المعلومات والاتصالات في الصناعة: التنافسية والاستثمار، المؤتمر العربي الثالث

للمعلومات الصناعية والشبكات المعلومات الصناعية من أجل التنافسية والتبادل والاستثمار، دمشق، 2007

8. ورقة عمل في الاستثمار في رأس المال البشري، مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض،

السعودية، 2007

رابعاً: تقارير الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية

1. الخطة الخمسية العاشرة 2006-2010، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، دمشق.
2. البنك الدولي، الكتاب الإحصائي للهجرة والتمويلات المالية من الخارج لعام 2009
3. المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF) تحليل موجز، العدد رقم 4، 2016.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2013.
5. تقرير اقتصادات إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجموعة البنك الدولي، 2017.
6. تقرير تقييم الأضرار والاحتياجات، البنك الدولي، 2014، وتم تحديثه بعد ذلك في آذار 2016.
7. مشروع رأس المال البشري، مجموعة البنك الدولي، 2018.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

1. حفيان، وائل، (هجرة الكفاءات والعقول من المسؤولين عنها؟)، <https://jouhina.com/magazine/print.php?id=3554> ، تاريخ الدخول إلى الموقع 14/8/2019.
2. داود، صفوان، (لماذا سوريا خارج تصنيف جودة التعليم العالمي؟)، <https://salonsyria.com/> لماذا- <https://salonsyria.com/> سوريا-خارج-تصنيف-جودة-التعليم-الـXVWW--gzblW/#، تاريخ الدخول إلى الموقع 14/8/2019.
3. مركز دراسات الوحدة العربية، (الاقتصاد الأخضر: آفاق المستقبل)، www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID=5816 ، تاريخ الدخول إلى الموقع 13/7/2019.
4. منصور، عاصم، (دروس من تجربة سنغافورة في الرعاية الصحية (1-3))، <https://alghad.com/> دروس-من-تجربة-سنغافورة-في-الرعاية-الصح/ ، تاريخ الدخول إلى الموقع

1/8/2019

5. منصور، عاصم، (دروس من تجربة سنغافورة في الرعاية الصحية (2-3))،

<https://alghad.com/دروس-من-تجربة-سنغافورة-في-الرعاية-الصحة-2/>، تاريخ الدخول إلى الموقع

1/8/2019.

6. منصور، عاصم، (دروس من تجربة سنغافورة في الرعاية الصحية (3-3))،

<https://alghad.com/دروس-من-تجربة-سنغافورة-في-الرعاية-الصحة-3/>، تاريخ الدخول إلى الموقع

1/8/2019.

المراجع باللغة الأجنبية:

First: The Books

1. Dourille, É. L'économie du Japon, Paris, La Découverte, 2005
2. Enders, W. Applied Econometric Time Series, 1995.
3. Ljungberg, J. Smits, J. Technology and Human capital in Historical perspective, Palgrave, Palgrave Macmillan, London 2004

Second: The Research

1. Abiodu, L. N. Wahab, I. Education and Economic Growth: the Nigerian experience, Journal of Emerging Trends in Economic and Management Sciences, Manchester: scholar link Research Institute Journals, vol 2, No .3, 2011
2. Frimpong, J. M. and Oteng-Abayie, E. F, Bounds Testing Approach: An Examination of Foreign Direct Investment, Trade, and growth Relationships, MPRA journal, NO. 352 2006
3. Kim, S. Jae, W.K. Chonsun. I, Republic of Korea, in Asian Development Bank, Human Resource Policy and Economic Development: Selected Country Studies Manila: Economic and Development center, Asian Development Bank, 1990.
4. Lee, J.W., Economic Growth and Human Development in The Republic of Korea 1945-1992, Asian Development Bank, NO.571, 1996

5. McGinn, N. F., D. R. Sondgrass, Y. B. Kim, S. B. Kim, and Q.-Y. Kim, Education and Development in Korea, Harvard University Press, United States, 1980.
6. Monimah, H. the Centrality of Human Capital Development to the Attainment of Nigeria vision 202020 Development Program, Journal of Sustainable Development in Africa, Clarion University, Pennsylvania, vol .12, No5, 2010
7. Raad, A. What Explains the Algerian Economic Growth Record? PH thesis, Algiers University, 2006.

Third: The Reports and Websits

1. EURA-NET Forum Debate, Neelam D. Sabharwal, “Migration in a Globalised World: India’s Experience”, <http://blogs.uta.fi/euranet/2016/09/12/migration-in-a-globalised-world-indias-experience>, date of surf 14/8/2019
2. Kurre, A. J. Eiben, F. D., “Determinants of Labor Productivity for Detailed Manufacturing Industries”, Annual Fall Meeting of the Association for University Business and Economic Research, 2013.
3. National Planning Commission, National Economic Empowerment and Development Strategy, 2004.
4. The Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, <http://www.sesric.org/oicstat.php>, date of surf 15/9/2019
5. United Nations Development Program, Human Development Report, Various years.
6. World Bank, the East Asian Miracle, Oxford University Press, 1993.
7. World Bank Blogs,(How many years do refugees stay in exile?), <http://blogs.worldbank.org/dev4peace/how-many-years-do-refugees-stay-exile>, Date of surf 25/7/2019
8. Saavedra, Jaime, (Educational challenges and opportunities of the Coronavirus (COVID-19) pandemic), World bank blogs, <https://blogs.worldbank.org/ar/education/educational-challenges-and-opportunities-covid-19-pandemic>, Date of Surf. 7/6/2020